الأربعاء 20 فبراير 2019م / 15 جمادى الثانية 1440هـ
العدد : 309
الثمن : 5.00 دراهم

الطريق

جريدة أسبوعية شاملة

المدير المسؤول : عبد الواحد المهتاني - رئيس التحرير : يزيد البركة

آليـة الوقايـة مـن التعذيب في المغـرب

تاريخيا، عانى المناضلون والمواطنون من التعذيب، في السجون ومراكز الاعتقال العلنية والسرية بالمغرب، وخلف ذلك مآسي كبيرة و آثار بارزة في الأجساد والنفوس والذاكرة، وكان قد استخدم كوسيلة لقمع المعارضين وتحطيم المناضلين، و السعي إلى ردعهم وإخضاعهم بالقوة والعنف...

التتمة في الصفحة 10

حول استئناف الصدور : ومع ذلك.. نبني الطريق وتبنينا

لم نكن نعتقد، عندما صدر آخر عدد من جريدة الطريق في أبريل 2002، أنه سيكون آخر عدد كل هذه المدة الطويلة، لقد كان استئناف الصدور بشكل دائم ومستمر أحد أهدافنا ومبتغانا، لكن الذين يشتغلون في ميدان الإعلام أو القريبون منه، يعرفون الشروط الصعبة المحيطة بإصدار جريدة في المغرب...

التتمة في الصفحة 16

ملف العدد

غول المحروقات الذي أحرق أعصاب المغاربة الدولة تتحمل مسؤولية الأزمة واستمرارها

لوحة من إنجاز الفنان التشكيلي : يوسف اشبابي

بالمديونية المغرب يفقد سيادته الاقتصادية -17-

ملف انتهاكات الماضي أي أفق ؟ - 3 -

مكسب التقاعد يترنح أمام ضربات الفساد - 11 -

الصفحات الثقافية

- حول الانكفاء على الهوية.
- البوكر : أين الموهبة ؟
- إدغار ألان بو في صورة مختلفة.
- علاء مشذوب : اغتيال أديب.
- ناظم حكمت : السيرة الذاتية.

20،19،18

الافتتاحية

إلى أين نسير ؟

في مرحلة مطبوعة بسياق دولي مضطرب يحمل مخاطر كبيرة وتحديات «جسيمة»، يكاد يكون هناك إجماع، لدى مكونات المجتمع المغربي، على أن أوضاع بلادنا ليست على ما يرام. فمنذ أكثر من سنة، أعلنت أعلى سلطة في البلاد، فشل النموذج التنموي، بسبب ضعف نسبة النمو الاقتصادي وتعمق الاختلالات الاجتماعية والجهوية بشكل غير مسبوق؛ رغم الأموال الطائلة التي تم ضخها في ما يسمى بالمشاريع المهيكلة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وليس صدفة، أن الاحتجاجات الجماهيرية انطلقت واستمرت لشهور في المناطق التي تعاني الإقصاء والتهميش وخصاصا هائلا في جميع المرافق الاجتماعية، وخاصة، في مجالات التشغيل والعلاج والتعليم...

إن مطالبة الدولة للفاعلين الاقتصاديين والسياسيين بالإسهام في حوار لتحديد تصور نموذج تنموي جديد، في الوقت الذي نلاحظ فيه إصرار الدولة على سياستها الفاشلة، تنطوي على مناورة كبرى، الاصرار فيه عناد مخزني ضيق الأفق، على تجاهل إنتظارات ومطالب الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي، في الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، بدعوى الحفاظ على هيبتها وعلى التوازنات الماكرو اقتصادية خضوعا لإملاءات المؤسسات المالية الدولية.

إن المغرب في حاجة فعلا ومنذ سنوات، إلى نموذج تنموي يقوم على رفع الإنتاجية والتنافسية والعدالة في توزيع الثروة الوطنية. طبعا، بلورة هذا النموذج لا يمكن أن تتحقق خارج نقاش عمومي ديمقراطي تساهم فيه جميع فعاليات المجتمع؛ وهذا يتطلب حتما توفر شروط، أهمها:

- خلق مناخ عام إيجابي يعيد الأمل للشباب والثقة في المؤسسات، ويحفز على الاستثمار وتعبئة الموارد والطاقات المادية والبشرية التي تزخر بها بلادنا، من خلال إصلاح سياسي ومؤسساتي، يضع حدا للدوران العبثي في الحلقة المفرغة للتخلف السياسي، المجسدة في طبيعة نظام سياسي هجين، يجمع بين ديمقراطية شكلية ومزيفة واستبداد «ناعم» مقارنة بالاستبداد الشرقي. إن الاستمرار في هندسة خريطة سياسية مفبركة لا علاقة لها بالواقع السياسي الحقيقي، لمنع القوى الحية في المجتمع من الوصول إلى المؤسسات ومحاصرتها سياسيا وإعلاميا ودعم لوبيات الريع والفساد وشراء النخب ورشوتها ومخزنة الأحزاب الوطنية، كل هذا لن يقود البلاد إلا إلى المجهول وتعميق اليأس والاختلالات الاجتماعية والجهوية.

-إن بلورة نموذج تنموي مستدام، يتطلب أيضا، صياغة إستراتيجية شاملة وشمولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كفيلة ببناء اقتصادي قوي ومندمج بفضل التفاعل الخلاق بين القطاعات الثلاثة العام والخاص والتعاوني، والتكامل بين الفلاحة والصناعة والخدمات كما هو الحال في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة. إن توسيع السوق الوطنية الذي يدعم الطلب الداخلي والذي يشكل الرافعة الأساسية للنمو الاقتصادي، يقتضي، إنصاف المأجورين وذوي الدخل المحدود وإقرار نظام ضريبي عادل ومنصف لتعبئة موارد مالية إضافية للدولة، ووضع حد للامتيازات الجبائية والتهرب الضريبي.

- وفي نفس السياق تتطلب مواكبة الثورة الرقمية والتحولات التكنولوجية السريعة، تكوين وتأهيل الرأسمال البشري الذي بدونه لا يمكن تحقيق أية نهضة حقيقية، فبدون دعم البحث العلمي والتقني وبدون تبسيط آليات وتكلفة الانتقال من الاقتصاد غير المهيكل الذي تضخم بشكل مهول إلى الاقتصاد المنظم والمهيكل ستبقى الدورة الاقتصادية تعاني من الاختناقات القاتلة وهدر الموارد الطبيعية والبشرية مهما رصد من أموال طائلة لما يسمى بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بدليل الترتيب المخجل للمغرب في السلم الدولي الخاص بهذه التنمية (الرتبة 123 !) رغم مرور 14 سنة على انطلاقها.

- إن الدعوة لخلق طبقة وسطى فلاحية (أو قروية) بالإضافة لكونها رهانا غير قابل للتحقق في ظل الاختيارات الطبقية المفروضة على شعبنا، فإنها، تتناقض مع ما تتعرض له الطبقة الوسطى المدينية من ضربات متوالية لقدراتها الشرائية ومكانتها الاجتماعية بدليل خروج كل مكوناتها تقريبا للاحتجاج في الشارع العمومي من أطباء وصيادلة ومحامين ونساء ورجال التعليم وتجار صغار ومتوسطين. فبالإضافة للضغط الضريبي تضطر فئات وشرائح من هذه الطبقة إلى اللجوء للتعليم الخاص لتعليم أبنائها، وإلى المصحات الخاصة لعلاج مرضاها وإرهاق كاهلها بالديون لشراء وسيلة للتنقل بسبب إفلاس المرافق العمومية من صحة وتعليم ونقل....الخ

- وأخيرا لا بد من التذكير بالشروط (الإجراءات) الأولية التي لا تتطلب غير توفر الإرادة السياسية للإصلاح والتغيير مثل إطلاق سراح كافة المعتقلين على خلفية الاحتجاجات الاجتماعية ووقف التراجعات الحقوقية وصيانة الحريات العامة وحقوق الإنسان، ومحاربة فعلية للفساد بكل أنواعه بواسطة قضاء مستقل ونزيه يعيد الاعتبار للعدالة بكافة أبعادها القانونية والاقتصادية والاجتماعية والمجالية.

في مثل هذا الجو السياسي والقانوني والاجتماعي يمكن أن يكون للحوار والنقاش حول النموذج التنموي ذوق غير الذوق المعتاد في حوارات مماثلة في السابق .

الطريق

انتفاضات ملونة..

أعاد اختيار المحتجين ضد سياسات ماكرون الاقتصادية والاجتماعية للسترات الصفراء رمزا لانتفاضاتهم، الجدل حول ما عرف بالثورات الملونة، تلك الثورات التي بدأت في ما كان يعرف بأوروبا الشرقية، وانتقلت لما يصرون على تسميته بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينا)، وهي تسمية تعكس المركزية الغربية الأوروبية في تحديد جهات العالم على الخريطة، ومعلوم أن تلك الثورات لم تكن بعيدة عن مختبرات تغيير الأنظمة بما يخدم شكل النظام الدولي الملائم لاستمرار الهيمنة الأورو-أطلسية الحاضنة للنيوليبيرالية المتوحشة، فالثورة البرتقالية في أوكرانيا، والثورة الوردية في جورجيا، والثورة الخضراء بإيران، كلها ثورات كانت مسبوقة بتداريب نظرية وعملية تخص ما سيعرف ب «المقاومة السلمية/ اللاعنفية»»، وقد كانت لمنشورات مؤسسة إينشتاين بالولايات المتحدة الأمريكية لصاحبها جين شارب، والتداريب التي كان يشرف عليها معهد «كانفاس» بصربيا دورا بارزا في تأطير هذه الثورات، من حيث آليات التعبئة والتحريض والتشبيك وتوظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة، بما فيها التمهير على تطبيقات لتجنب المراقبة الإلكترونية لأجهزة الاستخبارات، كان هدف هذه الثورات التي كانت مدعومة بميديا قوية، سواء من طرف قنوات إخبارية تعمل 24 ساعة على 24 ساعة متوالية، أو من طرف توجيه الرأي العام الدولي من خلال عمل متقن على منصات الشبكات الاجتماعية التي كانت في بداياتها، كان الهدف هو نزع أي مشروعية أخلاقية عن الأنظمة المراد تغييرها، عبر خيار: اللاعنف في مواجهة عنف الدولة، مع نقل مشاهد فض المظاهرات بالقوة مباشرة إلى قارات الدنيا الخمس، لخلق رأي عام متضامن مع الثوار الجدد.

في المنطقة العربية الإسلامية تأخرت الثورات الملونة، والتي كان مخططا لها حسب دراسات متعددة أن تنطلق من إيران، كان اللون الأخضر قد اختير سلفا لتسمية تلك الثورة، وكان الاشتغال قويا على كيفية مراوغة رقابة النظام الإيراني القوية على شبكة الأنترنت، وقد ثبت لاحقا تورط «تويتر» في تمكين حركة الطلاب الإيرانيين من تطبيقات بديلة في حالة حجب خدمة «تويتر».

لكن مكر التاريخ الهيغيلي جعل الانتفاضة تنطلق من الهامش التونسي، من سيدي بوزيد تحديدا، هل كانت تونس ضمن مخطط الثورات الملونة؟

لقد كانت ثمة تدريبات خضع لها نشطاء شباب،وكانوا في أغلبهم من المدونين، من المنطقة العربية الإسلامية، أشرفت عليها ما سميت بأكاديمية التغيير، التي كانت تتلقى تمويلات قطرية، بل إن من هؤلاء المدونين من خضع لتدريبات في قناة الجزيرة في ميدان صحافة «المواطن»، أي ذلك النوع الذي سينتشر فيما بعد انتشار النار في الهشيم، من خلال قدرة مواطنين على خلق الأحداث ونقلها وتقاسمها وتعميمها بسرعة تفوق أحيانا سرعة الوسائل الإعلامية التقليدية.

هده التدريبات التي أشك في أن يكون الشباب الذين خضعوا لها مدركين لماهيتها والسر من ورائها، لم يكن مخططا أن تنطلق في تلك السنة الاستثنائية (2011)، لقد كان التركيز منصبا على الانتخابات الإيرانية لتفجير الثورة الخضراء، فكل الثورات الملونة كانت تنطلق مباشرة بعد الانتخابات للتنديد بالتزوير الذي لحقها، وداعمة لمرشح يدافع عن سياسات السوق النيوليبيرالية، ويحظى بدعم أمريكي أوروبي، لكن حصل ما لم يكن متوقعا في تونس، إذ أدت تداعيات انتفاضة الجنوب بعد استشهاد البوعزيزي إلى انفجار طنجرة الضغط، حاول مخططو الثورات الملونة تدارك الأمر بتوجيه بعض ممن شاركوا في تدريبات «أكاديمية التغيير» لإطلاق الثورة البيضاء، وجعلها عنوانا للانتفاضة،، وفي هذه اللحظة حصلت مواجهة رمزية غير مرئية بين «ثوار» اللون الأبيض،الذين كانوا يستلهمون تجارب أوكرانيا وجورجيا، وبين ثوار «الياسمين» الذين كانوا يستلهمون ثورات الاشتراكيين ضد الأنظمة العسكرية (ثورة القرنفل في البرتغال)، لقد كانت أحداث الحوض المنجمي التي كانت ما زالت طرية في الأذهان، وتقاليد الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام لطلبة تونس،وحوارات أكتوبر بين إسلاميي النهضة واليسار بشقيه القومي والماركسي، والخلفية اليسارية للحركتين النسائية والحقوقية دورا مهما في تحصين ثورة الياسمين من مغبة تحولها لقطعة في شطرنج الثورات الملونة..

في مصر، كان المخطط هو إطلاق الثورة السوداء، ويتذكر الجميع كيف أن الاحتجاجات التي كانت تشارك فيها حركة 9 أبريل مدعومة بحركة «كفاية»، كان يغلب على الشباب فيها ارتداء القمصان والتيشورتات السوداء، استثمر شباب الطبقة المتوسطة ممن شاركوا في دورات أكاديمية كانفاس الصربية وبرنامج «قادة التغيير» في السويد، و دروس أكاديمية التغيير في قطر في حادث مقتل الشاب خالد سعيد، لإطلاق شرارة انتفاضة ضد الأمن المصري كمحطة أولى، والملاحظ أن تنامي موجة الاحتجاجات كانت بعد انتخابات مجلس الشعب المصري التي عرفت تزويرا كبيرا، كان بمثابة الفرصة لإشعال الثورة السوداء كما وقع في بلدان مشابهة، وكان خيار البرادعي جاهزا، لكن تداعيات الربيع التونسي عجلت بإشعال الفتيل المصري، وفق نظرية الدومينو، فتداعت باقي القطع: اليمن التي تراقب مضيق هرمز، وإيران التي تشكل تهديدا استراتيجيا لأمن إسرائيل، فسوريا الحليف لإيران والتي قد تصبح متحكمة في خط أنابيب الغاز عبر شرق المتوسط لإيجاد منافذ تعوض هيمنة روسيا على مبيعات الغاز لأوروبا، ثم ليبيا التي تنام على خزان استراتيجي من الطاقة بمساحة كبيرة وعدد سكان قليل... واللافت هو قمع انتفاضة البحرينيين الذين يعانون حكم أقلية دينية سنية بعنف وتدخل عسكري أجنبي مع صمت دولي كان يندد بما هو أقل في مناطق أخرى.

هل هذا يعني شيطنة لصرخات الميادين المتعطشة للكرامة والحرية والديموقراطية والعيش الكريم؟

بالطبع ليست السياسة متوالية خطية، بل هي صراع مصالح ومبادئ، فقد حاولت النخب في المنطقة (أحزابا كانت أم مثقفين وتنظيمات) أن توجه هذه الانتفاضات نحو الأفق الوطني، الذي يعني التخلص من الاستبداد المحلي دون الوقوع في شرك التبعية للاستعمار الجديد، حققت هذه النخب انتصارات نسبية في تونس، واختراقات كبيرة في الثورة المصرية، قبل أن تتحرك الثورة المضادة المدعومة خليجيا، كما شاركت في بداية الانتفاضة السورية حين حاولت تسييجها من التدخل الخارجي عبر رفع اللاءات الثلاث: لا للمذهبية، لا لعسكرة الانتفاضة، لا للتدخل الخارجي، لكن المكر الأمريكي الخليجي التركي كان أقوى من قدرات الثوار الحقيقيين الذين انسحبوا بعد عسكرة الانتفاضة من قبل الجيش السوري الحر الذي فتح الأبواب للمليشيات المتطرفة.

أما في المغرب، فكانت حكاية أخرى، لم يكن المغرب موضوعا على رادارات الثورات الملونة، وكانت حركة عشرين فبراير التقاء موضوعيا بين تغييرات في الهرم الديموغرافي، وبين انخراط الشباب في الثورة الرقمية التي فتحت هوامش للتعبير الحر، وبين التأثر بما كان يقع في مصر وتونس تحديدا، لذلك لم تلاقي أي اهتمام أو دعم خارجي، كانت منذورة منذ البدء لمصيرها، ولفهم ذلك يكفي تذكر كيف كانت تركز الجزيرة على مسيرات درعا السورية وتنقلها مباشرة، ولا تخصص سوى حيز صغير لمسيرات حركة عشرين فبراير في النشرة المغاربية، مع العلم أن زخم مسيرات المغرب آنذاك كان أقوى من المسيرات في درعا، على الأقل عدديا.

حققت حركة 20 فبراير أكثر مما كانت تسمح بها قدراتها الذاتية، وأقل مما كان يسمح به الواقع الإقليمي الذي كان مفتوحا على كل الاحتمالات، وهذا ما يفسر الردة السياسية والحقوقية السريعة بعد تبين انتصار الثورات المضادة.

خالد البكاري

فيدرالية اليسار تحدد عددا من الخطوات

وضعت فيدرالية اليسار الدمقراطي في اجتماعها الأحد 17 فبراير بمقر المؤتمر الوطني الاتحادي أجندة إضافية في مسيرتها التنظيمية والسياسية، وقد كانت نقطة متابعة التحضير للاندماج هي المهيمنة في الاجتماع، إلا أن عدة قضايا أخرى تفرعت عنها.

جاء هذا الاجتماع استكمالا للنقاش الذي جرى منذ أسبوعين وتركز حول الوقوف على الأسباب التي أدت إلى تعثر وارتباك في تصاعد خطوات التحضير للإندماج، بما فيها تلك التي يمكن اعتبارها تقصيرا وترجع إلى الذات، وتلك المتعلقة بما هو موضوعي، أما يوم الأحد فقد كان مخصصا للإقتراحات والحلول، وهكذا تم الاتفاق فيما يتعلق بالاندماج على مسارين:

الأول مسار داخلي يضم عددا من المقترحات التنظيمية والتسييرية، ومنها ما يتعلق بمواصلة مناقشة الأوراق المعدة في يوم دراسي وفي الندوات التي كانت مبرمجة، والثاني يتعلق بالانفتاح على المحيط اليساري وبإعداد برنامج نضالي وإشعاعي، وبخصوص هذه النقطة الأخيرة تم الاتفاق على إصدار بلاغ يحتوي ضمن ما يحتوي عليه، دعم مسيرة 20 فبراير وعقد اجتماع بعدها في مقر حزب الطليعة بالرباط، لإعطاء 20 فبراير بعدها المستمر في المجتمع، بوضع خطة وبرنامج يروم الوقوف في وجه الانحدار المهول في القدرة الشرائية لعموم الطبقات الشعبية، كما ناقشت الفيدرالية مسألة عزم الجبهة العربية التقدمية عقد مؤتمرها المقبل في المغرب بعد أن عقدته سابقا في كل من تونس ولبنان.

تعزية في فقدان الرفيق العزيز محمد حجار

في جنازة مهيبة، تم تشييع جثمان الفقيد العزيز محمد حجار يوم السبت 16 فبراير، بمقبرة الرحمة بالبيضاء، بعد معاناة قلسية مع المرض، قاومه الفقيد بتحديه المعهود وصلابته المعتادة، وقد كان الحضور في جنازته وازناً من قيادات ومناضلات ومناضلي الطيف السياسي اليساري والديمقراطي والحقوقي والنقابي والجمعوي،...

وقد نعته الكتابة الوطنية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي في بيانها، مشيدة بالفقيد وخصاله النضالية العالية، مشيرة إلى أن حزب الطليعة تكبد خسارة جسيمة بفقدان الرفيق حجار، الذي تحمل المسؤولية عدة مرات كعضو في اللجنة المركزية للحزب وككاتب إقليمي للحزب بالدار البيضاء الكبرى، بالإضافة إلى مسؤولياته في المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف..

مؤكدة على أن الفقيد كان مثالا للمناضل الطليعي الواعي والنزيه والصادق والمستقيم المدافع عن حقوق الإنسان والحريات، والصامد طيلة مسيرته النضالية في وجه كافة أنواع القمع والمضايقات والاعتقالات التعسفية، والملتزم بقضايا الجماهير الشعبية الكادحة والمناضل المستميت في الدفاع عن المبادئ السامية للحزب وأهدافه النبيلة ومن أجل إرساء دولة الحق والقانون ...

وقد واست الكتابة الوطنية في هذا المصاب الجلل، زوجته الأخت فتيحة، وفلدتي كبده آدم ووليد وباقي أفراد أسرته الصغيرة وباقي مناضلات ومناضلي الحزب في هذا المصاب الجلل.

عين على الساحة

خطان لا يلتقيان

كل متتبع سياسي، أو مواطن عادي، مقتنع بأن الوضع العام في البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، يعيش ارهاصات سلبية، لم يسبق أن عاش في تاريخه الحديث منذ الاستقلال مثيلا لها. ارتباك في القمة وفي صنع القرار، ارتباك في تنفيذه، ارتباك في تحمل مسؤوليته، ارتباك في القاعدة وفي كيفية التصدي للإرهاصات السلبية. منذ الاستقلال، حتى السنوات الأخيرة، كان هناك خط سميك يشق المشهد السياسي والاقتصادي، رغم وجود خطوط دقيقة هنا وهناك، لتبرز كتلتان اجتماعيتان كبيرتان مخضبتان بالسياسة والثقافة واللغة والاقتصاد والاجتماع... ومن النادر أن تتواجه هاتان الكتلتان في قضية ما اجتماعية أو ثقافية.. دون أن تأخذ بسرعة حظها من حقل السياسة مثل ما يحصل في عدد من البلدان حاليا مثل تونس والسودان..

كانت بعض الشرائح الاجتماعية، تعتقد عن خطأ أن حكومة يشكلها الإسلام السياسي، وإن لن تستطيع أن تغير الأوضاع جذريا وتأخذ سبيلا مختلفا عن السبيل السياسي والاقتصادي للحكومات السابقة، فإنها مع ذلك ستقبض العصا من الوسط، لكنها قد سقط القناع عنها بسرعة وانكشفت طبيعتها، وكنا في حزب الطليعة نؤكد على أن هذا التيار سيسلك طريق الرأسمالية المتوحشة، وكنا نتمنى أن نكون مخطئين، لكن الواقع حمل منذ الطبعة الأولى للحكومة وفي طبعتها الثانية أمثلة صارخة لما كنا ننبه إليه.

لقد كانت الحكومات السابقة تجرِّع السم الرأسمالي للطبقات الشعبية جرعة بجرعة، وتنفذ الأجندة المخزنية وأجندة المؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي على مراحل، ولما جاءت حكومة الإسلام السياسي بطبعتيها فاقت سابقاتها في فظاظة تنفيذ القرارات اللاشعبية وفي تسريع وتيرتها وفي عدم احترام حتى ما ينص عليه القانون، بل أكثر من هذا تخلت حتى عن مقتضيات دستورية تحتوي على اختصاصات لها، لفائدة المؤسسة الملكية وأعلنت أكثر من مرة أنها جاءت لتُجَنْدِلَ الأجساد في الشارع والساحات، واعتبر الاعلام القريب منها ذلك كله شجاعة سياسية .

يمكن لنا إذا أردنا أن نقارن بين الحكومات السابقة وبين حكومة الإسلام السياسي أن نختار ميدانا واحدا هو نموذج لكل الميادين، ألا وهو ميدان الطاقة الذي يعتبر عند الدول التي تفكر ليل نهار في مصلحة البلد من الميادين الاستراتيجية، وهو في قلب المصلحة الوطنية، وضمان الطاقة يحدد قوة البلد، والإخلال والتلاعب بها يؤدي إلى فقدان كل مقومات القدرة والاستطاعة.

أيام الاستعمار، ولأنه كان يفكر في البقاء في المغرب عمل على كشف البترول في سيدي قاسم وأنشأ مصفاة ومكانا للتخزين فيها، وبعد الاستقلال مكنت التدخلات الداخلية من تشكيل حكومة وطنية أنشأت مصفاة المحمدية، وكانت لبنة أساسية في الصناعة المغربية، ومنذ اسقاط الحكومة، وضعت الحكومات اللاحقة سياسة الخطوة خطوة لتفكيك الاقتصاد الوطني، بدءا من المغربة في جوهرها، مكافأةً لخدام الدولة وانتهاء بالخوصصة، وذلك كله خلال أكثر من عقدين من الزمن، أما حكومة الإسلام السياسي فقد انقضَّت على ما تبقى من مكاسب الشعب المغربي في هذا الميدان وضربته في ظرف أربع سنوات فقط من 2015 إلى 2018.

الواقع السياسي يحتوي على ما هو جوهري وما هو شكلي وكثيرا ما يكون هذا الأخير خادعا للنظر، فإذا تتبعناه وفحصنا الأغلبية الحكومية نجدها تضم أطرافا متعددة تعيش نزاعات وتشققات في جدرانها، ولكن كل ذلك يحدث في قضايا التعيينات وفي من يشرف على الصناديق وفي من له الحظوة لدى دوائر صنع القرار، وعندما يطرح موضوع القضايا الشعبية يتفق الجميع ولا أحد يستقيل احتجاجا على السياسة الاقتصادية المتوحشة أو على طريقة التعامل مع مطالب الاحتجاجات في عدد من المدن، الشيء الذي يبين أن كل الأطراف في الحكومة وجزء آخر من المعارضة التي لا تستطيع القيام بدور المعارضة في القضايا الشعبية الأساسية تشكل طرفين : واحد يمثل الصنف الأول الذي يُجرع السم جرعة بجرعة للمغاربة، والثاني يمثل الارتجال وبالسرعة المفرطة، وهما معا طرف واحد بخط سياسي واحد.

في نهاية الأمر، الوصول إلى الهدف هو نفسه لدى الطرفين: ضرب مصالح الشعب لصالح التحالف الطبقي المهيمن سياسيا واقتصاديا، لكن الأسلوب فيه بعض الاختلافات بين من يزن الخطوات ويحضر لها حتى يسهل بلعها، وبين من يريد أن يضرب تلك المصالح بالأسلوب العنتري لاستفزاز الطبقات الشعبية لشيء في نفس يعقوب لا يخفى على اللبيب من الناس. نحن إذن أمام خط واحد، وليس إثنين، جمع مكونين مختلفين في الثقافة وفي التجربة السياسية والاقتصادية، وفي العلاقات الدولية، وفي طريقة التمكن ولكن هما معا في خدمة الطبقة السائدة وخدمة المؤسسات الدولية المالية.. هما معا مكون واحد وخط سياسي واحد في مواجهة خط النضال الديمقراطي الذي اعتراه ارتباك ناتج عن توجه يميني للمجتمع بدأ مع صعود الإسلام السياسي وزادت وطأته بعد 20 فبراير، حيث فضلت أوساط كثيرة من البرجوازية الصغيرة التي كانت دوما العمود الفقري للنضال النقابي والعمالي الرجوع إلى النضال المحلي والفئوي اعتقادا منها أنه سيكون بفواتير رخيصة على عكس فواتير ما هو سياسي.

فخط النضال الديمقراطي وخط الافتراس الاستبدادي خطان لا يلتقيان، والذي يجعلهما لا يلتقيان أن الأول خط طبقي لأغلب طبقات المجتمع ضد السياسة الاقتصادية والسياسية للتحالف الحاكم، وفي نفس الوقت خط وطني ضد النهب الأجنبي لثروات المجتمع، بينما الخط الثاني خط طبقي مستبد لأقلية المجتمع وفي نفس الوقت تلميذ نجيب لتدخلات الأجنبي.

كان يمكن أن يلتقيا لو أن الخط الثاني خط منفصل عن الأجنبي، أي لو أن هذه الأقلية من المجتمع لديها حس وطني، تعمل على أن تستفيد -لا بأس من ذلك-، ولكن عليها أن تسهر أيضا على أن يستفيد الوطن، أي أن يحصل الالتقاء في إطار التسويات السياسية المسموح بها عادة عندما تستفيد الطبقة الحاكمة ويستفيد المجتمع، أما لما تستفيد هي ويستفيد الأجنبي وعلى حساب المجتمع فإن ذلك لا يقبله إلا من كان حقودا على الوطن وعلى المجتمع.

زياد السادري

ملف انتهاكات الماضي أي أفق ؟

منذ أكثر من سنتين والحديث يدور حول الاستعدادات من طرف الدولة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لإغلاق ملف ماضي انتهاكات حقوق الإنسان، لكن على أي أسس؟ وبآي أفق؟ خصوصا أن عددا من القضايا الأساسية لم يحصل فيها أي تقدم حقيقي وملموس، مثلا قضية كشف الحقيقة حول عدد من القضايا وحالات الاختفاء القسري، وفي مقدمتها قضية الشهيد المهدي بنبركة والحسين المانوزي.. وكذلك قضية الرفات وتحديد هويات أصحابها وتسليمها لعائلة الضحايا، ويمثل ذلك عنصرا أساسيا في الكشف عن الحقيقة، فعدد من العائلات وأسر ضحايا الاختفاء القسري لازالوا يناضلون وينتظمون من اجل الحقيقة الكاملة، ومن اجل وضع حد لسياسة التجاهل والإنكار والتماطل، كما لم تتحقق المساءلة بأي شكل من الأشكال ولم يتم تفعيل إستراتيجية عدم الإفلات من العقاب، وهي من أهم التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، لأنها تعني سيادة القانون ووضع حد للشطط والتعسف، إن بقاء عدد من مسؤولي انتهاكات الماضي في عدد من مواقع المسؤولية الحساسة يشكل أحد العناصر الدالة على غياب إرادة سياسية حقيقية في طي صفحة الماضي، كما تطالب الحركة الحقوقية والديمقراطية برفع العراقيل أمام الملفات الموضوعة أمام القضاء، وحق الضحايا وعائلاتهم في الحقيقة القضائية، بالإضافة إلى تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على علاتها، وما يتعلق بإصلاح السياسية الأمنية وإخضاعها للرقابة وإصلاحها، وإصلاح القضاء الى غير ذلك من التوصيات.

وتشكل ضمانات عدم التكرار، من إصلاحات دستورية وسياسية وقانونية وتربوية، أهم عنصر في إستراتيجية معالجة انتهاكات الماضي، وهي الضمانات الكفيلة بوضع حد للأسباب والظروف المنتجة للقمع ومصادرة الحريات، لكن الوضع السياسي القائم حيث الاستبداد السياسي والاقتصادي والسيطرة على المؤسسات والتحكم في الحياة السياسية وقمع الحريات وتهميش القوى الحية وتكريس الفوارق الاجتماعية والمجالية كل ذلك يعاكس الطموحات والتطلعات الديمقراطية.

كما انه لم يتم تنفيذ توصية هيئة الإنصاف والمصالحة بالاعتذار الرسمي للدولة، ناهيك عن السياق العام الذي يتسم بالتراجعات الكبيرة في مجال الحريات وحقوق الإنسان من قمع وتضيق على حرية التعبير والتنظيم والتظاهر والصحافة، ومواجهة الاحتجاجات الشعبية بمسلسل قمعي واسع من اعتقالات ومحاكمات وإصدار الأحكام القاسية كما حدث في الريف وجرادة وزاكورة... أما بخصوص جبر الضرر الفردي والجماعي فرغم أهمية مجموع المبالغ المالية التي يتم التصريح بها، والعدد المستفيد من التعويضات المالية وتوصيات الإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية والتامين الصحي، إلا أن عددا من الضحايا لازالوا يطالبون بحقهم في جبر الضرر، وخصوصا الذين تقدموا بطلباتهم خارج الأجل، بالإضافة إلى حق المدمجين في تقاعد كامل، بالإضافة إلى الأهمية الحاسمة في جبر ضرر عدد من المناطق التي عرفت انتهاكات واسعة.

ناهيك عن عدد من الإشكالات تواجه الضحايا وخصوصا، أولئك الذين يوجدون في وضع اجتماعي هش، بعد أن دمر القمع والاعتقال الذي عانوا منه في حياتهم العديد من الفرص والمشاريع الدراسية والمهنية والحياتية، كما كان له الأثر البليغ على صحتهم وقدراتهم.

وحول الحديث عن إغلاق ملف انتهاكات الماضي خص الحقوقي المناضل حسن كمون رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف لجريدة الطريق بتصريح قال فيه :

-1 الحديث عن إغلاق الملف هو حديث قديم، انطلق منذ إنهاء هيئة الإنصاف والمصالحة لأشغالها. انطلق اولا داخل المنتدى نفسه حيث وجد من دعى لذلك تواصل بعد ذلك من طرف المجلس الاستشاري على عهد السيد احمد حرزني. ثم عاود التكرار منذ بدأ المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تهيئ تقريره «النهائي» والذي يبدو ان إصداره سيتأخر نظرا للتغير الطارئ على رآسة المجلس بتعيين الأستاذة أمينة بوعياش على رأسه.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الاغلاق بالنسبة للمجلس الوطني يعني ايقاف التحريات في حالات الاختفاء القسري العالقة وانهاء تجهيز كل ملفات التعويض والادماج الاجتماعي والصحي والتسوية الادارية وضحايا اهرمومو وتقديمها الحكومة.

اي أن الاغلاق حسب ما توفر للمنتدى من معطيات سيهم : ما تبقى من الحقيقة وملفات التعويض والادماج الاجتماعي والصحي والتسوية الادارية بالنسبة للضحايا المتوفرين على توصية في الموضوع.

اما القضايا المتعلقة بالإصلاحات المؤسساتية اي بمسلسل دمقرطة البلاد وتوفير شروط عدم التكرار وارساء آليات لتدبير النزاعات السياسية والاجتماعية على أسس ديمقراطية بما يعنيه ذلك من إصلاح المؤسسات والسياسات الأمنية وإصلاح العدالة ووضع إستراتيجية وطنية لعدم الإفلات من العقاب.. فهي قضايا لم يعلم أحد عن اغلاقها وفي كل الأحوال فإنها قضايا غير قابلة للإغلاق بطبيعتها.. لا من طرف المجلس أو الحكومة أو غيرهما..

-2 القضايا الأخرى المعتبرة من طرف المنتدى داخلة في نطاق الادماج والتسوية الادارية.. كحالات الضحايا أعضاء المنتدى المصنفين خارج الأجل.. وكذلك القضايا المتعلقة بتسليم رفاة ضحايا الاعدام أو استكمال التحري والبحث في حالات الاختفاء القسري فإننا قررنا في المنتدى أن نواصل العمل من اجل حلها والتركيز في كل ذلك على مخاطبة الحكومة وباقي أجهزة الدولة والضغط عليهما من أجل التقدم في الموضوع.

سعد الأندلسي

ملف العدد

غول المحروقات الذي أحرق أعصاب المغاربة.. الدولة تتحمل مسؤولية الأزمة واستمرارها

ما تزال أثمان المحروقات في المغرب، دون مستوى ما هي عليه في بلدان مشابهة في مستوى المعيشة وفي استيراد هذه المادة مثل تونس، وجدت الشركات ضالتها في حكومة لا تتقن إلا تدوير الريع، لقد حررت الدولة الاستيراد على مصراعيه مع ما يطرح هذا من احتمالات كبيرة في التحايل على الجودة، وحررت التخزين والتوزيع وخوصصت التكرير وأصرت على التمادي في التفنن بخلق ضرائب تزيد من ثقل العبء على المواطن، ولم يكتف خريجو المدرسة الرأسمالية المتوحشة في رفع الضريبة على القيمة المضافة عاليا 10 في المئة من ثمن الاستيراد بل ابتدعوا ضريبة غريبة سموها الضريبة على الاستهلاك TCI وهي 3،76 درهما على كل لتر من البنزين و2،42 درهما على كل لتر من الغازوال وبذلك وضعوا مصير الصناعة الصغيرة والمتوسطة والفلاحين المنتجين والنقل وعموم المواطنين الذين أثقلهم ارتفاع الأسعار على كف عفريت. هذا الملف يتناول كل تشعبات الموضوع بدءا من رجال الأعمال، فمن هم؟ ومن أين أتوا؟ هل هم بورجوازية حقيقية نبعت من ارهاصات المجتمع الاقتصادية والسياسية أو أنها معطى اقتصاد الريع والعلاقة مع الرأسمال الأجنبي وعلى هامش الصناعة؟ كما يتناول مسؤولية الدولة فيما وصل إليه الوضع من تفاقم، من تحليل للقوانين المنظمة واستعراض للتدخلات المحتشمة والمساندة أحيانا.

ملف من إعداد : عبد الواحد المهتاني - عبد الله أسبري - يزيد البركة

شركات المحروقات في التوريد والتخزين والتوزيع

يستهلك المغرب حوالي 12 مليون طن سنويا، حسب إحصاء 2016، من غاز البروبان وغاز البوطان والبنزين والغازوال ووقود الطائرات والفيول؛ أي ما يعادل 91،2 مليون برميل، ولتحويله إلى اللتر يضرب في 159 والحاصل هو 14مليار لتر و 500مليون و800 ألف في السنة، أي ما يعادل 250 ألف برميل أي قرابة 4 ملايين لتر يوميا.

هذه الثروة الضخمة، حتى وإن قدر الربح فيها بدرهم واحد للتر، وهو فوق ذلك، فإن التسلق إلى الهرم المجتمعي سيكون سريعا وبثروة لا تقدر. ثروة قدمتها الدولة على طبق من ذهب لمجموعة من رجال الأعمال كانوا متواضعين في التجارة أو في العمل مع الشركات الأجنبية في قطاع المحروقات، ليسمنوا سريعا ويصبحوا من أغنياء العالم دون أن تظهر منهم أية علامة على التحول إلى بورجوازية صناعية، ولم تكلف الدولة نفسها حتى عناء مشاركة هؤلاء الخواص في أي مجال من المجالات الثلاثة: الاستيراد والتوزيع والتخزين، ولو كان كذلك مثل ما هو عليه الحال في تونس لفرض سعر الدولة نفسه على الخواص ولمنعهم من الاتفاق السري على السعر ومن عدد من الحيل التي تضر باستقرار السوق، ورغم أن تونس رفعت أربع مرات من ثمن البنزين والغازوال في 2018 فقد وصل مع ذلك السعر إلى 1،98 دينار أي 6،33 درهم للتر من البنزين و1،76 دينار أي 5،56 درهم للتر من الغازوال وذلك في أثمان آخر شهر دجنبر 2018.

في رمشة عين حدث تغير في بنية "البورجوازية" التقليدية واختلط القديم بالجديد وصعد البعض وتراجع البعض الآخر، وراوح البعض مكانه مدافعا عن موقعه باستماتة، وكانت المغربة والخوصصة وسياسة التحرير واحتضان اقتصاد الريع ورعايته ورفع الدعم عن المواد الأساسية محطات هامة جدا في ولوج وجوه جديدة إلى دائرة كبار "البورجوازية"، وكان قطاع المحروقات أهم قطاع بعد العقار سمح للوجوه الجديدة أن تركب حصان طروادة إلى الدائرة الضيقة الخاصة بالطبقة الاقتصادية الكبيرة المغربية.

عدد الشركات الموزعة للمحروقات 20 شركة، إذا استبعدنا الشركات التي لها مقر في المغرب ولكنها تهتم بالسوق الافريقية مثل SARPD OIL التي أسسها بالمغرب الكونغولي Claude Wilfried Etoka. أما الأجنبية فهي ثلاثة: طوطال، وفيفو إينيرجي، وليبيا أويل المغرب، ولا يستورد المغرب منذ المصير المحتوم لشركة لاسامير الذي أوصلته إليه الأيادي الريعية، إلا المحروقات المكررة باستثناء شركة سنيب SNEP التي تستورد البترول الخام لتحويله صناعيا إلى البتروكيماويات، مثل ماء جافيل والكلور وأسيد الكلوريدريك، وهي الآن تابعة لمجموعة بينا yenna لعائلة الشعبي، وتمتلك فيها أكثر من 62 في المئة من الأسهم.

أما الشركات المغربية فهي 17 شركة: افريقيا، بتروم (بترول شمال افريقيا) (Petrole du Maghreb)، زيز، وينكسو، بترومين المغرب، سوماب، أطلس الصحراء، بترول شمال افريقيا، بتروفيب، شركة توزيع المحروقات والوقود، كرين أويل، إينوف بترول، بتروسيد، افريقيا أويل، الشركة البترولية الاسبانية المغربية، السلامة، بتروم الصحراء، لكن عدد الشركات الكبيرة لا يتعدى 11 شركة تفرض نفسها بقوة في الاستيراد، بالإضافة إلى التوزيع والتخزين وهما الاختصاصان اللذان يتيحان لها هامشا آخر للربح مضافا إلى هامش الاستيراد، من هذه الشركات خمس شركات تستحوذ على 78 في المئة من استيراد الغازوال وهي افريقيا، فيفو انيرجي المغرب (شل)، طوطال، بترو، أطلس الصحراء وتحتل شركة افريقيا المرتبة الأولى ب 29 في المئة، وفي البنزين الممتاز تستحوذ 5 شركات على 85 في المئة من استيراده وهي افريقيا، وينكسو، فيفو انيرجي (شل)، ليبيا ويل المغرب، أطلس الصحراء وتحتل افريقيا هنا أيضا الرتبة الأولى ب 42 في المئة، كما تحتل الرتبة الأولى في عدد المحطات 543 محطة من مجموع 2477 محطة عدد محطات المغرب حسب إحصائيات 2017، تليها شل وطوطال، كما تحتل الرتبة الأولى في قدرات التخزين، في التخزين تليها شل وطوطال، وسنكتفي هنا بتحليل معطيات هذه الشركات نظرا لكونها هي المسيطرة على كل الميدان في التخطيط والاستيراد والتوزيع والتخزين.

"بورجوازية" المحروقات

افريقيا

أغلب رأسمالها يعود إلى مجموعة أكوا التي تملكها عائلتان هي أخنوش وواكريم واسم أكوا ليس إلا تركيبا للأحرف الأولى من اسميهما، العائلة الأولى تملك 30 في المئة من الشركة عن طريق مجموعة أكوا والثانية 38 في المئة عن طريق أفريقيا SDMC و5 في المئة لعثمان بنجلون عن طريق الوطنية للتأمين و5 في المئة للهولدينغ أجيال الكويتي، 22 في المئة متفرقة على عدة مساهمين مثل عائلة كيفحالي التي كانت من كبارأغنياء فاس في أواخرالقرن التاسع عشر. بدأت العائلتان معا في التجارة الداخلية منذ بداية القرن الماضي من طنجة ثم الدار البيضاء وهنا تم التحول إلى توزيع البنزين في الأربعينات بشراء محطة في درب الشرفاء في تقاطع شارع الفداء(قديما شارع سويس) مع طريق مديونة، وكانت المحطة لموبيل أويل وغيرا اسمها إلى افريقيا smdc .

ومع بداية الاستقلال توسعت العائلتان في التجارة وتوزيع مشتقات البترول غير أن ذلك لم يجعلهما من كبار " البورجوازية المغربية"، الشيء الذي توفرت شروطه الذاتية والموضوعية مع تسلم الأبناء من العائلتين مقاليد التسيير والتدبير، ومع سياسة الدولة التي بنيت على نهج تعليف الخواص على حساب ثروات المجتمع. وكان أن تأسس هولدينغ أكوا، وتحول فيما بعد إلى مجموعة يحسب لها حساب في عالم رجال الأعمال المغاربة حيث تنشط في مجالات : الطاقة، العقار، الاعلام، المال والاتصالات السلكية واللاسلكية. تستورد شركة افريقيا 29 في المئة من الغازوال و 42 في المئة من البنزين وتحتل الرتبة الأولى في عدد المحطات والثالثة في استثمارات سنة 2018 والأولى في قدرات التخزين.

بتروم (Petrole du Maghreb)

حالة بتروم تبين بشكل كبير تاريخية العلاقة المتشابكة بين الرأسمال المغربي والرأسمال الأجنبي، الشركة هي تابعة للهولدينغ هولساتيك (Holsatek أي Holding Sahara Tekna) للعائلة الصحراوية بوعيدة وكان الهولدينغ مختصا في الأصل في المطاحن والحبوب في جنوب المغرب.

أصل الشركة يعود إلى إيسو ESSO الأمريكية تم تأسيسها في 1945 وسميت بتروم المغرب في 1974مع المغربة التي أجبرت الشركة الأصل على بيع 51 في المئة من أسهمها للدولة المغربية (SNPP) ثم تخلت إيسو عن باقي الأسهم للدولة، وفي 1993 خوصصت الدولة الشركة وبذلك أصبحت مملوكة للهولدينغ هولساتيك.

تعتبر عائلة بوعيدة من العائلات التي تشعبت علاقاتها معتمدة على جذورقبيلتها آيت لحسن وعلاقاتها التجارية بكل منطقة تكنة، من إحدى العائلات الانتخابية التي تستجيب للمعايير الانتخابية التي دأبت عليها الدولة، الشركة تستورد 13 في المئة من الغازوال وتأتي في الدرجة الرابعة في قدرات التخزين وفي عدد المحطات.

وينكسو

يعتبر حسن أكزناي من الأطر الكبيرة في السابق ل شل ثم المدير العام لشركة بريتيش بتروم بالمغرب في 1977 ستصبح مع أجيب المغرب CMH مع احتفاظه بإدارتها، في 1984 سيشتري أغلب رأسمالها مؤسسا الهولدينغ Hogespar و يملك الآن أغلبية رأسماله في 2013 ستغير شركة CMH الإسم إلى وينكسو.

وتعتبر عائلة أكزناي عائلة اختبرت العمل مع الرأسمال الأجنبي مثل حسن أكزناي واختبرت العمل في أجهزة الدولة وفي أونا إذ أن جمال أكزناي كان مديرا عاما لقطب السياحة والتنمية العقارية في أونا الشيء الذي سمح لها بمراكمة خبرة وعلاقات واسعة في الاقتصاد والإدارة.

تستورد الشركة 18 في المئة من البنزين الممتاز وهي السادسة في عدد المحطات والثانية في استثمارات التخزين بعد الجرف الأصفر JPS مما يجعلها الأولى على صعيد شركات المحروقات، وحاليا هي السابعة في قدرات التخزين.

أطلس الصحراء

عائلة الدرهم صحراوية، والأصل البعيد والمتداخل في نفس الوقت مع الصحراء هي عائلة باعمرانية من الحركة الوطنية وفي سنوات جيش التحرير وحكومة عبد الله إبراهيم كانت في المقدمة ونفس الشيء بالنسبة لعائلة بوعيدة وحتى عائلة أخنوش وعائلة واكريم فقد كانتا أيضا من الحركة الوطنية وإن كانت الأولى أكثر بروزا أيام الاستعمار بينما كانت الثانية أكثر انغماسا في التستر والسرية.

أسست عائلة الدرهم شركة أطلس الصحراء في 1974 من طرف حسن الدرهم وهي التي تملك أغلبية الرأسمال وكانت في الأصل اسبانية كشركة صغيرة في الصحراء غير أنها تطورت بسرعة منذ 1976 نظرا لشروط لم تكن مواتية أثناء الاستعمار الاسباني، منها توسع الشركة شمالا ومنها الاستفادة من ريع دعم الدولة للمحروقات في الصحراء والذي تستفيد منه بتروم أيضا، ومنها تعاونها مع بتروم وتشكيل تكتل بين الشركتين في التخطيط للتوسع ومقاومة أي منافسة يمكن أن تضر بهما. وأصبحت العائلة الآن منخرطة في المحروقات تستورد 6 في المئة من الغازوال و5 في المئة من البنزين الممتاز وهي موجودة في الصيد البحري وفي صادرات البواكر

إلى أوروبا وأخيرا بعد إعادة هيكلة الشركة وانسحاب عائلة حسن الدرهم انخرطت العائلة في العقار أيضا.

ملف العدد

بترومين المغرب

بترومين هي شركة سعودية كانت مملوكة للدولة بـ71 في المئة بعد انسحاب الشركة الأمريكية إكسون موبيل التي كان لها 29 في المئة وأصبحت بالكامل للدولة في 1996 وهي متخصصة في زيوت التشحيم، وقد أصبحت الشركة في سنة 2000 مملوكة للخواص ولها فروع في مصر والسودان والأردن.

تقول بترومين المغرب عن نفسها أنها مملوكة لخواص مغاربة بالكامل، غير أن هذا التأكيد يحتاج إلى أدلة، وقد زاد من حجم الأسئلة المطروحة حول الموضوع ما صرح به المدير التنفيذي للشركة السعودية في افتتاح معرض المملكتين في 2014 والذي نظم من طرف الشركة قائلا " إن المعرض جاء لترسيخ تواجد منتجات بترومين بالسوق المغربي منذ أكثر من 14 عاماً حيث وصلت محطات الوقود التي تحمل علامة بترومين إلى أكثر من 100 محطة منتشرة في كافة المدن المغربية ".

ولعل سرد العلاقة التاريخية بين الخواص المغاربة وبترومين السعودية قبل خوصصتها يلقي بعض الضوء على الموضوع. تمكنت عائلة أمهال - وهي عائلة نمت ثروة متوسطة في التجارة مثلها مثل عدد من العائلات السوسية - من الانخراط في مجال المحروقات مع بداية المغربة من تيسير غاز في 1973 إلى غاز أفريقيا في 1974 وفي 1987 أنشأت العائلة جيسترا وسوفيب Gestra et Sofeb المتخصصة في نقل المحروقات وتصنيع الصهاريج (Citernes)، في 1991 عقدت شراكة مع شركة كندية لتأسيس ليكيغاز المغرب Liquigaz Maghreb المتخصصة في توزيع البروبان.

في سنة 1996 عقدت العائلة شراكة مع بترومين السعودية وتم تأسيس شركة بترومين المغرب، غير أن العائلة في العقود الأخيرة لم تستطع مجاراة التطورات السريعة التي طرأت على الاقتصاد المحلي وعلى الكثير من أسرارها، وهكذا اضطرت العائلة بعد وفاة المؤسس محمد أمهال وفشل عدة مشاريع غير مدروسة جيدا مثل زيت سافولا مع شركة سعودية، ومشروب آيس كولا أن تتخلى عن طموح الصعود والانتشار، وباعت أولا مجموعة واسمين لمجموعة أكوا ثم بعد ذلك باعت بترومين وما يرتبط بها في ميدان المحروقات لمجموعة سعيد العلج سنام Sanam.
الشركة الآن تستورد 6 في المئة من المحروقات وتحتل الدرجة الثامنة في عدد المحطات والثامنة في الاستثمار والسادسة في قدرات التخزين.

الشركات الأجنبية

طوطال المغرب

طوطال الأم شركة فرنسية، أصبحت الآن مجموعة ضخمة تمتلك فيها طوطال 55 في المئة ومجموعة الزاهد السعودية Groupe Zahid ب 30 في المئة، والباقي أسهم صغيرة بالقياس إلى ما سبق، متخصصة في البترول والغاز والكيماويات، ويرجع تاريخ فرعها في المغرب إلى 1927 تستورد للسوق المغربية عددا من منتجات البترول مثل زيوت التشحيم والمنتجات المطاطية وتستورد من الغازوال 14 في المئة أما نسبتها في البنزين فهي ضعيفة بالقياس إلى باقي الشركات المستوردة.

فيفو إينيرجي (شل)

في 2011 أصبحت تسمى vivo energy maroc في عدد من البلدان منها المغرب بسبب تراجع ملكية شل واحتلال فيتال وهيليوس 80 في المئة 40 في المئة لكل منهما والباقي لشل تستورد 16 في المئة من الغازوال و15 في المئة من البنزين الممتاز.

أويل ليبيا Libya oil maroc

شركة ليبية قابضة تعمل بمنصتين واحدة في ليبيا والأخرى في دبي توجد في عدد من الدول الإفريقية وفي مقدمتها تونس ومصر، تستورد 4 في المئة من الغازوال و 7 في المئة من البنزين الممتاز.

سياسة الترخيص والامتيازات

من المؤكد أن الوضع الحالي الذي يوجد عليه قطاع المحروقات بالمغرب وضع غير طبيعي، ساهمت الدولة بسياستها في تفاقمه، والقسم المخصص للسعر في هذا الملف يكشف الواقع المخيف الذي ترزح تحته الصناعة المغربية والقدرة الشرائية لأغلب الطبقات الشعبية، وكل الإجراءات التي تتخذها الحكومة لا تزيد الطين إلا بلة لأنها لا ترغب أت تعالج الموضوع من جذوره، بل بروتوشات لا تؤدي في النهاية إلا إلى مزيد من تدوير اقتصاد الريع، وآخر ما تفكر فيه الحكومة الحالية هو الترخيص لعدد من الشركات الجديدة حتى تشتد المنافسة كما تقول، وأيضا اللجوء إلى التسقيف.

إن إجراء الترخيص لشركات جديدة حتى تشتد المنافسة إجراء ينم عن جهل بقوانين الرأسمالية وجهل بحقيقة السوق المغربية التي لا توجد فيها منافسة حقيقية تراقبها آليات قانونية متينة وفعالة، بل هي في أغلبها ريع، إن الترخيص لشركات جديدة وهي أصلا عدد مرتفع سيؤدي بالضرورة إلى ميل معدل الربح إلى الانخفاض وما أن ينخفض لن يؤدي إلى تخفيض بعض الشركات للأسعار من هامشها في الربح بل ستلجأ وبدعم من اللوبي المدافع عن الريع وسط الدولة إلى اتخاذ كافة الخطوات من أجل رفع الثمن ليؤديه المستهلك، والأمثلة كثيرة تكرر فيها هذا السيناريو سابقا في المحروقات وفي غيرها من القطاعات.

أما التسقيف وما دامت المادة خاضعة في السوق الدولية للارتفاع والانخفاض، وما دامت السياسة الرسمية لا تأخذ بعين الاعتبار مستوى المعيشة ولا قدرة الاقتصاديين الصغار والمتوسطين على مواكبة رفع أسعار الطاقة، وما دامت لا تعيد النظر في حجم الضرائب والرسوم المختلفة التي تطوق بها الدولة توريد وتوزيع وتخزين المحروقات فلن يكون التسقيف إلا إجراءا يعطي قدسية لمداخيل الضرائب وسيحمل القدرة الشرائية وعموم الصناعيين طاقة ربح مجموعة أقرب إلى التجار منها إلى المنتجين.

الجشع قضى على الحس الوطني

يرجع تاريخ التفكير في إنشاء الشركة الشريفة للبترول SCP إلى 1919 تاريخ اكتشاف حقل للبترول بسيدي قاسم، ومن هنا تم تأسيسها في 29 أبريل 1929 وقد لعبت مصفاة سيدي قاسم دورا كبيرا في تطور الصناعة البترولية المغربية وخلق أطر وتقنيين مغاربة في هذا المجال وفي تاريخ اشتغالها تم مد أنبوب نفطي بين المحمدية وسيدي قاسم بطول 187 كلم وإنشاء خزان للبترول, وفي 1997 تمت خوصصة الشركة وأدمجت في شركة سامير التي كانت قد أسست في 1959 من قبل الدولة بشراكة مع "أجيب" الإيطالية أيام حكومة عبد الله إبراهيم بقدرة استيعابية تصل إلى 1.25 مليون طن سنويا وقد تمت مغربتها بالكامل في 1973 وتطورت منذ هذا التاريخ حيث أنشئت عدة وحدات أخرى للتكرير والصناعة النفطية حتى تاريخ تفويت 67.27 % من رأسمالها إلى مجموعة "كورال" السعودية ومنذ هذا الوقت بدأت مصاعب الشركة التي أصبحت مدمجة مع السابقة تحت اسم سلام غاز، وفي هذا المسار الجديد علق بالأذهان الحريق الذي حدث 2002 والذي أتى على أغلب وحدات الإنتاج مما أدى إلى التوقف الكلي لها وظهر نقص في تموين السوق بالمواد البترولية ليتم على إثر ذلك فتح المجال للموزعين من أجل استيراد 20 في المائة من المحروقات، وهو ما قلص حصة الشركة إلى 80/100 ولم يتوقف المسلسل هنا بل أن الدولة بعد مرور ست سنوات على حادثة الحريق وبالضبط في بداية 2009 قامت بتحرير السوق بالكامل الشيء الذي أدى إلى انخفاض جديد لحصة الشركة إلى 50/100، وفي 2015 أعلنت الشركة التوقف عن التكرير نتيجة وقوعها في أزمة مالية وعدم قدرتها على الدفع.

السياسة الطاقية للدولة ظهر فشلها جليا في ضرب القدرة التي كان المغرب يتوفر عليها، وكانت تؤمن مد الشركات الصناعية بما تحتاج إليه من المواد المطاطية ومن مواد تدخل في البناء مثل الزفت وغيره.. كما كانت تؤمن التخزين الاستراتيجي للوقود حيث كانت تخزن حوالي 2 طن وهو ما يعادل ثلاثة أشهر من الاستهلاك في حين أن طاقة التخزين الآن لدى شركات التوزيع رغم دعم الدولة لا تتجاوز 45 يوما. بالإضافة لذلك كانت لها طاقة تكريرية تقدر ب 10 ملايين طن سنويا ومعلوم أن المغرب يستهلك 12 مليون طن سنويا أي أن المصفاة توفر 80 في المئة من حاجيات البترول ومشتقاته مع الإشارة أنها في مادة الغازوال توفر 50 في المئة.

طالبت الجبهة الوطنية لإنقاذ المصفاة بخطوات استعجالية أمام ما أسفرت عنه هذه السياسة التي أتلفت كل المكتسبات الوطنية وحددتها في النقاط التالية:

- 1 الاستئناف العاجل لنشاط مصفاة المحمدية تحت كل الصيغ الممكنة.

- 2 الانتباه لتلاشي واهتلاك الآلات المتوقفة منذ غشت 2015.

- 3 التحذير من خطورة فقدان الخبرة التقنية والتجربة في صناعة التكرير وفي صيانة الآلات.

- 4 ضرورة توضيح الدولة لموقفها من مستقبل صناعة التكرير.

لكن من الواضح أن هذه الخطوات المستعجلة لا تفكر فيها الحكومة وما تزال منكبة على التفكير في كيفية ترتيب بيت "بورجوازية" التوزيع بترقيعات لا تغني ولا تسمن إلا هذه الشريحة. إن هذه الخطوات هي التي ستؤدي إلى معرفة جدية الحكومة في مراجعة سياستها الطاقية التي ستزيد من الوطأة على الطبقات الشعبية إذا ما تم الاستمرار فيها إن استرجاع الدولة لدورها في التصنيع ولاستيراد والتخزين شيء ضروري بعد أن ظهر أن لا حدود للجشع ولا حدود لتحميل المواطن تبعات الخسارات والمضاربات والسمسرة، بل أن الدولة لو نافست القطاع الخاص في التوزيع والبيع بمحطاتها لكان ذلك ضمانا ألا يتفق كبار الموزعين في الخفاء على السعر وفرضه على السوق. العلاج الآن بدون مراجعة جذرية للسياسة المتبعة لن يؤدي إلى الحل، لأن الجشع المالي، والجري وراء الربح الفاحش، والتواطئ مع الجشع، قضى على الحس الوطني.

ملف العدد

محتويات البرميل الواحد من البترول الخام

يعتقد كثير من الناس أن عملية إيجاد ثمن اللتر الواحد من البنزين او الغازوال، عملية بسيطة جدا، بحيث يمكن تحويل البرميل إلى اللترات ثم قسمة العدد على الثمن الذي يباع به عالميا. والذين هم مطلعون إلى حد ما على الموضوع يضيفون 12 في المئة التي هي مقدار التكرير؛ لكن العملية الحسابية إذا اتبعت بدقة سيجد الباحث أن الثمن أقل مما يمكن إيجاده من الطريقة أعلاه.

البرميل الواحد من البترول الخام يحتوي على 159 لترا، لكن بعد التكرير يعطي البرميل الواحد 43,4 في المئة من البنزين، ويعطي من الغازوال 23,5 في المئة، ويعطي أيضا العديد من المواد المشتقة مثل وقود الطائرات النفاثة 9,2 في المئة، غاز البروبان والبروتان 7,3 في المئة، الكوك النفطي وهو غير كوك الفحم ويستعمل في صناعة الحديد والصلب 4,9 في المئة، زيت الوقود الثقيل يستخدم في توليد الكهرباء 3,8في المئة، الزفت أو القار 3,1 في المئة، عدد من البيتروكيماويات يصنع منها البلاستيك في عدد من الصناعات مثل إطار النظارات وعدد من مكونات الحاسوب... وصنع الصابون والأقمشة والجلود الصناعية... 2,4 في المئة.

إذا اعتمدنا أثمنة يوم الخميس 24 يناير من هذه السنة ونصرف النظر عن صرف العملات، لأن عملة المغرب لا تعرف تقلبات خطيرة إلى الدولار، مثل عملة تركيا ومصر... فإن البرميل الواحد من البترول الخام هو في المتوسط 61 دولار، صرف الدولار الواحد في نفس اليوم 9,58 درهم أي أن البرميل الواحد هو ب: 61 × 9,58 = 584,38 درهما للبرميل، إذا أضيفت 12 في المئة تكلفة التكرير، يصبح ب 654,5 درهم، هذا المبلغ لا يجب أن نقسمه على 159 لترا لأن هذه اللترات هي لترات البرميل الخام أما عدد اللترات بعد التكرير فقد زادت، لنطلع على ذلك.

البرميل الواحد بعد التكرير يعطي من البنزين 73,71 لترا ومن الغازوال 34,02 لترا، ومن وقود الطائرات 15,12 لترا، ومشتقات مختلفة 41,58 لترا، فإذا جمعنا كل اللترات بعد التكرير تعطينا 164,43 لترا، الآن يمكننا قسمة ثمن البرميل على عدد اللترات وسنجد أن ثمن اللتر الواحد هو ب 3,98 درهما للتر الواحد مع تسجيل تحفظين هامين.

التحفظ الأول هو أن أثمنة المواد القليلة في البرميل بعد التكرير هي أغلى ثمنا من البنزين والغازوال، والتحفظ الثاني هو أن تكلفة استخراج النفط في الشرق الأوسط رخيصة بالقياس مع استخراجه في الدول الغربية وأمريكا لكن على العكس فإن تكريره في الدول الصناعية أرخص منها في الدول الأخرى ولهذا تجد المغرب يستورد المواد المكررة من هولاندا واسبانيا وإيطاليا... بل أن حتى السعودية فضلت استيراد المكرر من الدول الغربية على تكريره بالسعودية في العقود الأخيرة.

أما تكلفة النقل الذي يتم بثلاثة طرق عبر الأنابيب وهي الأرخص عالميا، أو الناقلات البحرية أو الشاحنات، والمغرب يستورد المحروقات بالناقلات وتقدر تكلفة النقل من 2 إلى 3 سنت أمريكي لكل جالون، والجالون يحتوي على 3,78 لترا. للتذكير الدولار الواحد فيه 100 سنت وهو يساوي يوم تحرير هذا المقال 9,58 دراهم.

الغازوال المغشوش

كانت جمعية سويسرية من المجتمع المدني Public Eye، قد أصدرت في أواخر 2016 تقريرا اشتغلت عليه لمدة ثلاث سنوات، حول الغازوال المغشوش، ويعرف على نطاق اعلامي وسياسي واسعين ب dirty diesel، والتقرير موجود في موقعها الالكتروني، وقد تناولته جل الصحف العالمية ومنها لوموند وجون أفريك، وتبعته تحقيقات الشرطة في سويسرا وهولندا وبلجيكا، وما تزال لحد الآن تعرف تطورات قضائية وأمنية في أوروبا.

يتكلم التقرير عن لجوء مقاولين اقتصاديين ووسطاء تجاريين إلى انتاج الغازوال المغشوش في أماكن بهولندا وسويسرا وبلجيكا وتصديره إلى الدول الأفريقية، وقد ركزت الجمعية على عشرة دول من هذه الدول الافريقية، وهي: أنغولا وبينين والكونغو وساحل العاج وغانا ومالي والسنغال وزامبيا. في مقدمة المقاولات والوسطاء التجاريين توجد Trfigura التي لها محطات لتوزيع الوقود في عدد من هذه الدول تبيع فيها الغازوال المغشوش ويليها Addax et Vitol et Lynx Energy .

التحليلات التي قامت بها الجمعية للغازوال المسوق بينت على أنه يحتوي من الكبريت ما يتجاوز ما حدد على مستوى أوروبا ب 378 مرة، وأنه ملوث للهواء وسام ومسرطن، وسبب وفاة عدة آلاف من الأفارقة وأصيب العديد بأمراض التنفس بالإضافة إلى الأضرار التي تصاب بها محركات السيارات، وذكر التقرير أن هذا النوع من الغازوال قد منع في أوروبا منذ مدة طويلة.

أمام ضعف المراقبة في المغرب وتساهل القانون مع الأثرياء في الجرائم الاقتصادية، والتحرير الكامل للاستيراد، خاصة وأن المستوردين يجلبون النسبة الكبرى من هولندا التي يحملها التقرير المسؤولية الكبرى لأن المزج وخلط الغازوال يقع على أراضيها ولو أن المقاولات سويسرية في الغالب، هناك احتمالات كبرى أن تدفع الرغبة في الربح السريع والعالي بعض المغامرين إلى السقوط في ما سقطت فيه مقاولات سويسرية، مع العلم أن كثيرا من المواطنين يشتكون من أن الغازوال المهرب من الجزائر إلى وجدة وبركان مغشوش (انظر التحقيق في الصفحة)، الشيء الذي يبين أن القانون يتساهل في قضايا البيئة والصحة وأمامنا الكثير من الأمثلة التي تبين ضعف المراقبة والتقصير لأسباب كثيرة، آخرها حليب الأطفال، فهل المستوردون الذين استعملوا قناة مرت منها مادة مستوردة قانونيا وخطيرة على الناشئة سيعدمون قناة مماثلة لاستيراد مادة تضر بالبيئة وطرحها في السوق؟ طبعا لن يعدموا السبل والقنوات ؟

أسعار المحروقات بين القيد القانوني والمأزق السياسي

لقد عرف تسعير المحروقات في النظام القانوني المغربي منذ الاستقلال الشكلي تطورا تاريخيا انطلاقا من نظام المقاصة، بتدخل الدولة في حماية القدرة الشرائية للمواطنين، مرورا لنظام المقايسة انتهاء لإلغاء هذه الآلية.

وقد حددت الدولة غايات إعمال نظام المقاصة في ضمان استقرار أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية من أجل توفير الحماية للمستهلك النهائي (المواطن) بالإضافة إلى مساهمته في تطوير العديد من القطاعات الإنتاجية وفق ما جاء بتقرير اللجنة الاستطلاعية التي شكلها مجلس النواب بناء على مقتضيات المواد 107 و 108 من النظام الداخلي لمجلس النواب والمؤرخ 28/02/2018.

إن عملية تحديد ومراقبة الأسعار وضبطها تتقيد بمجموعة من القيود القانونية تستحضر التكلفة الجمركية لاستيراد المحروقات السائلة والضريبة على القيمة المضافة وفقا للمقتضيات المحددة بمدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، والقانون رقم 03.99 بتحديد المقادير المطبقة على البضائع والمصوغات المفروضة عليها ضريبة الاستهلاك الداخلي والمدونة العامة للضرائب.

فإلى جانب المجال القانوني المنظم للسعر الجمركي المفروض على استيراد المحروقات السائلة، أوجد المشرع المغربي ترسانة قانونية تحدد مجال تحديد الأسعار والمنافسة.

فتحديد أسعار المحروقات خاضع لمجموعة من الضوابط القانونية تعبر عن طبيعة السياسة الاقتصادية للدولة منذ الاستقلال إلى غاية تاريخه.

فاستيراد المحروقات السائلة كان خاضعا لرقابة الدولة منذ الاستقلال، ولا يسمح لأي كان بمباشرة هذا النشاط التجاري منذ ظهير 191.59.1 المؤرخ في 21/07/1959 المتعلق بتنظيم وصناعة تكرير المنتوجات النفطية؛ إذ تخضع طلبات الاستيراد لمجموعة من الإجراءات الإدارية والمسطرية قبل الإذن بالاستيراد

كما أدخلت على هذا الظهير (ظهير 1959) مجموعة من التعديلات آخرها ما جاء به القانون رقم 67.15 .

<u>المجال القانوني لاستيراد المواد الهيدروكاربورات.</u>

إن القانون رقم 67.15 المتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6448 بتاريخ 17/03/2016، قد عمل على تنظيم المجال القانوني لعمليات الاستيراد والتخزين والتوزيع للمواد الهيدروكاربور والتي تندرج ضمنه جميع مواد المحروقات السائلة.

وقد فرض المشرع، على الراغب في ممارسة أنشطة توزيع مواد البترول السائلة أو غازات البترول المسيلة أو وقود الغاز الطبيعي وتعبئة غازات البترول ونقل مواد البترول السائلة وغازات البترول المسيلة عبر الأنابيب، الحصول على إذن قبلي تمنحه الإدارة بناء على دفتر تحملات إدارية وقانونية تلائم طبيعة النشاط من جهة ودرجة مخاطر ممارسته بما يفرض على الراغب في ذلك ضمان شروط السلامة وحماية البيئة من جهة ثانية، إلى جانب الالتزام بتحمل تكاليف مباشرة النشاط من جهة ثالثة (المواد 2 و 3 و 4 و 8 و20 وغيرها من القانون رقم 67.15 أعلاه).

وقد استثنى شرط الإذن لمستوردي غاز البروبان بتوزيعه بالجملة حسب ما جاءت به الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون 67.15.

فإلى جانب القانون المنظم لعملية استيراد المواد الهيدروكاربور ودفتر التحملات الإدارية كشرط لممارسة الأنشطة التجارية الواردة بالقانون رقم 67.15 أعلاه، فهذا النشاط خاضع هو الآخر لتحملات ضريبية يتحملها في آخر المطاف المستهلك المباشر لهذه المواد الطاقية المستوردة.

إن مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة تخضع عملية استيراد المحروقات بجميع أنواعها لمجموعة من الضرائب الداخلية على الاستهلاك مما يؤثر على تكلفة الإنتاج وقيمة المواد في السوق.

وتشكل الضرائب والمكوس الداخلية المحددة قانونا والمفروضة على عملية استيراد المحروقات عنصر أساسي في عملية تحديد أسعارها في السوق الداخلية، ما يجعل المستهلك يتحمل بشكل كبير كل هذه التحملات الضريبية، وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية لعموم المواطنين.

إذ أن السعر الضريبي الذي وصل في المغرب إلى نسبة تجاوزت 34% حسب ما جاء به تقرير اللجنة الاستطلاعية لمجلس النواب، يشكل إرهاقا ماليا على عموم المواطنين بالنظر لطبيعة القدرة الشرائية المتدنية.

تحديد ومراقبة الأسعار والمقايسة

إن المغرب منذ الاستقلال الشكلي اعتمد نظام المقاصة كأحد الآليات القانونية لحماية الدولة للقدرة الشرائية للمواطنين إلى جانب ضمان استقرار أسعار المواد الاستهلاكية...

يتبع في الصفحة 7

ملف العدد

سعر المحروقات بين الربح والضرائب

مع ما يعانيه المغاربة في قضية سعر الوقود لا يجب أن ندخلهم في متاهات القوانين والمقارنة مع الدول الصناعية مثل فرنسا، والتي تتفوق علينا في مستوى معيشة مواطنيها حتى نفهمه، المسألة بسيطة جدا للوقوف على الحقيقة، البنزين الممتاز من بداية سنة 2019 في تونس بـ6,17 درهما للتر الواحد، في المغرب 10,21 درهما. والغازوال في تونس 5,42 درهما للتر، وفي المغرب 9,41 درهما. والغاز المنزلي في تونس 24,02 للقنينة في المغرب 40 درهما.

تونس تدعم المحروقات ب 3مليار درهم و120 مليون سنويا، والأثمنة أعلاه هي النهائية رغم أن تونس رفعت الأثمان أربع مرات في سنة 2018 بضغط من صندوق النقد الدولي. هنا المقارنة مفهومة وموضوعية، وحتى نفهم جيدا العلاقة، فإن تونس تستورد مثلنا والقطاع الخاص موجود لديها، ومستوى المعيشة أحسن منا، الشيء الذي يجب في هذه الحالة أن ترفق الحكومة بالمغاربة أكثر من رفق الحكومة التونسية بشعبها، حيث أن الدخل الفردي السنوي من الناتج الداخلي الإجمالي في تونس حسب تقرير الأمم المتحدة 2018 هو 9932 دولارا، في حين أنه في المغرب ومن نفس التقرير هو 5456 دولارا. قد يقول قائل أن تونس حافظت على جزء من دعم الدولة، وماذا يمنع دولتنا المفتشة في جيوبنا من أن تفعل نفس الشيء ونحن هنا أحوج مادام الدخل الفردي أقل بقرابة النصف !

المغرب على العكس رفع الدعم وحرر الاستيراد والتخزين وأكثر من هذا حافظ على الضرائب، هناك أولا ما سمي بضريبة الاستهلاك TCI وهي ضريبة غريبة على مواد الطاقة التي تعتبر مواد استراتيجية للصناعة من المفروض توفيرها ومدها على أكبر نطاق لتحرك الصناعات وهذه الضريبة تبلغ 3,76 درهما للتر واحد من البنزين و 2,42 درهما للتر من الغازوال. والضريبة على القيمة المضافة تبلغ 10 في المئة من ثمن الاستيراد وهناك مكوس أخرى بحيث يبلغ المجموع 47 في المئة من ثمن البنزين الممتاز و 37 في المئة من ثمن الغازوال. معنى هذا أن الضريبة على البنزين تبلغ 4,79 درهما على كل لتر، وعلى الغازوال تبلغ 3,48 درهما على كل لتر.

ثمن اللتر الواحد من الوقود عند الاستيراد هو 3,98 درهما بعد التكرير كما هو مبين جانبه في محتويات البرميل الواحد إذا أضفنا تكلفة النقل وهي 8 سنتم يصبح ب 4,06 دراهم، وإذا حاولنا أن نقترب من حقيقة ربح الشركات في لتر واحد من البنزين نحذف 4,79 د كضريبة من 10,21 د = 5,42 د، نحذف من هذا الأخير 4,06 د = 1,36 د.

وحتى لو بالغنا وقدرنا تكلفة النقل الداخلي في 2 سنتم لكل لتر مع بعض التحفظات أسفله فإننا سنحصل على 1,34 د، بمعنى أن الدولة بالضرائب والخواص بالربح يفرضون على المستهلك للتر واحد من البنزين: 4,79 د + 1,36 = 6,15 دراهم أي أن هذا المبلغ تجاوز نسبة مئة بالمئة وهذا هو السر في الضغط على السعر. فبدون تخفيض الدولة من الضرائب على المحروقات وبدون تخفيض هامش الربح الكبير جدا من طرف الخواص لن يجدي أي اجراء يمكن أن يتخذ.

تضخيم السعر لا يقف عند هذا الحد، إذا أخذنا بعين الاعتبار بعض العناصر الأساسية التي تدخل في تكلفة النقل الدولي بين روتردام والمحمدية، وهي في حدود 14.17 للطن الواحد، أي ما يقارب 11 سنتيم للتر الواحد، ومع ذلك فهي تبقى مرتفعة مقارنة مع بعض البلدان تبعا لتقرير لجنة الاستطلاع، حيث لا يتجاوز 11.4 دولار / طن أي 8 سنتيم للتر الواحد.

أما على مستوى النقل الداخلي، فلحد الآن لا زالت المحمدية تعتبر كمنطلق للتوزيع في احتساب كلفة النقل وفق القانون الجاري به العمل والذي لم يتم تحيينه، لأن سياقه كان الرئيسي للموزعين قبل تحرير القطاع، واليوم فإن أغلب الشركات تتوفر على محطات للتخزين موزعة بعدد من الموانئ المغربية، الميناء الدولي لطنجة، الجرف الأصفر، طانطان، العيون الخ، وبالتالي فإن المسافة الكيلومترية للتوزيع تقلصت، بما يعني انخفاض كلفة النقل، وهو ما مكن شركات المحروقات من تحقيق أرباح إضافية غير مشروعة.

مصدر الصورة : موقع «Zabalaza».

كما أن الاحتكار والتركيز هو الذي يفسر كون أسعار المحروقات ظلت على حالها بعد تحرير السوق على عكس التوقعات التي بشرت بها حكومة بنكيران، وهو ما خلص إليه المجلس في رأيه الأخير...

يتبع في الصفحة 8

(تتمة) أسعار المحروقات بين القيد القانوني والمأزق السياسي

وشكل ذلك أحد المكاسب الاجتماعية عملت على ان لا يقع المواطن تحت رحمة منتجي وموزعي المحروقات بجميع أنواعها. بالإضافة إلى ان نظام المقاصة من جهة اخرى يسعى إلى ضمان استقرار أسعار المحروقات التي تخضع لقوانين العرض والطلب في السوق العالمية.

فنظام استقرار الأسعار قد يساعد الدولة من جهة في ضمان القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، ومن جهة ثانية تستغله باق المؤسسات التجارية والاقتصادية التي تستعمل المحروقات في أنشطتها الصناعية، ما يجعلها المستفيد المباشر من عملية المقاصة من خلال استفادتها من الدعم الذي تخصصه الدولة لجميع أصناف المحروقات.

وأنه أمام نهج الدولة لسياسة اقتصادية ليبرالية بالغة السوء تفرض عليها اتفاقية منظمة التجارة العالمية تحرير الأسعار وجعلها خاضعة للمنافسة، عملت الدولة في انتهاج سياسة تحرير أسعار المحروقات بشكل تدريجي من خلال إحداث نظام المقايسة وتعويضه بنظام المقاصة بموجب القرار الحكومي رقم 13.69.3 المؤرخ في 19 غشت 2013 بإحداث نظام للمقايسة الجزئية لأسعار المحروقات السائلة.

إن هذا القرار الحكومي حدد مستويات الدعم الأحادي الذي تمنحه الدولة والموجه لفائدة الوقود الممتاز والغازوال والفيول وال رقم 2 في فاتح يناير من كل سنة على أساس الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية للسنة نفسها.

وتبعا لذلك أصبحت أسعار المحروقات تحدد على أساس الأسعار القصوى التي يشترى بها الوقود الممتاز والغازوال والفيول وال رقم 2 في اليوم الأول والسادس عشر من كل شهر على أساس مقايستها بالأسعار الدولية وفقا لبنية الأسعار الواردة بالملحق المرفق بالقرار الحكومي رقم 13.69.3 المؤرخ في 19/08/2013 المتعلق بإحداث نظام المقايسة الجزئية للأسعار.

إلا أن الحكومة قررت إلغاء هذا النظام القانوني في تحديد الأسعار (نظام المقايسة الجزئية) والإنتقال إلى مقايسة كلية عبر القرار الصادر عن رئيس الحكومة رقم 3.01.14 المؤرخ في 15/01/2014 وذلك بشكل تدريجي ابتداء من فاتح يناير إلى غاية متم أكتوبر 2014 والذي بقي فيه هذا النظام محدودا جزئيا ليتم إلغاؤه كليا من خلال القرار الحكومي رقم 3.471.14 المؤرخ في 29/12/2014.

إنه بموجب إلغاء نظام المقايسة المحدث بموجب القرار الحكومي والذي مر عبر مرحلتين تجريبيتين (المقايسة الجزئية والمقايسة الكلية) ورفع يد الحكومية عن الدعم العمومي الذي توجهه لفائدة الوقود الممتاز والغازوال والفيول وال رقم 2، انتهجت الدولة المغربية لسياسة تحرير أسعار المحروقات السائلة، وجعلتها خاضعة لقوانين العرض والطلب بناء على ما انتهت إليه السوق العالمية دون مواكبة ذلك لإجراءات من شأنها حماية القدرة الشرائية للمواطنين.

وأنه أمام اعتماد المغرب لتحرير الأسعار وإخضاعها للمنافسة عبر القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة والتي تجعل جميع المواد الاستهلاكية خاضعة لقانون حرية الأسعار والمنافسة، نتج عنه ضعف للحماية القانونية للمستهلكين للمحروقات السائلة، من خلال عدم احترام الفاعلين في مجال استيراد وتوزيع المحروقات السائلة لشروط المنافسة المشروعة عبر التوافقات من أجل التحكم في سعر المحروقات السائلة بما يمس بشرط المنافسة المشروعة.

إن المشرع المغربي ولئن أفرد مجموعة من القواعد القانونية ذات الصلة بحرية الأسعار وضمان شروط المنافسة، من خلال القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة. إلا أن هذا النهج القانوني يعبر عن طبيعة السياسة الاقتصادية النيوليبرالية، التي لن ينتج عنها إلا جعل المواطن المغربي تحت رحمة المنتجين والموزعين لهذه المواد، خاصة أن الوازع الأساسي للفاعلين الاقتصاديين بالمغرب مبني على عنصر الربح واستغلال اليد العاملة الرخيصة من جهة، وهشاشة النظام الحمائي للأجراء والمستخدمين من جهة ثانية.

وحتى تعمل الدولة على تسويق سياستها النيوليبرالية، تم اعتماد آلية مجلس المنافسة لزعم التصدي لظاهرة المساس بمبدأ المنافسة المشروعة كعامل من العوامل الحمائية التي تعول عليها الدولة.

إذ أن دور مجلس المنافسة لا يتجاوز الطابع الاستشاري وإبداء الرأي في كل قضية من شأنها المساس بمبدأ المنافسة الحرة.

وقد تبين للحكومة أن نتائج تحرير أسعار المحروقات لم تخدم الغايات التي كانت تسعى إلى تحقيقها، ومنها خلق شروط المنافسة بين الفاعلين الاقتصاديين في المجال بما ينعكس على أسعار توزيع هذه المحروقات.

وبالمقابل عرفت أسعار المحروقات ارتفاعا في السوق الداخلية رغم انخفاض قيمة البترول في السوق العالمية وهو ما يسائل طبيعة الفاعل الاقتصادي بالمغرب سواء كان مغربيا أو أجنبيا، ومدى ارتباطه بعنصر الربح كأساس رئيسي لنشاطه التجاري كيفما كانت الوسائل والطرق المنتهجة.

أي أن انخفاض أسعار البترول دوليا لم ينعكس على أسعار المحروقات في السوق الداخلية، وهو ما طرح إشكالية جدوى سياسة الدولة في تحرير الأسعار؟ ومدى انعكاسها على القدرة الشرائية للمواطنين (انخفاض الأسعار)؟ إلى جانب التكلفة الاجتماعية لنتائج التحرير.

وأمام استمرار ارتفاع أسعار المحروقات بالسوق الداخلية رغم انخفاض سعر البترول الخام عالميا وصلت تقريبا لنسبة 50 %، وضع الحكومة أمام مأزق سياسي قد ينعكس سلبا على الكتلة الناخبة، مما سيؤثر على القاعدة الانتخابية للحزب المسير للحكومة بمناسبة الانتخابات التشريعية المقبلة، جعل الحكومة تبحث عن حلول ترقيعية مثل ما يقال عن التسقيف لا تقدم ولا تؤخر في الموضوع الأصلي وهي القرارات الخطيرة التي اتخذتها في شأن تحرير الاستيراد والتوزيع والتخزين.

إن السياسات الليبرالية المتوحشة التي اتخذتها الحكومة المغربية كنهج اقتصادي، لن يساهم في حماية الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لعموم المغاربة، وإنما يخدم الفئات المتحكمة اقتصاديا بما يزيدها غنا مقابل إفقار باقي المواطنين، وهو أمر لا يمكن معالجته سياسيا إلا بإعادة النظر في طبيعة السياسة الاقتصادية للدولة المغربية ببناء اقتصاد وطني دعامته الأساسية بناء الإنسان اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بناء يتجه نحو إقرار دولة الحق والقانون تضمن للمواطن المغربي جميع حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الحق في بيئة سليمة وتنمية حقيقية.

الذي اعتبر أن تدبير المقايسة قد سبق تجريبه بين دجنبر 2014 ودجنبر2015، ولم يفض إلى النتائج المرجوة، لأن المتدخلين يعتمدون عادة الأسعار القصوى المحددة، من دون بذل مجهودات لتخفيضها، حيث يتحول السعر الأقصى تلقائيا إلى سعر أدنى..

كثيرا ما تطالعنا بعض التفسيرات من كون ارتفاع سعر المحروقات يعود إلى علاقة الدرهم بالدولار، مع العلم أن العملة الوطنية تعرف استقرارا مقارنة بالجنيه بالمصري، ومع ذلك فإن مصر احتلت في تقارير سابقة المرتبة الخامسة ضمن البلدان العربية الأقل سعرا بالنسبة للبنزين 0.43، بخلاف المغرب الذي يعتبر من بين البلدان الأعلى سعرا للبنزين في العالم العربي والعالم، رغم اختلاف تحديد السعر بين مختلف البلدان، حيث بلغ مستوى سعر البنزين في الشهر الماضي 1,07 دولار مقارنة بالسودان فإن السعر لم يتجاوز 0,13.

في نهاية المطاف فهذه الضريبة ملقاة على كاهل المواطن حيث حصلت مصالح الجمارك والضرائب غير المباشرة خلال سنة 2017 على مليار و182 مليون درهم (118 مليار سنتيم) من موارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المنتوجات الطاقية، وكانت الحكومة تراهن على تحصيل ما لا يقل عن 16 مليارا و79 مليون درهم من الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على هذه المنتوجات، خلال السنة الجارية.

مصدر الصورة : موقع «ar.webmanagercenter».

وفي المجمل فالضرائب المشار إليها لا تخضع بدورها للتخفيض سواء ارتفع سعر المحروقات أو انخفض، وهو ما جعل العديد من الأصوات تطالب بإلغاء الضريبة على استهلاك المحروقات وعلى القيمة المضافة، فضلا عن تنظيم قطاع الاستيراد والتوزيع وعلى ضرورة «تأسيس الوكالة الوطنية للطاقة ومحاربة كل أشكال التركيز والاحتكار والحرص على توفير الطاقة النفطية بالجودة والمخزون والسعر المناسب» كما نص على ذلك البيان الأخير للنقابة الوطنية لصناعات البترول والغاز.

وبما أن المحروقات تدخل في تركيبة مجموعة من المواد الأساسية، كما تدخل في تركيبة أسعار النقل، فإن آثارها جد سلبية على القدرة الشرائية للمواطنين، وهو ما جعل النقابة المذكورة تحذر من «التداعيات السلبية للقوانين التحضيرية لتحرير سوق الغاز على المواطنين والعاملين بالقطاع».

الضريبة على السيارات شكل من أشكال الأتاوة

في يونيو 1956 سنت الحكومة الفرنسية لأول مرة في العالم، ضريبة على السيارات سمتها la vignette جاعلة مداخيلها لرعاية المسنين فوق 65 سنة، لهذا فهي في شكلها أتاوة تأخذ من تلك الأتاوات التي كان يعرف بها الاقتصاد القديم القائم على الاستبداد، إلا أنها مضمونا، موجهة لخدمة حاجة اجتماعية ولعل الفرنسيين أخذوا الشكل من استعمارهم للمغرب الذي كان معروفا بالأتاوات والمكوس: أتاوة على الرأس، على الأذنين، على الدواب خارج السوق وداخله، أتاوة على الرّكِيَّة (بقعة صغيرة) لبيع منتوج... وهذه الأشكال ما يزال لها أشباه لحد الآن مثل ما يفرضه أعوان المقاطعات بشكل غير قانوني على الباعة المتجولين والفراشين وعلى أصحاب الحوانيت الذين يعرضون بضائعم خارج الدكان محتلين للرصيف.

في سنة 2000 حذفت الحكومة الاشتراكية الفرنسية الضريبة على السيارات، لكن المغرب الذي يتبع فرنسا في السيئات لم يتبعها في الحسنات، إذ أنه بعد سنة واحدة من إقرار الضريبة في فرنسا في 1956 قررها المغرب في 1957 أثناء حكومة البكاي بظهير ملكي. وكما هي العادة فإن المداخيل تذهب إلى الخزينة، وليست مخصصة لحالة اجتماعية محددة وهذه الطريقة مقصودة حتى تملك الحكومة هامشا واسعا لتدبير الميزانية كما يحلو لها في إطار إعادة التوزيع. والملاحظ أن عددا من الدول غيرت من طبيعة الضريبة وخففت من وطأتها إلا المغرب، لقد كان عدد السيارات في 1957 قليلا وكانت السيارة عند الأسر من الكماليات، لكن بعد سنوات قليلة اتضح أنه كلما زاد عدد السيارات زاد حجم الضريبة عليها.

في اسبانيا وعدد من الدول الأوروبية تم ربط هذه الضريبة مع الحفاظ على البيئة، فكلما انبعث من السيارة غازات ملوثة ارتفعت الضريبة وكلما نقصت انخفضت حتى تنعدم، وهي أصلا في المدة الأخيرة منخفضة، وفي فرنسا التي عادت إليها أيام حكومة ساركوزي في بعض المدن فقط، بنيت أيضا في ربط مع مقدار الغازات المنبعثة منها، وبعض الدول مثل السويد والتي كانت سباقة إلى هذا الربط جمعت بين هذه الضريبة والفحص التقني في مبلغ قريب من 400 درهم سنويا، بل أكثر من هذا تقدم الحكومة السويدية منحة لكل من رغب في استبدال سيارته أو دراجته النارية التي تستعمل الوقود بسيارة أو دراجة كهربائية، ليظهر أن رغبة الحكومة ليس هو الجباية في حد ذاتها بل حفظ البيئة من التلوث.

إذا كانت هذه هي السياسة العامة للدول العريقة في الديمقراطية، فما هي سياسة المغرب؟ إنها سياسة ما تزال تعيش نفس منطق الجباية على كل ما يتحرك في السماء والأرض، ولنلق نظرة على بعض الأمثلة من الجزائر وتونس، وسنزيد مثالا من اسبانيا لأنها تقع شمال المغرب وهي بلد لا يعيش الديمقراطية إلا منذ أواخر السبعينات وكثيرا ما عاش ارهاصات أزمات اقتصادية، ومع ذلك لم تدفعه إلى منطق الجباية والإتاوات :

نثبت هنا جدولا ومنحنى يوضحان أثمان الفينييت في البلدان الثلاثة مقارنة مع المغرب :

مقارنة الأسعار بالدرهم *

	المغرب كازوال	المغرب بنزين	الجزائر	تونس	إسبانيا
القوة الجبائية أقل من 8	350	700	240	510	136
القوة الجبائية بين 8 و 11	650	1 500	480	638	368
القوة الجبائية أكثر من 11	8 000	6 000	480	3 110	776

ملاحظة : أكثر من 15 في القوة الجبائية 20 ألف درهم بالنسبة للغازوال.

* الأسعار بسعر صرف العملات ليوم 18/02/2019

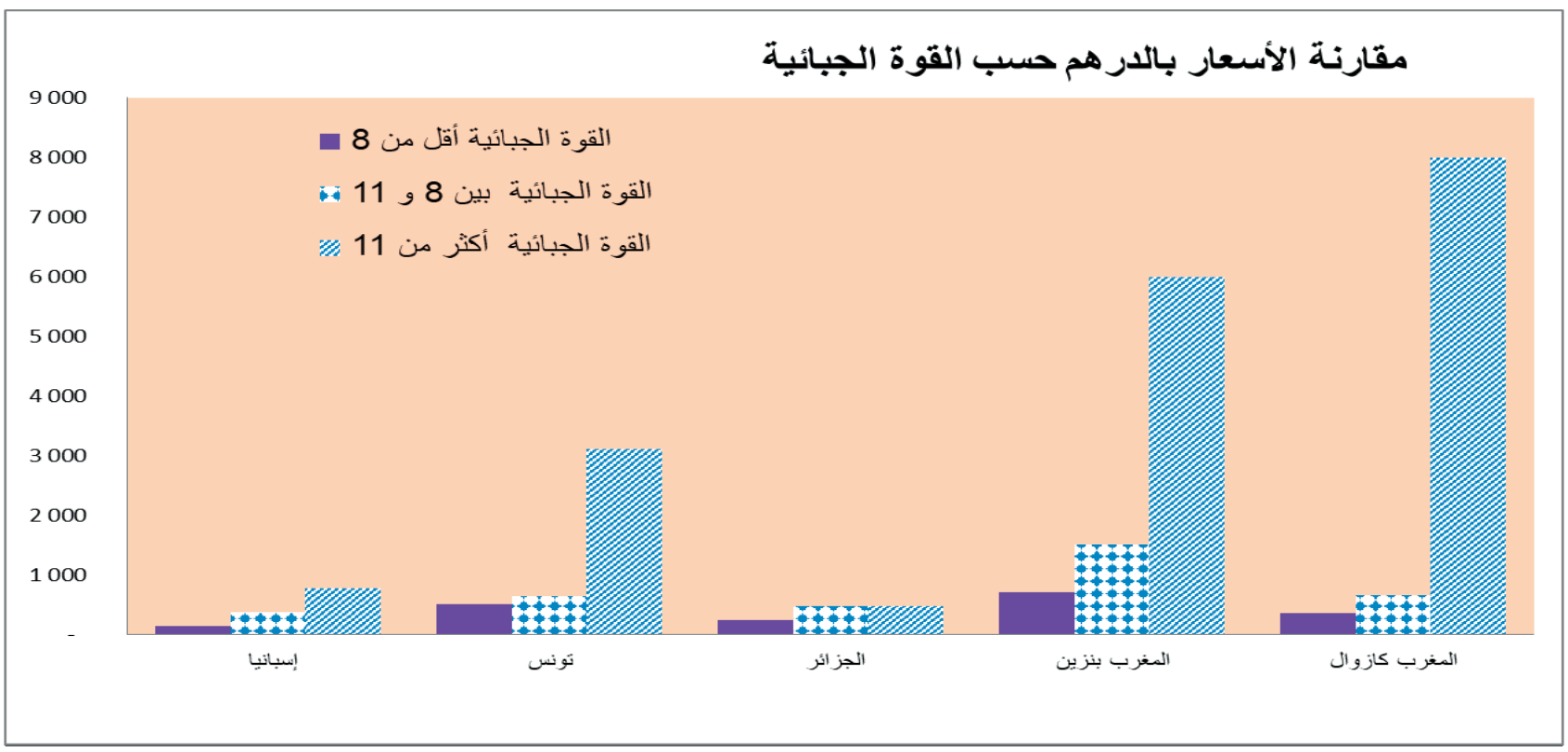

الرأي

مساهمة في فهم تحولات الإمبريالية الحالية

في التوسع والتدويل :

انصب جهد ماركس، على تحليل آليات وبنيات النظام الرأسمالي، للفترة التي سبقت صعود الإمبريالية، وصاغ نظريته الاقتصادية، حول الأزمات على قاعدة الرأسمالية الصناعية والتنافس الحر، ورأى بأن المكان الوحيد،الذي تنتج فيه القيمة وفائض القيمة ، هو كدح العمال في العملية الإنتاجية. وقد برهن على إمكانية حدوث نمو اقتصادي، من دون الحاجة إلى المنافذ الخارجية إذ يمكن امتصاص الفائض، عن طريق توسيع السوق الرأسمالية. بيد أن السؤال الذي يطرح نفسه ، هل يمكن حقاً تحقيق نمو و تجاوز أزمات الرأسمالية ، من دون الحاجة ، إلى المنافذ الخارجية؟

من البداهة القول ، أن الرأسمالية ، وبحكم طبيعتها ،هي نظام يتجه لإنتاج الفائض الذي لا يمكن استثماره، في توسيع وتعميق النظام الإنتاجي فقط ، بل يحتاج إلى منافذ خارجية ، خاصة وأن الرأسمالية ، وكما أسلفت، تبحث دوماً عن فائض القيمة و لتحقيقه يتعين على الرأسمالي ، أن يحقق فائض الإنتاج ، وهذا يعني، أن الرأسمالية تنتج على الدوام فائض الإنتاج ، الذي يتطلب التوسع ، خارج إطار السوق المحلي وهذا النظام ، المحكوم بقانون «اتجاه معدل الربح إلى الهبوط» ، يجد نفسه مضطراً إلى التوسع الجغرافي، خارج الحدود القومية، لا رغبة منه في التوسع وإنما لتجاوز نقص الاستهلاك ، الذي يزداد تفاقماً ، في عصر الإمبريالية.

وما سبق ذكره، يؤكد صحة وجهة نظر، الاقتصادية الثورية «روزا لوكسبورغ» أن عدم وجود مستهلكين، لكل ما ينتج من بضائع، داخل البلدان الرأسمالية، هو الذي يدفعها للبحث عن الأوساط الما قبل رأسمالية ، أي المستعمرات،لتحقيق فائض القيمة معتبرة المستعمرات ، ضرورة حياتية للإمبريالية ، لحل التناقض بين القدرة على الإنتاج والقدرة على الإستهلاك،الناتج عن تناقض الرأسمالية الأزلي أي الطابع الاجتماعي للعملية الإنتاجية والتملك الفردي لوسائل الإنتاج . لذلك لم تبحث لكسمبورغ عن الحلول للأزمات، ضمن إطار نمط الإنتاج الرأسمالي فقط وهنا تكمن عبقريتها وتجديدها،عندما انكبت على دراسة مشكلة التوسع العالمي للرأسمالية والعلاقة بين التشكيلات الاجتماعية في المركز وتشكيلات المحيط و بينت أنه يجري وفي موازاة إعادة الإنتاج الموسع ،عملية تراكم بدائي ومن خلال هذه العملية ، يتم تجاوز التناقض الدائم بين القدرة على الإنتاج والاستهلاك وخلصت، إلى أن فائض القيمة ، لا يمكن أن يتحقق من دون منفذ خارجي غير رأسمالي.

ومع التوسع خارج الحدود القومية ، تكون الرأسمالية قد انتقلت ، من مرحلة التنافس الحر،إلى مرحلة الإحتكار وفي هذه المرحلة،كما بات معلوماً،يتم تجميع المشروعات والشركات ويتركز الإنتاج ، والذي يمنحها القدرة على التنافس ، فضلاً عن أنه و في أوقات الركود ، ومع احتكار الصناعة والتجارة، يزداد الاعتماد على رأس المال المصرفي ، وتتحول المصارف ، من دور الوسيط ،الذي يقرض النقود إلى هيئة احتكارية قوية ، تهمين على وسائل الإنتاج ، ويمثل هذا التحول من دور الوسيط المتواضع ،إلى دور المحتكر، إحدى أهم العمليات الجوهرية لنمو الرأسمالية وتحولها إلى احتكارية امبريالية.

ويتم الانتقال من بعدها ، إلى مرحلة تدويل الإنتاج ، وتصدير الرساميل وعملية التصدير هذه،هي التي تميز مرحلة الإمبريالية ، وتعطيها سمة الطفيلية والتعفن وفق تعبير لينين وتحول الدول الامبريالية ، إلى دول ريعية ، يتكاثر فيها عدد الذين يتعيشون من عائدات رؤوس أموالهم ، الموظفة في الخارج،وعندها سوف تبدأ مرحلة التنافس بين الإمبرياليات ، وصراعها على اقتسام المستعمرات ، سيأخذ هذا الصراع ، طابع الهيمنة السياسية والعسكرية المباشرة ، على المستعمرات أو البلدان المصنعة الضعيفة.

تحطيم العلاقات الماقبل رأسمالية وتشويه نموها الطبيعي :

وستنتزع الاحتكارات المتنافسة ، فائضاً ما انفك يتزايد،من قوة عمل أغلب العناصر الاجتماعية ، في المستعمرات وأنصاف المستعمرات،وستبدأ مرحلة جديدة من التراكم، في النظام الإمبريالي،الذي سيفرض تقسيم دولي استعماري جديد للعمل قوامه ، التحالف الطبقي، بين الاستعمار والطبقات المحلية وسينتج عن هذا التحالف نمط رأسمالي قائم على الملكية العقارية الكبرى، وستبرز طبقة جديدة من كبار الملاكين العقاريين المحليين،الذين سيوزعون الأراضي «للإيجار» على صغار الفلاحين ، وهذا النمط من الرأسمالية ، يتيح امتصاص القيمة المنتجة والتي ستتحول إلى ريع احتكاري امبريالي.

وهكذا تقوض الإمبريالية، البنى الماقبل الرأسمالية وتعيق عملية انتقالها التاريخي إلى نمط رأسمالي مستقل،وهذا يؤكد فكرة الماركسي النمساوي «أوتو باور»، بأن انتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية،في المستعمرات والتي نشأت في ركاب الغزو الإمبريالي لا تؤدي إلى خلق عالم متجانس، بل تؤدي إلى خلق عالم ذو قطبين قطب المناطق الصناعية و قطب المناطق الزراعية، والذي يحكم العلاقة بين القطبين،هو قانون التطور اللامتكافئ، بين المراكز الامبريالية، التي تهمين على المجتمعات الفلاحية في الأطراف ، وبناء على علاقة اللاتكافؤ هذه ، يجري تحويل خفي للقيمة والذي يعبر عن نفسه،بوجود سوق عالمية للسلع والرساميل ،وهي سوق مبتورة

وفق تعبير سمير أمين ،لأنها قائمة ، على حرية تنقل السلع و الرساميل ، دون قوة العمل، هذا جوهر « قانون القيمة المعولمة» والذي كان لسمير أمين الفضل ، باكتشافه والنتيجة ستكون ، أجور غير متساوية ، حتى إذا تساوت إنتاجية العمل ، وتوزيع غير عادل والأمر الذي يفضي إلى تسرع التراكم في المراكز، ويعرقل حصوله في الأطراف.

لا ضير من القول، بأنه من المستحيل، تقديم تحليل واقعي للرأسمالية، بعيداً عن إطار معالجة هذه التحولات، في مفهوم القيمة ، المسؤول عن تحويل أسعار الإنتاج إلى أسعار احتكارية معولمة.

وفي هذا المقام ، تحضرنا تساؤلات سمير أمين كما وردت في كتابه «قانون القيمة المعولمة» ماذا يقول قانون القيمة : إن المنتجات عندما تكون سلعاً ، تمتلك قيمة وأن هذه القيمة،قابلة للقياس،ومعيار هذا القياس ، هي كمية العمل اللازم اجتماعياً لإنتاجها وما الذي لا يقوله قانون القيمة؟ إن السلع يجري تبادلها، بنسبة قيمتها ،أي العمل المباشر الحالي ، في حين أن العمل الغير مباشر،هو عمل سابق متبلور على شكل أدوات الإنتاج.

لا غضاضة من القول،أن صيغ التخصص الدولي اللامتكافئ،والذي يعكس آلية تراكم بدائي، يعمل في صالح المركز، وهذه الآلية ،هي المسؤولة ،عن التفاوت ، في جزاءات العمل وعلى استمرار التخلف في المحيط ،الأمر الذي أدى إلى تفاقم التناقضات الداخلية للتشكيلات الاجتماعية في المحيط، بمعنى أن «تصدير الرساميل» ساهم في تعزيز القطاع التصديري، وبذلك تكون قد فرضت على المحيط ، دور المصدر للمواد الأولية،والتي تعتبر،من العناصر المكونة للرأسمال الثابت، و بأسعار رخيصة مقارنة مع الأسعار في المركز.

الأمر الذي أدى ، إلى التقدم في القطاع التصديري ، وتخلف بقية القطاعات سيما وأن السوق المتولدة ،عن تطور التصدير،هي سوق مبتورة ومحدودة تمخض عنها انخفاض الطلب على مواد الاستهلاك الجماهيري ، في الوقت الذي جرى فيه تدعيم موقع فئات اجتماعية طفيلية كومبرادورية،تهتم باستهلاك منتجات البذخ التي تحتاجها هذه الفئة ، الأمر الذي أدى إلى تسريع إندماجها في النظام العالمي، وإلى إفقار وتهميش الجماهير وتحويل صغار المنتجين والحرفيين إلى كادحين وإلى إفقار الفلاحين من دون بلترتهم.

ومن النتائج التي ترتبت على التطور التخارجي ، الذي يضمن للأقلية دخلاً متزايداً ضرورياً لاتباع أنماط الاستهلاك الأوربية، أنه قوى من ريعية القطاع الذي ينتج منتجات البذخ وعندها ظهرت آليات جديدة للسيطرة والتبعية التكنولوجية.

لا ضير من القول ، بأن تطور الرأسمالية ، في المحيط ، سيبقى تخارجياً ولم ينبع من نقص السوق الداخلية، ولكن من تفوق الانتاجية في المركز، وعلى جميع المستويات وهذه العاهة، أدت إلى تضخم القطاع الثالث ، بشكل مفرط و تجلى في المركز، في صعوبة تحقيق فائض القيمة ، وفي المحيط في نقص التصنيع وتقوية مواقع الريع العقاري ، والنشاطات اللامنتجة كالتوظيف في القطاع العمراني.

وعلاوة على أن موجة الأرباح القادمة من المحيط ، قد زادت من خطورة امتصاص الرأسمال الزائد، وكان الإقتصاديان البارزان باران وسويزي، قد اقترحا عدة مخارج لحل أزمة الفوائض ، وبحسب هذان الاقتصاديان، إن تصدير الرساميل ،لا يعطي حلاً لمشكلة الامتصاص،ولكنه قد يدفع إلى تفاقم الحالة واعتبرا،بأن التبذير والمصروفات العامة والإنفاق العسكري تساهم ، في حل مشكلة الامتصاص ، و لكنها تساهم في الوقت عينه ، في تضخيم القطاع الثالث وحتى الحلول الكينزية ، والتي أثبتت نجاعتها ، في مرحلة خلت ، حيث تتدخل الدولة وتجري تحسينات على البنى التحتية وتزيد من إنفاقها العام ، قد أثبتت فشلها مع تعمق أزمة الرأسمالية الامبريالية وزيادة الأمولة والتمييل ، وبرهنت ، أن النظام الرأسمالي ، لا يمكن إصلاحه سيما وأن المبدأ النيوليبرالي الجديد يناقض نظريات تدخل الدولة والتي أصبحت تمثل مصالح الأملاك الخاصة ،والشركات الاحتكارية و باتت مهمتها اليوم ، تقتصر على خلق الظروف ،التي تيسر تراكم الرأسمال الربحي.

شيخوخة الرأسمالية وضمان البقاء بالتحطيم والتدمير:

وثمة أزمة تراكم اليوم و فوائض من الرساميل ، التي تبحث عن منافذ للامتصاص والحل الوحيد كما دوماً الاستثمار في القطاع العقاري والتوسع العمراني ولهذا التوسع اليوم بعد طبقي صارخ ، إذ يستلزم تدمير مدن وأحياء وأماكن سكن الفقراء والعمال والمهمشين، وكان المفكر الماركسي «ديفيد هارفي» قد أطلق على هذا التحول «التراكم عن طريق نزع الحيازة أو الملكية» وبواسطة الدولة، التي دمرت وهدمت أحياء العمال والفقراء ، كي تقيم بدلاً عنها الفنادق والأبراج و المباني العامة وهكذا يتم إعادة تدوير الفوائض لصالح الأغنياء.

في الصين مثلاً و حسب «ديفيد هارفي» يطرد الملايين من المساحات التي يقيمون عليها ، ونتيجة لافتقادهم لحقوق الملكية الخاصة ، يمكن طردهم بسهولة من الأرض وبأمر من الدولة ، التي تمنحهم مبلغاً نقدياً تافهاً ، لمساعدتهم على المضي قدماً قبل أن تسلم الأراضي، للمطورين العقارين،ويمعدل ربح عالي وغالباً ما يكون ،رد الطبقة الحاكمة الصينية، عنفياً ووحشياً ، حيث تمت إزالة مجمعات ريفية في الصين وأقيمت مجمعات سكنية بدلاً عنها ، و هذا هو الحال في الهند ، أيضاً ، حيث يستخدم العنف ضد المنتجين الزراعيين ، بيد أن الأخطر هو تدمير مجتمعات فلاحية بأكملها.

واعتبر سمير أمين، أن بروز ظاهرة الأمولة والتمييل والطفرات العقارية، هي مظهر من مظاهر شيخوخة الرأسمالية ، وأن التوسع الرأسمالي ، يقتضي تحطيم مجتمعات بأكملها، وخلق كوكبة من العشوائيات ، لأن المنطق الذي يتحكم في النظام الرأسمالي ليس معنياً باشباع الحاجات الحقيقية ، لمئات الملايين ، الذين يكابدون من الجوع و الفقر المدقع، ولكنه معني بإضافة الملايين من الدولارات لأرباح رأس المال المالي وعملائه المحليين، والمتضرر الوحيد لرأسمالية الاحتكارات المعممة، هي الشرائح الاجتماعية الدنيا والهامشية، والتي يمكن اعتبارها قوة ثورية جديدة، لأنها تتحمل وزر السياسات النيوليبرالية الجديدة ، و سياسة «خصخصة الأرباح وتعميم الخسائر» وهذه الفئة الاجتماعية الجديدة والتي أطلق عليها ديفيد هارفي «البريكاريا» والتي تشمل العمالة الموسمية والمؤقتة (بعدما انحسر وتراجع دور الانتاج والتوظيف في القطاع الانتاجي لصالح الأمولة والتمييل) إضافة إلى العمال وهذه البريكاريا الاشكالية و الغير منظمة وفق تعبيره يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وعلى محمل الجد، وعليها أن تنظم نفسها ضمن أطر تنظيمية جديدة وديمقراطية، كي تواجه الأوليغارشيات الاحتكارية والتي تتنافس فيما بينها وهذا الصراع بين الامبرياليات القديمة و الجديدة سوف يعمق من حالة التفاوت والاستقطاب داخل كل بلد وبين المركز والمحيط وسيما وأننا نعيش في ظل مرحلة يعاد فيها إنتاج الكولونيالية (النيوكولونيالية) ومن أوسع أبواب الهيمنة العسكرية ومن أبرز تداعياتها، تضخم أجهزة الدول وزيادة عسكرتها وفاشيتها.

غني عن البيان القول،إذا كانت اللينينية هي «القول الماركسي الجديد « لمرحلة رأسمالية عصر الامبريالية ، فإن الأمينية نسبة للمفكر سمير أمين ،هي «القول الماركسي الجديد» لمرحلة رأسمالية «الما بعد امبريالية»المتعلقة بقانون القيمة المعولم والذي يعود الفضل لسمير أمين باكتشافه، بوصفه الشكل الجديد لقانون القيمة الماركسي .

ومن الطبيعي، أن تنعكس التغيرات التي طرأت على جوهر رأسمالية اليوم المالية على بنية الصراع الطبقي وأشكال التحالفات،إذ لم يعد الصراع كلاسيكياً كما عهدناه بين طبقتين متمايزتين،رجال الصناعة والطبقة العاملة وإنما بين الفئات الشعبية المفقرة المهمشة والهامشية وبين الاوليغارشيات المالية الفاشية وهذه القوة الاجتماعية الشعبية الثورية الجديدة، التي احتلت وستحتل الفضاء الثوري الاحتجاجي العام، ضد رموز السلطة المالية والطبقية،وسيقع على عاتقها استعادة المدن، التي استبعدت عنها وطردت منها، حتى يعاد تشكيلها وهندستها وفق مصالح الرأسمال المالي والمضاربين العقاريين.

هيفاء أحمد الجندي - كاتبة سورية

المجتمع

1 - آلية الوقاية من التعذيب بين الحقوقي والأمني

تاريخيا ، عانى المناضلون والمواطنون من التعذيب ، في السجون ومراكز الاعتقال العلنية والسرية بالمغرب ، وخلف ذلك مآسي كبيرة و آثار بارزة في الأجساد والنفوس والذاكرة، وكان قد استخدم كوسيلة لقمع المعارضين وتحطيم المناضلين، و السعي إلى ردعهم وإخضاعهم بالقوة والعنف، وتخويف وترهيب من بقي خارج الاعتقال، وكما قال الروائي الأردني غالب هلسا أن ممارسة التعذيب واستباحة جسد المعتقل وإخضاعه لكل أشكال التعذيب في غياب أي رادع، هو في الجوهر تعبير عما يجري في المجتمع من تسلط واستبداد وقهر وحكم مطلق، ولذلك يمثل القضاء على التعذيب قضية حيوية وأساسية في النضال من أجل إرساء دولة الحق والقانون والديمقراطية الحقة، و تمثل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب أداة أساسية في سبيل منع التعذيب والوقاية منه وحماية الأشخاص في مراكز الاعتقال من مختلف أشكال التعذيب، فهل سينجح المغرب أمام هذا الاختبار؟ وهل ستكون الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب منسجمة مع المعايير الدولية وتطلعات الحقوقيين والديمقراطيين ؟ أم سيظل التردد والنكوص والالتفاف هو السائد. واضح أن الآلية المقترحة تحت عباءة المجلس الوكني لحقوق الانسان آلية معيبة من عدة وجوه وليس في مقدورها الاضطلاع بهذه المهمة الثقيلة في هذا المقال استعراض لمختلف جوانب الموضوع.

المغرب والآلية الوطنية المستقلة للوقاية من التعذيب

صادق المغرب على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية منع التعذيب في نونبر 2014، كما نص دستور 2011 على الحماية من التعذيب في الفصل 22، بالإضافة إلى ما أصبح يتضمنه القانون الجنائي من نصوص قانونية تجرم وتعاقب مرتكبي التعذيب، كما أن بعض التقارير الرسمية تتحدث عن إجراءات تأديبية وعقوبات ضد كل شخص متهم بأعمال تعذيب وعنف، رغم أن المهتمين بحقوق الإنسان، يؤكدون استمرار ظاهرة الإفلات من العقاب وبطء وتعقد مساطر المتابعات وعدم شفافيتها، واستمرار ممارسات التعذيب كمثال ما تعرض له المعتقلون بالريف وفي مقدمتهم ناصر الزفزافي.

ومند سنوات والمنظمات الحقوقية تناضل من أجل التصديق على البروتوكول، وقد تشكلت المجموعة الوطنية للترافع على التصديق وتنفيذ الالتزامات المترتبة على ذلك، خصوصا وأن موضوع التعذيب ظل من القضايا الأساسية في مجال حقوق الإنسان، واستحضاراً لتجربة ماضي الانتهاكات ببلادنا، والذي يؤكد أن التعذيب كان فعلاً ممنهجاً وشاملا، وهذا ما أكدته العديد من التقارير والشهادات، ظل طموح كل المهتمين بحقوق الإنسان، أن تختفي هذه الآفة وأن يوضع حد للتعذيب، لذلك استقبل الجميع حدث مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري بترحاب وبحذر في نفس الوقت، لأن هناك وعياً بالتحديات والرهانات المرتبطة دائما بالتنفيذ والأجرأة وكيفية إخراج الأمور إلى ارض الواقع.

لقد مرت أكثر من أربع سنوات على تصديق المغرب على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، وطيلة هذه المدة عاش الحقل الحقوقي نقاشات وحوارات حول سبل جعل هده المصادقة، خطوة أساسية من اجل إحداث قطيعة نهائية مع ممارسات التعذيب، أخذاً بعين الاعتبار أن المغرب ملزم في غضون سنة بأن يشكل آلية مستقلة للوقاية من التعذيب كآلية وطنية تنهض بمهام الوقاية، وزيارة أماكن الاعتقال والاحتجاز، وتتلقى الشكايات وتنجز التقارير وتقديم التوصيات، وسجلنا التأخر في إحداث آلية الوقاية، وفي خضم هذا النقاش يطرح التساؤل حول استقلالية هذه الهيئة وفعاليتها وصلاحياتها والموارد والإمكانيات المادية والمالية الضرورية لعملها، أم هل ستكون إطاراً بدون محتوى حقيقي، يكرس نزعة طالما عانينا منها، نزعة الواجهة البراقة والواقع المتردي والسطحي الذي لا ينفذ لعمق معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

شروط تشكيل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

شكل اعتماد البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة، من طرف الأمم المتحدة في 18 دجنبر 2002 ، خطوة هامة في إطار الجهود الرامية لاستئصال آفة التعذيب والتركيز أساسا على الوقاية، ودعا البروتوكول إلى إنشاء نظام وقائي يقوم على الزيارات المنتظمة، لأماكن الاحتجاز والاعتقال بهدف حماية الأشخاص المحتجزين من التعذيب ومنعه، كما جاء في ديباجة البروتوكول، كما أقر مجلس حقوق الإنسان آلية أخرى وهي المقرر الخاص بالتعذيب، الذي توكل إليه دراسة كل المسائل المتعلقة بالتعذيب وتلقي شكايات أو معلومات من الأفراد أو المنظمات والقيام بزيارات للدول، ولقد قدم المقرر عدد من التقارير الهامة والخلاصات والتوصيات ومن أهمها أن إلغاء التعذيب هي مسالة إرادة سياسية ، وان استمرار ممارسته دليل على فشل هده الإرادة السياسية. وبموجب البروتوكول تقرر إنشاء آلية دولية للقيام بمهام البروتوكول تسمى اللجنة الفرعية لمنع التعذيب، تقوم بزيارة أماكن الاحتجاز والاعتقال وتقدم توصيات للدول الأطراف في البروتوكول، ونص كذلك على إنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب، من طرف الدول التي قامت بالتصديق على البروتوكول في غضون سنة واحدة من التصديق، وأن تضمن استقلالها الوظيفي واستقلال العاملين فيها، وأن توفر لها الموارد اللازمة لأداء مهامها، وأن تمنحها الصلاحيات والسلطات، التي تخول لها القيام بشكل منتظم بزيارة أماكن الاعتقال والاحتجاز، ودراسة أوضاع الأشخاص المحرومين من حريتهم، وتعزيز حمايتهم من التعذيب، وتقديم التوصيات بالإضافة إلى المحافظة على المصداقية والشرعية، أي أن تكون ذات المصداقية في أعين المجتمع والجمهور والمعتقلين، وان يكون أعضاؤها مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة، كما تحتاج الآلية إلي بناء الثقة المتبادلة مع السلطات، لكن من الضروري أن يكون ثمة فعل متوازن بين إشاعة التعاون والقدرة على انتقاد المواقف من جهة أخرى، وتجنب خطر أن تكون قريبة جدا أو تابعة أو خاضعة للسلطات، كما تحتاج الآلية إلى الوعي العام المجتمعي المواكب والمحتضن والشفافية كنهج عام.

الآلية الوطنية مستقلة ام جزء من مؤسسة وطنية

لم يحدد البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، أي صيغة لإنشاء الإلية الوطنية، لقد ركز أساسا على المعايير الأساسية الضرورية، لكي تنهض الآلية الوطنية بأدوارها في الوقاية والحماية، وتنوعت اختيارات الدول الأطراف بين تشكيل هيئات مستقلة عن أي مؤسسة والبعض الأخر أنشاها باعتبارها جزء من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فمثلا تونس أسست هيئة مستقلة بنص قانوني صادر عن المؤسسة التشريعية وأُشرِك في عملية واسعة ومفتوحة المجتمع ومنظماته المدنية، أما بعض الدول الإفريقية أدمجتها في مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان، في المغرب تحرك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مند التصديق على البروتوكول، واستبق أي نقاش عمومي ليبادر إلى طرح مفاده أنه يقترح أن تكون الآلية جزء من آلياته الداخلية، بمبرر أن من شأن إنشائها خارج المجلس، أن يؤدي إلى تضخم في المؤسسات، وأنه يملك الكفاءات والخبرة وانه يتمتع بالاستقلالية، مع العلم أن التضخم قد ينطبق عليه بالدرجة الأولى، كما أنه قد دافعت وترافعت بعض المنظمات الحقوقية على تشكيل آلية الوقاية من التعذيب كهيئة مستقلة عن أي مؤسسة، وهناك من طرحها مختلطة، والجدير بالذكر، أن ما سجلناه طيلة المرحلة السابقة، ضعف موجه للنقاش العمومي حول الموضوع، وتهميش إشراك المنظمات الحقوقية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، ناهيك على أن السياق الوطني لم يكن مشجعا، فلقد تعرضت الحركة الحقوقية لحملة ممنهجة من التضييق والقمع و المنع والتشكيك في أدوارها، وذلك من أجل إبعادها عن الموضوع وإضعافها، كما لم تستطع الحركة الحقوقية أن تبلور تصوراً جماعياً لكيفية التعاطي مع الموضوع لأسباب متعددة، مع الإشارة إلى أن بعض المنظمات الحقوقية مقتنعة مند البداية بتصور المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مكرسةً نوعاً من التبعية السلبية، مع العلم أن هناك تخوفات كبيرة، خصوصا أن تجربة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تعاطيه مع قضايا التعذيب، لم تكن في المستوى المطلوب، وقد اعتبر المجلس الوطني أنه ربح الرهان وآل إليه تشكيل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، سنتوقف على القانون المؤطر للآلية حيث ستتوضح طبيعة هذا الرهان وأي مصلحة يخدم، وهل يندرج في إطار تطوير وإقرار حقوق الإنسان أم يكرس سياسيةً محافظةً متوجسةً من الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

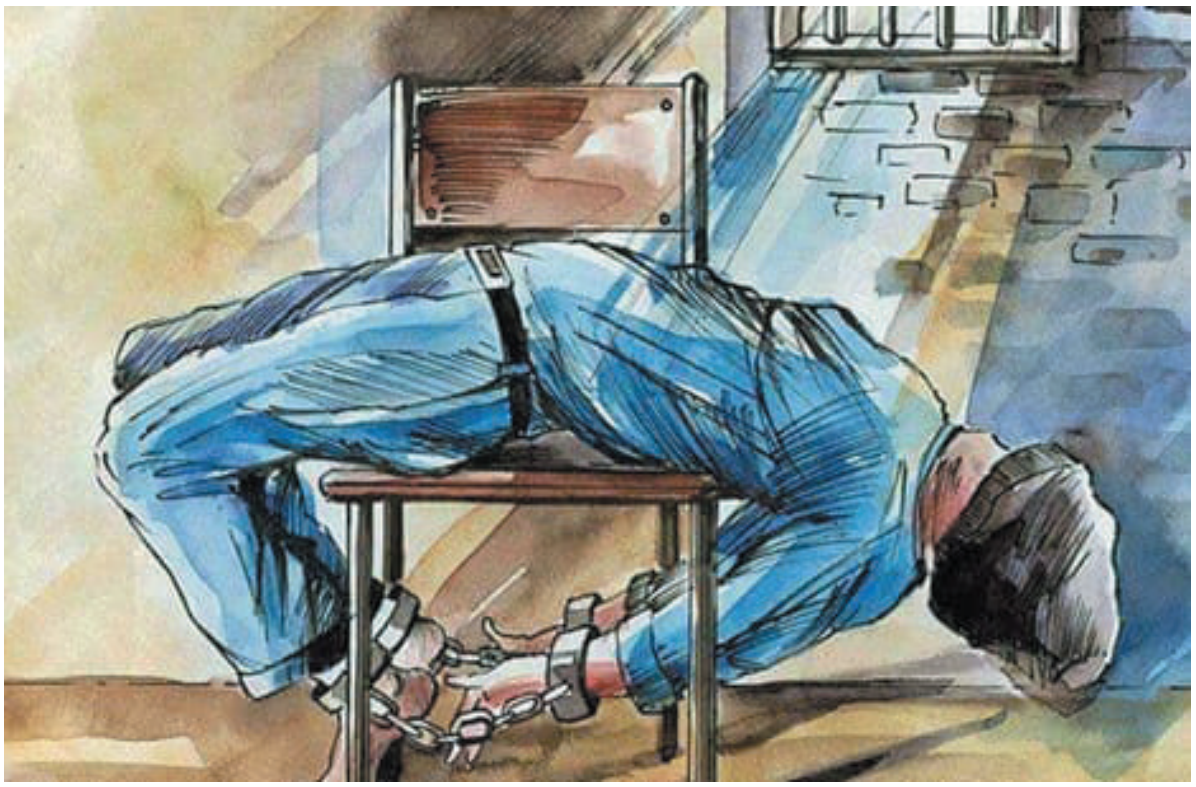

مصدر الصورة : موقع «عربي 21».

القسم الثاني في العدد القادم.

رشيد الإدريسي

المجتمع

مكسب التقاعد يترنح أمام ضربات الفساد

عملا بالالتزام الذي دأبت عليه جريدة المسار والطريق، في أعدادها السابقة من خلال ارتباطها بالطبقة العاملة، تفتح الجريدة هذا الباب لكل الفعاليات النقابية والسياسية وكل والمتتبعين للعمل النقابي، وقد خصصت البداية لموضوع التقاعد ، لما له من أهمية لدى شريحة كبرى من العمال والأجراء بصفة عامة ولأجيال قادمة في سوق العمل، ولما تعرض له من هجوم شرس ومن نهب تاريخي، خصوصا وأن هناك محاولات جديدة تلوح في الأفق بعد أن وافقت حكومة العثماني على تفويت الدراسة الثانية في شهر اكتوبر الاخير من سنة 2018 إلى مكتب للدراسات، تمهيدا لتجفيف ما تبقى من مكتسبات.

يخضع الصندوق المغربي للتقاعد كمؤسسة عمومية، مستقلة إداريا وماليا، للوصاية الادارية والتقنية لوزارة الاقتصاد والمالية فهو يدير ويسير أنظمة المعاشات التالية:

نظام المعاشات المدنية، نظام المعاشات العسكرية، نظام تقاعد اختياري تكميلي، بعض الإيرادات والمعاشات المحدثة قبل الاستقلال. ويعتمد بالأساس، على مبدأ التوزيع الادخاري، كمبدأ أساسي، وكشكل تضامني في ما بين المنخرطين النشيطين و المنخرطين المتقاعدين، بحيث تمول المعاشات من اقتطاعات المنخرطين ومن مساهمات المؤسسات المشَغِلة، أما الفائض المالي الذي يتم توفيره فهو يشكل رصيدا احتياطيا يُدار مباشرة من طرف الصندوق في السوق المالية بقرار من وزير المالية، وفق الإجراءات المتعلقة بتسيير الأرصدة الاحتياطية وتوزيعها على الاستخدامات المسموح بها.

ومن تم يظهر تأثيره وأهميته الكبرى في الحياة المهنية لدى الموظفين خصوصا ولدى الدولة كذلك، بالنظر لعدد منخرطيه والمستفيدين من المعاشات فيه، وبهذا يعتبر فاعلا أساسيا في المجال الاجتماعي، بالنظر لمساهمته الكبيرة في الاحتياطي الاجتماعي بالمغرب.

<u>اختلالات الصندوق</u>

إن الطبقة العاملة في وضع كارثي لا تحسد عليه، اكتسحت فيه الباطرونا مساحة قوية، على حساب القوت اليومي وحتى الأمني للطبقة العاملة، مرحلة امتدت على مدى عقدين من الزمن لازالت تلقي بظلالها وتبعاتها على القوة الشرائية لكل المأجورين، من خلال ما عرفته صناديق التقاعد من فساد وخصاص، كان نتيجة نهب مالي وسوء التدبير لهذه الصناديق، وبالخصوص تخلّي الدولة عن تأدية مساهمتها التي تُشكل النصيب الرئيسي في وعاء المنخرطين، بحيث ان هذا التجاوز اللاقانوني الذي اخل بالتزام الدولة اتجاه موظفيها، إلى حدود الآن لم يتبعهُ أي إجراء احتراسي لكي لا تتكرر نفس المأساة التي تسببت فيها الدولة وليس المنخرطين، ويمكن الوقوف على اختلالات الصندوق المغربي للتقاعد، كما حددتها عدة دراسات ونبهت الى خطورتها عدة تقارير في :

-1 ضعف نسبة التغطية، أي حوالي 67% من مجموع الساكنة النشيطة لا تستفيد من تغطية التقاعد.

-2 تراجع العامل الديمغرافي، نتيجة لتوقف وانحباس عملية تشغيل الشباب، وسُجل تراجع عدد المنخرطين في مقابل تزايد عدد المتقاعدين.

-3 المغادرة الطوعية، تحَمّل الصندوق أعباءها بحيث كانت الخسارة مزدوجة، فبدل أن تبقى هذه الأفواج من المغادرين، مستمرة في نشاطها الدائم وتساهم في تغذية هذه الصناديق، لجأت الحكومة إلى تسوية هده المبالغ من خزينة الدولة، تنفيذاً لإملاءات الدوائر المالية الخارجية.

-4 تملص الدولة من آداء ما في ذمتها للصندوق، والذي يوازي نفس نسبة المنخرطين أو أكثر، الشيء الذي ترتب عنه عجز كبير في هذا الصندوق.

-5 الاختلاسات المالية المكشوفة، التي تم نهْبها من صناديق التقاعد، ولم يتم استرجاعها، وطالها النسيان.

-6 سوء التدبير والتسيير للاحتياطي الفائض من الإنخراطات، الشيء الذي اكده افتحاص المجلس الاعلى للحسابات.

<u>الإجراءات الحكومية المتخذة:</u>

كانت الإجراءات التي اتخذتها الدولة على حساب الموظفين لوحدهم، شملت في البداية الصندوق المغربي للتقاعد، نظراً لحجم الوعاء المالي الاحتياطي الهام الذي يمثله القطاع العام للموظفين، ونظرا كذلك لخطورة الوضع الذي قارب عتبة الإفلاس لهذا الصندوق. فمنذ سنة 2016 تم إتخاذ إجراءات مقياسية مست بشكل مباشر القدرة الشرائية للموظفين، والتي تم البدء في تنفيذها على شكل اقتطاعات على أربعة مراحل، كان اخرها اقتطاع يناير2019، ويمكن اجمالها في أربع إجراءات اساسية:

-الرفع من سن التقاعد من 60 سنة إلى 63 سنة، هذا الإجراء لوحده أعفى الدولة من آداء ثلاث سنوات للمتقاعدين من الصندوق، بالمقابل ستُضخُّ مبالغ اضافية من الاقتطاعات في هذا الصندوق.

-تقليص معامل التقاعد من 2.5 إلى 2 نقطة، في السابق كان الموظف يتقاضى اجراً كاملا عند تجاوز 40 سنة من العمل، أما الآن لن يتجاوزَ أبداً أجره كاملاً عند تقاعده في كل الأحوال، لأن احتساب المعاش يحتسب بناءاً على معدل 96 شهرا الاخيرة، بدلَ إحتسابِه بناءاً على الأجر الأخير، حتى لا يتم احتساب الترقية الأخيرة في آخر المشوار المهني.

- الرفع من الاقتطاعات الشهرية من 10% إلى 14 % على امتداد أربع سنوات، ستحقق من خلالها ادخاراً مهماً نظرا للوعاء الكبير الذي يشكله جيش الموظفين في القطاع العام.

- احتساب المعاش بناءاً على معدل 8 سنوات الأخيرة من العمر المهني للموظف، بدل احتسابه بناءاً على الأجر الأخير للسنة الاخيرة الذي يكون عادة مرتفعاً، ويحتسب على قاعدة أعلى وآخر اجر للترقية الأخيرة للموظف.

بالرغم من الإجراءات المقياسية التي أقرتها الحكومة من جانب واحد، في غياب الفاعلين الاجتماعيين، سيكون لها أثر إيجابي خفيف ولنْ يساهم إلاّ لفترة محدودة في ديمومة هذه الانظمة، وسيحد فقط من ارتفاع المديونية على مدى متوسط، لكن لو تحملت الدولة مسؤوليتها كاملة لما وصلت أنظمة التقاعد إلى ما وصلت إليه، ولن تجدي هذه الترقيعات التي تتخذ في شيء ما لمْ تتبعها إصلاحات جوهرية عميقة، لأن كل هذه الإجراءات ليست إلا مرحلة انتقالية في أفق وضع قطبين عام وخاص، الشيء الذي أكدته الحكومة الحالية في حلتها الثانية بعد عقد صفقة ثانية في أواخر 2018 لبلورة منظومة تقاعد من قطبين (عام وخاص) إلى مكتب دراسة أجنبي، بقيمة 7 ملايين درهم، لتكون بداية حلقة اخرى من مسلسل المزيد من تشديد الخناق على القدرة الشرائية للموظفين، والالتفاف على مكتسباتهم وما تبقى من حقوقهم.

لحظات انتقال سلبية حادة، ومفارق طرق شديدة، تلك التي تعرفها الطبقة العاملة عموما، هي علامة على قساوة مراحل تشديد الخناق هذا، من مجال لآخرَ، اكتسحت فيها الطبقة الحاكمة، مساحات هجومية كبيرة على مكتسبات فئات اجتماعية واسعة، كانت فيها الطبقة العاملة المستهدف الرئيسي إلى جانب الطبقات المتوسطة.

في تاريخ الشعوب المتقدمة، كان أروع ما خلدته الطبقة العاملة، عبر تضحياتها هو تحقيق مكتسبات مادية واجتماعية، هي بمثابة حقوق ضَمنَت للشغيلة بتضحيات كبيرة هذه المكتسبات، وتجسدت في التوظيف القار أو التشغيل بعقدة دائمة، وتعويضات عن المرض والسكن، والتنقل ... إلى غير ذلك من المكاسب التي خاض العمال من أجلها نضالات ومعارك تاريخية من أجل انتزاعها من مخالب الرأسمال. لكن هذه الرزمانة الحقوقية، المادية منها والمعنوية التي جسدتها قوانين الشغل الدولية أو الوطنية، نحن هنا لسنا بصدد تعدادها أو وضع مقارنة فيما بينها، لكن فقط يجب التشديد على أن الفاعلين النقابيين والمجتمعيين عليهم للحفاظ على الحقوق وتطويرها، وأن ينشدوا دائما دولة القانون ودولة الديمقراطية إلى جانب النضال من أجل الحقوق المادية والمطلبية ...

محمد الراقي

المغرب ما يزال يلهث وراء الكبار

صدر تقرير منظمة الشفافية الدولية، حول مؤشرات الفساد في العالم، عن سنة 2018 في آخر يناير 2019؛ وأهم خلاصة سياسية عبرت عنها في التقرير، وفي التقديم الصحافي، هو أن « الفشل المتواصل لمعظم الدول في الحد من الفساد على نحو فعال، يساهم في مفاقمة أزمة الديمقراطية في العالم» ولم تسلم حتى الدول الديمقراطية من نقد باتريشيا موريرا، المديرة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية، حيث قالت في الندوة الصحفية: «ينخر الفساد في الأنظمة الديمقراطية شيئا فشيئا ليؤدي في نهاية المطاف إلى حلقة مفرغة؛ يُضعف فيها الفساد المؤسسات الديمقراطية، وفي المقابل بسبب ضعفها تصبح أقل قدرة على مكافحته.»وقال رئيس مكتب المنظمة في بروكسل كارل دولان « إن العمل ضد الفساد توقف على الصعيد العالمي، وزاد في العديد من الدول، وهذا ينطبق على الدول الأكثر تقدماً على وجه الخصوص.

وأمريكا من بين الدول الديمقراطية التي شهدت انتكاسة في هذا الصدد، حيث حصلت على 71 درجة فقط، لتسجل بذلك تراجعا بأربع نقاط في تقرير 2017 لذا خرجت فيها من مجموعة الدول العشرين التي تتصدر المؤشر لأول مرة منذ عام 2011. وتأتي هذه الدرجة المتدنية في فترة تشهد فيها الولايات المتحدة مخاطر تهدد منظومتها القائمة على الضوابط والتوازنات وتدهور المعايير الأخلاقية في أعلى مستويات السلطة.

يقول التقرير أن أكثر من ثلثي الدول البالغة 180 دولة حصلت على درجة تقل عن 50 نقطة، حيث أن معدل الدرجات بلغ 43 نقطة. ومنذ سنة 2012، لم تحرز سوى 20 دولة تقدما في درجاتها، من بينها استونيا وساحل العاج، في حين تراجعت 16 دولة تراجعا ملحوظا، من بينها أستراليا وتشيلي ومالطا. وتتصدر المؤشر كل من الدنمارك ونيوزيلندا حيث حصلتا تباعا على درجتي 88 و87. في حين احتلت الصومال وجنوب السودان المؤخرة ب 13 و 10 نقاط بالتتابع. وتراجعت درجات كل من هنغاريا وتركيا بثماني نقاط وتسع نقاط تباعا عن المؤشر خلال السنوات الخمس الماضية. وفي نفس الفترة، تراجع تصنيف تركيا من «دولة شبه حرة» إلى «دولة غير حرة»، في حين سجلت هنغاريا أدنى درجاتها على مستوى الحقوق السياسية منذ سقوط النظام في سنة 1989. وتعكس هذه الخلاصات تدهور الأوضاع على مستوى سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، كما تكشف عن تفاقم التضييق في هذه الدول على المجتمع المدني والإعلام.

وقد حصل المغرب على 43 نقطة متقدما عن سنة 2017 بثلاث نقاط، لم يحصل كما هي العادة على المعدل في التنقيط وبذلك احتل الدرجة 73 من مجموع الدول 180، ولكن الاعلام الرسمي والدائر في فلكه ركز في نقل خبر إصدار التقرير على المقارنة في الدرجة عربيا في الترتيب، حيث تم التغني بكون المغرب يحتل الرتبة الخامسة عربيا، في حين أن المقارنة يجب أن تكون أولا مع الدول الديمقراطية ثانيا مع الدول السائرة في طريق النمو، وإذا تجاوزنا المقارنة مع الدول الديمقراطية فإن العبرة يجب أن تؤخذ من سنغافورة التي بلغت الدرجة الرابعة عالميا بـ 85 نقطة إلى جانب الكبار في محاربة الفساد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

يلاحظ أن تقدم المغرب في المدة الأخيرة ببعض النقاط، ليس بسبب التطور السياسي والقانوني وإلا لكان احتل رتبة متقدمة جدا، ولكن جاء بسب التضييق النسبي على الرشوة والاختلاس، ومما لا شك فيه أن المجتمع المدني المغربي وفي مقدمته جمعية حماية المال العام قد ساهم إلى جانب المجلس الأعلى للحسابات في دفع عجلة المحاسبة شيئا ما إلى الأمام بعد أن كانت وزارة العدل السابقة قد تلكأت في التعاطي مع تقارير المجلس الأعلى للحسابات طوال مدة حكومة بنكيران.

فنزويلا ومخطط الخراب الأمريكي

اشتد الجدل مؤخرا حول الموقف من فنزويلا، ونحن في الطريق، لا يمكن لنا أن ننفي وجود أخطاء في أي تجربة حكم، ولكننا نشدد، ومن منطلق مبدئي، على أن تغيير نظام ما، هو شأن داخلي للشعب المعني. والحال أن تاريخ أمريكا في التدخلات السرية والعلنية طويل، وهي الآن تهدد به، كما أنها منذ سنوات طويلة وهي تفرض حصارا ظالما على فنزويلا طمعا في تركيعها، والحصار الاقتصادي هو بمثابة تدخل وحرب اقتصادية. في هذا الحوار الذي أجري مع الكاتب موريس لوموان وهو موسوعي متخصص في شؤون أمريكا اللاتينية سيطلع القاريء على عدد من الدسائس التي تريد الرأسمالية المتوحشة فرضها بالضجيج الإعلامي وبالتدخلات الخارجية التي تضرب حتى المواثيق الدولية عرض الحائط.

في البداية لابد من الإشارة إلى نقطتين أساسيتين:

الأولى: كلنا نتذكر أن دونالد ترامب هدد في الصيف الماضي بالتدخل عسكريا في فنزويلا، والسؤال المطروح هو أي تهديد يمكن أن تقوم به فنزويلا على الأمن الأمريكي، يأتي الجواب سريعا من عمق جشع وطمع المصالح الأمريكية باعتبار فنزويلا أكبر منتج للبترول في العالم، بل أكثر حتى من السعودية من ناحية الاحتياطي الخام، زيادة على تكلفة النقل التي تتقن الولايات المتحدة الأمريكية حساب أرباحها، باعتبار أن بترول فنزويلا على مسافة 5 أيام من أمريكا، عكس بترول الخليج الذي يستغرق تكلفة وزمنا يقدر ب 5 أسابيع لوصوله لواشنطن.

الثانية: أنه لمدة 15 سنة كان على رأس فنزويلا رئيس استثنائي هو غوتشافيز، الذي وضع اصطلاح الاشتراكية على جدول أعماله، ووضع خطاطة لإنزاله بمنظور القرن 21، خصوصا مع تمدد حكومات تقدمية على طول خريطة أمريكا الجنوبية، وصلت للحكم عن طريق صناديق الاقتراع الانتخابية، ووصول اليسار إلى أجهزة الدولة في سياقات مختلفة، وكانت فنزويلا من النماذج التي قادت هذا التحول، وهذا بالنسبة لأمريكا خطر محدق يتهددها بتطور نموذج اشتراكي بمحاذاتها، وهو ما دفع استخبارات الولايات المتحدة تشتغل على زعزعة استقرار فنزويلا.

فعكس فورة اليسار والأحزاب التقدمية بين التسعينيات حتى حدود 2015، بين اللون الوردي والأحمر، نشهد الآن عودة موجّهة للتيارات اليمينية المحافظة، وعلى ذكر اليمين الفنزولي فهو معروف بنزعته الانقلابية، لا يمكن معها الحديث عن معادلة نهاية حلقة وبداية أخرى، لأنه في دولتين فقط تم صعود اليمين بشكل ديمقراطي عن طريق صناديق الاقتراع، وهما الأرجنتين والشيلي، أما في بقية دول أمريكا اللاتينية فقد وصلت أحزاب اليمين المحافظ بطرق لا ديمقراطية، ونسرد على سبيل الذكر لا الحصر:

+ في هندوراس أطيح لا ديمقراطيا بالرئيس مانويل سيلايا في2009، وللتذكير فقد أجريت انتخابات في نونبر بهذا البلد، تتبعتها لجنة للمراقبة من الإتحاد الأوربي ومنظمة دول أمريكا الجنوبية، وكل تقاريرهم أشارت لتزوير فاضح للنتائج، وتربع اليمين على عرش السلطة، والمستغرب أن اليمين بعد هاته الانتخابات المزورة تلقى التهنئة من أعلى الإتحاد الأوربي ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أن التزوير لصالح اليمين كان في مواجهة مع مرشح من الوسط وليس من مرشح لليسار.

مصدر الصورة : موقع Reseau international

+ نفس الشيء في البراغواي، تم إسقاط الرئيس فرنادو لوغو لا ديمقراطيا في 2012.

+ بسيناريو مشابه وإخراج مغاير، في 2016 بالإطاحة بالرئيسة ديلما روسيف بالبرازيل حيث تم ترتيب انقلابه بغطاء مؤسساتي مغرض ومدبر.

في نفس السياق، فعملية بث القلاقل بفنزويلا يتم إخراجها بنفس الطريقة، حيث باشرت أمريكا تشكيل تكتل بأمريكا الجنوبية، موالٍ لها في تجمع <ليما> مشكل من انقلابيي اليمين، بدعم إعلامي وغطاء يدعي الديمقراطية قصد الترويج لما يسمونه <انزلاقات> فنزويلا لتركيز الحصار عليها وتبريره للمنتظم الدولي.

لا يمكن إخفاء أو التهرب من ذكر الإشكالات الاقتصادية التي اعترت نموذج حكم تشافيز بل من المهم الوقوف عندها، لكن العامل الأساسي فيها هو موجات الحصار وبث القلاقل وتدبير دسائس اللااستقرار، وهذا مؤكد وبالإثباتات بعيداً عن سطحيات نظريات المؤامرة التي تُوَاجِهُ بها أمريكا خصومها، أمريكا وأجهزة استخباراتها التي تريد أن تعيد لأذهاننا اغتيال الرئيس أليندي وتنصيب ديكتاتورياتها بأمريكا اللاتينية. وحتى لا نغوص بعيداً ففي الأيام القليلة الماضية قام عقل س.ي.أ مايك بومبيو بتصريح وللعلن في منتدى دولي، مفاده أن لديهم أوامر عليا من دونالد ترامب لتدارس خطة زعزعة استقرار فنزويلا، وفي ذات الفترة ريكس تيلرسون، سكرتير الدولة الأمريكي في جولة بدول أمريكا اللاتينية، صرح أمام الصحفيين أن خطة أمريكا بدأت تعطي أكلها في فنزويلا، وأن اقتصادها بدأ في الانهيار كما تم تدبير ذلك، وتم ترويج ذلك في الآلة الإعلامية الجهنمية ولوبيها الدولي، وتجد بالبنط العريض حتى في الجرائد والمجلات الأوربية بروباكاندا نفسية لعنوانٍ واحدٍ مستنسَخٍ : <أوربا يجب أن تعزل نيكولاس مادورو > !!! وهو نموذج من جريدة لوموند الفرنسية، وقِس على ذلك.

وحتى نستوعب جيداً ما وقع بالعلاقة مع الثورة البوليفارية وما استتبعها من نموذج تشافيز وبالأرقام، ففي سنة 1996 كانت نسبة سكان فنزويلا تحت عتبة الفقر 60%. في ولاية تشافيز منذ بدايتها في 1999 حتى 2013 تمكن من إنزال نسبة الساكنة تحت عتبة الفقر إلى 19,6%، وفي نفس الولاية تم توزيع مليون وستمائة سكن اجتماعي على الفنزوليين، ونهج نظام حكمه ديمقراطية تشاركية مع تفويض التسيير والتدبير للساكنة نفسها في إدارة المشروع، وتمكن سكان أحياء الصفيح المهمشة التي يطلق عليها <باريوس> والمحيطة بالمدن والمشكلة من فقراء الفلاحين من تملك شققها واستخراج رسومها العقارية وفق تصاميم مضبوطة، حيث تم تكوين السكان لتنظيم أنفسهم، وكانت مساهمة النساء وازنة جداً وتمت مرافقتهم من طرف الدولة بتقنيين وخبراء ليستطيعوا استكمال التقسيم العقاري للأراضي بشكل ذاتي واحترافي، ليتم في نهاية المطاف استخراج الرسوم العقارية، إنه نموذج لإستراتيجية ناجحة للدولة في علاقة أفقية مع السكان، وهذا مكن من ضمان كتلة صلبة لنموذج تشافيز في ما يقارب 30% من الفنزوليين نتيجة إشراك السكان في تدبير مصالحهم في مشاريع جماعية. وهذا النجاح ليس وليد تشافيز المتربع فوق عرش برميل نفط، بل بفِعل التعبئة لتوعية طبقة اجتماعية بوجودها ومصالحها وتنظيمها، وهي دينامية أفرزت قادتها وكاريزماتها.

وحتى لا نكون إطلاقيين فلا يجب إنكار أن للتجربة بعض أخطائها ونقائصها، ومن بينها أن تشافيز عسكري سابق، ولهذا الانتماء نوع من الحساسية في التدبير السياسي، رغم أن جزءا كبيرا من تجربة العسكر بأمريكا اللاتينية كان تقدميا: فيلاسكو ألفارادو بالبيرو، عمر توريخوس الذي استرد قناة بنما من سيطرة الأمريكيين. وعودة للشاب العسكري تشافيز قبل وصوله للحكم، فلنتذكر أنه في سنة 1989 بفنزويلا تم فرض تقويم هيكلي من طرف صندوق النقد الدولي وبتزكية السلطة برئاسة كارلوس أندريس بيريز المنتمي للديمقراطيين الاجتماعيين آنذاك والمقرب من أنظمة أوربا، خرجت تظاهرات مدنية لشوارع كاراكاس منددة بضرب القدرة الشرائية للفنزوليين، تم قمع الاحتجاجات بطريقة وحشية مما خلف ما يقارب 3000 قتيل، وهو ما دفع العسكريين التقدميين بقيادة الشاب تشافيز للإطاحة بالنظام في 1992، وهذا ما جر عداءا تاريخيا لسياسة تشافيز لاحقا من طرف الإتحاد الأوربي ولوبي الديمقراطيين الاجتماعيين وأمميتهم التي كان نائب رئيسها كارلوس أندريس بيريز، رغم انتخاب تشافيز بعد ذلك عن طريق الانتخابات بنسبة مشاركة وصلت 81%.

وعودة لمادورو، فهو لم يصل للحكم عن طريق انقلاب، بل فاز عن طريق صناديق الاقتراع بنسبة 53%، في صراع انتخابي رئاسي محموم ضد اليمين المدعوم أمريكيا، وهي الفترة الرئاسية الأصعب، والتي تميزت باشتداد الحصار الاقتصادي ومحاولات الاغتيال وحشد اليمين الأمريكي داخل فنزويلا لهدم اقتصادها، وهي حملة في تقديرات الاستخبارات الأمريكية ستكون سهلة باعتبار تفاوت الكاريزما بين مادورو و تشافيز، ومن الجدير بالإشارة أن الحلقة المفصلية في الصراع الحالي تعود للانتخابات التشريعية في دجنبر 2015، حيث خسرها تيار تشافيز واعترف ديمقراطيا بذلك وبكل شفافية، لكن الغريب أن رئيس الجمعية العامة للمجلس التشريعي أدى القسم لأشخاص ليسوا نوابا من داخل صناديق الاقتراع، وصرح رئيس الجمعية العامة علنيا وفي خطاب رسمي أنه يعطي مهلة 6 أشهر لإسقاط مادورو المنتخب ديمقراطياً !! مما عطل المؤسسات التشريعية واشتغالها خارج المنظومة القانونية والدستورية، إنها معادلة العبث: إذا فاز اليمين فالانتخابات ديمقراطية، أما إذا فاز اليسار فالانتخابات غير ديمقراطية!!.

بعد مرور مهلة 6 أشهر لم يسقط مادورو، وللعودة لموجات عنف اليمين للإطاحة بمادورو حيث تم الهجوم الأول لليمين ففي 2014 مما تسبب في مقتل 43 شخصا و800 جريح، ثم الهجوم اليميني الثاني بين أبريل و يوليوز 2017 حيث زورت وسائل الإعلام الأمريكية الحقائق مدعية قمع سلطات الدولة للمتظاهرين، إنه تزوير للوقائع، فكل شيء موثق بالصور والأدلة، الحقيقة أن 500 من رجال الأمن أصيبوا بجراح منهم 50 أصيبوا بطلقات نارية منهم 10 من الشرطة قتلوا بالرصاص الحي، كان الاستعمال مفرطا للمتفجرات من طرف المتظاهرين ومنها من انفجرت بين أيديهم، وصل عدد القتلى ل 125، هناك 39 من رجال الشرطة رهن الاعتقال أو المتابعة بسبب الشطط وهذا يحسب للدولة...

التتمة في الصفحة 15

الدولية

بعد 50 سنة على انتفاضة الطلاب الجماهير الفرنسية تنتفض

حراك السترات الصفراء، حراك اجتماعي، ابتدأ في أكتوبر 2018 بفرنسا بعد العديد من النداءات بمواقع التواصل الاجتماعي من أجل التظاهر.

في البداية كان المطلب الأساسي، هو رفض ارتفاع الضريبة الداخلية على استهلاك المنتوجات الطاقية، ثم توسعت دائرة المطالب تدريجيا لتشمل أخرى ضريبية واجتماعية، كالرفع من القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة والشعبية، والحفاظ على الخدمات العمومية، وفرض ضريبة على كيروزين الطائرات، والمحروقات المستعملة في النقل البحري، وإرجاع فرض الضريبة على الثروة، بالإضافة إلى مطالب سياسية كتحسين الديمقراطية التمثيلية واستقالة رئيس الجمهورية إيمانويل ماكرون.

شمل الحراك مجموعة من الأشكال الاحتجاجية، تتمحور أساسا حول عرقلة ووقف مجموعة من الطرق ومفترقات الطرق، بالإضافة إلى مظاهرات أسبوعية كل يوم سبت سميت بالمشاهد.

تميز الحراك بكونه، لقي صدى قويا في المناطق القروية والشبه حضرية، وامتد إلى بعض المدن الكبرى أيضا، وتلقى تأييدا غير مسبوق له من طرف الرأي العام الفرنسي. في المقابل قامت السلطة التنفيذية، بإنزال مكثف لقوات الأمن لقمع الاحتجاجات، بذريعة بعض أعمال العنف التي ظلت ضعيفة مقارنة مع عنف قوات الأمن التي اعتقلت العديد من المتظاهرين، وأدى إلى جرح العديد ومقتل البعض منهم. لم يستطع كل هذا إخماد الحراك مما جعل الحكومة تتنازل عن رفع الضريبة الداخلية على استهلاك المنتوجات الطاقية وأعلنت عن مجموعة من الإجراءات التي ظلت غير كافية بالنسبة للسترات الصفراء.

السياق العام وعوامل اندلاع الحراك:

إذا حللنا تطور سعر البنزين في المضخات منذ 1960 يتبين أنه في نهاية 2017 يستقر في متوسطه منذ 1960، ولكن الوضع الحقيقي إذا أخذنا بعين الاعتبار توسع المدن وتزايد العمران في الضواحي، سنلاحظ أنه أدى إلى الزيادة في استعمال العربات من طرف السكان للانتقال لمناطق العمل، أدى إلى استهلاك أكبر للمحروقات.

لقد أفضى وضع ضريبة على مكون الكربون المتواجد بالمحروقات وإدخالها بالضريبة الداخلية على استهلاك المنتوجات الطاقية منذ 2014 إلى ارتفاع سعرها بـ 23% بالنسبة للكازوال و15% بالنسبة للبنزين ما بين 2017 و2018، جاعلا فرنسا في النصف الأعلى من قائمة دول الاتحاد الأوربي التي تضع ضريبة عالية على المحروقات. وفي شتنبر 2018 أعلنت حكومة إيدوارد فيليب عزمها الزيادة من تلك الضريبة بنسبة 11,5%، لتعلن بعدها المديرية العامة للطاقة والمناخ أن هذه الضريبة ستطبق في يناير 2019 وستندرج ضمن إجراءات مماثلة ستكلف السائقين ما بين 207 و538 يورو في أفق 2022 حسب نوعية السيارة والمسافات المقطوعة. في حين حذرت اللجنة الوطنية للنقاش العمومي أن هذه الزيادة ستقابل بالرفض من طرف المواطنين، خصوصا وأنها مجحفة في حق المرتبطين باستعمال المحروقات بشكل كبير في غياب إصلاح ضريبي شامل أكثر عدلا.

لم يكن ارتفاع سعر المحروقات العامل الأساسي لاندلاع الاحتجاجات، رغم كونه الفتيل الذي أشعلها، فمنذ 2009 ومستوى العيش للأسر في فرنسا ظل في ركود، كما لوحظ استياء عام من طرف الفرنسيين بسبب مستوى معيشتهم الذي أثقل بالاقتطاعات الإجبارية والضرائب والمساهمات المختلفة التي ارتفعت من 41% إلى 45% منذ أزمة 2008 إلى 2017 من الناتج الإجمالي الخام، والتي تنهك بشكل أساسي الطبقة المتوسطة، فحسب مكتب EY قامت الحكومة بإضافة 8 ضرائب مختلفة منذ تولي إيمانويل ماكرون رئاسة الجمهورية.

حسب تحقيق تم نشره في 2017 من طرف مركز البحث لدراسة وملاحظة شروط العيش، فإن ثلاثة أشخاص من أصل عشرة يحسون بأنهم يعيشون في منطقة مهمشة من طرف السياسات العمومية، ويشعرون بالإقصاء المجالي والاجتماعي وتزداد هذه النسبة أكثر في المناطق البعيدة عن التجمعات الحضرية؛ ويرجع ذلك إلى مشاكل مرتبطة بالشغل والنقل والولوج إلى العلاج. وهذا ما جعل أيضا مجموعة من الفرنسيين يحتجون منذ يوليوز الماضي على قانون

مصدر الصورة : قناة BFMTV

الحد من السرعة في 80 كيلومتر في الساعة كسرعة قصوى في مجموعة من الطرق وهناك من يعتبر هذه الاحتجاجات أول إرهاص لاندلاع احتجاجات السترات الصفراء.

ظلت نسبة العزوف عن التصويت في ارتفاع منذ سنة 2000 لتصل إلى معدلات قياسية في ظل الجمهورية الخامسة، وهذا يظهر فقدان ثقة متزايد في الطبقة السياسية كما أشارت إليه الدراسة السنوية لـ Opinion Way نشرت بتزامن مع حراك السترات الصفراء، والتي أظهرت مستويات تاريخية من انعدام الثقة في الفاعلين السياسيين والمؤسسات السياسية والنقابية والإعلام. حيث أن شعبية الرئيس إيمانويل ماكرون في تراجع مستمر كون خطاباته وإجراءات حكومته تظهره بعيدا عن معظم الفرنسيين، كما عرف منخرطو النقابات المهنية تناقصا مستمرا.

هذا المناخ العام كان وراء اندلاع حراك السترات الصفراء، في محاولة لتجاوز النخب سواء كانت سياسية أو نقابية.

مميزات الحراك، آليات اشتغاله وبعض الأحداث البارزة:

يتميز هذا الحراك بكون المحتجين يرتدون السترات الصفراء التي تتسم بصفة التميز البصري، والتي من الإجباري على أي مستعمل للعربات كيفما كان نوعها التوفر عليها. وتنقسم التعبيرات الاحتجاجية المتخذة من طرفهم إلى شكلين أساسيين: وقف وعرقلة مجموعة من المحاور الطرقية ومفترقاتها، خصوصا خارج المراكز، ومظاهرات وطنية كل يوم سبت سميت بالمشاهد والتي تحظى بتغطية إعلامية أكبر من الأشكال الاحتجاجية الأخرى.

ويتسم الحراك بكونه غير مهيكل، فعلى خلاف الاحتجاجات التقليدية التي تقرر وتنظم من طرف تنظيمات نقابية، نشأ حراك السترات الصفراء وتطور بالدرجة الأولى من خلال الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وتعتبر المجموعات على الفايسبوك ومسيروها بدائل للهيكلة التقليدية. وبالرغم من ذلك فقد تميز بعض المحتجين بحصولهم على تغطية إعلامية خاصة ويعتبرون من المؤسسين لهذا الحراك مثل Éric Drouet الذي أطلق على الفايسبوك نداء التجمهر في 17 نونبر 2018 وPriscillia Ludosky التي أطلقت العريضة الرقمية المطالبة بخفض أسعار المحروقات والتي لقيت نجاحا باهرا، بالإضافة إلى Jacline Mouraud التي انتشر شريطها الذي تخاطب فيه رئيس الجمهورية انتشارا كبيرا عبر الأنترنت.

خلال المشهد الأول في 17 نونبر 2018 اندلعت احتجاجات في أكثر من 3000 نقطة في فرنسا حسب وزارة الداخلية، وتواصلت التعبئة في الأسابيع الموالية، خاصة بالمناطق المحيطة بالمراكز، ثم تراجعت بحلول عيد الميلاد ورأس السنة لتعود من جديد للارتفاع أكثر مما سبق.

في السادس والعشرين من نونبر أعلن ثمانية أشخاص قادمين من مناطق مختلفة عن كونهم ممثلين رسميين للحراك من أجل التفاوض مع الحكومة، لكن العديد من نشطاء الحراك عبروا عن قلقهم بسبب ضعف تمثيلية الجهات والخوف من استغلاله. تم استدعاءهم في الثلاثين من نونبر من طرف الوزير الأول Edouard Phillipe من أجل القيام بمفاوضات لكن شخصا واحدا منهم هو من حضر لتسقط على الجميع صفة تمثيل الحراك.

اتسم الحراك بأعمال عنف وتخريب قام بها بعض المحسوبين على المحتجين منذ المشهد الثاني، حيث تم إحراق بعض الحواجز، وكسر مواقف بعض الحافلات وواجهات المحلات التجارية بشارع Champs-Elysées، وفي المشهد الموالي قام البعض بأعمال تخريبية في قوس النصر. تراجع هذا العنف بسبب محتجين يرفضونه وقاموا بالتصدي له، ثم عاد ليبلغ أوجه في المشهد الثامن حيث قام بعض المحتجين باستعمال آلة تستعمل في أوراش البناء لتحطيم فناء فندق Rothelin-Charolais، وأدى ذلك إلى إخلاء كاتب الدولة والناطق الرسمي بلسان الحكومة Benjamin Griveaux الذي كان قاطنا به. في نهاية المطاف تم وضع لجان تحافظ على سلمية الاحتجاجات وتوقيف كل من يبادر إلى ممارسة العنف ابتداء من 12 يناير 2019 بعدما تم رفض مساعدة النقابات في هذا المجال.

من جهة أخرى قامت قوات الأمن العمومي بتعنيف المتظاهرين والصحفيين، مما أدى إلى إصابات خطيرة. ففي 21 يناير 2019 ورد في جريدة Libération أن عدد الإصابات وصل إلى 109، أصيبوا بجروح خطيرة في صفوف السترات الصفراء والصحافيين. وكشفت منظمة العفو الدولية في تقرير صدر لها بتاريخ 14 دجنبر 2018 عن استعمال مفرط للقوة ضد المحتجين المسالمين وتفتيشات واعتقالات تعسفية، بالإضافة إلى الشروط اللاإنسانية التي استدعي فيها 148 تلميذا في المستوى الثانوي، حيث تم تكبيلهم وتركيعهم لمدة ساعات في 3 دجنبر 2018 بـ Mantes-la-Jolie. وفي بداية فبراير 2019 فتحت المفتشية العامة للشرطة الوطنية 116 تحقيقا بعد شكايات عديدة من طرف المحتجين، رغم إنكار وزير الداخلية الفرنسي Christophe Castaner أي عنف وارد من طرف قوات الأمن.

أما بالنسبة لعدد المحتجين، الذين يخرجون في التظاهرات كل يوم سبت، فقد دأبت وزارة الداخلية على نشر أرقام، يعتبرها العديد من المنتخبين والمنظمات النقابية والصحافيين، مستصغرة لعدد المحتجين الحقيقي وذلك أمر مقصود من الحكومة في محاولة لتقزيم الاحتجاجات. في المقابل انطلاقا من المشهد السابع شكل المحتجون لجنة أسموها «العدد الأصفر» مهمتها إحصاء عدد المحتجين بمقاطعة مصادر مختلفة وأخذها للحد الأدنى بسبب النقص في المعلومات وعدم التوفر دائما على مراسلين محليين وبالرغم من أخذها لذلك الحد الأدنى فأرقامها تقارب الضعف تقريبا مما تعلنه وزارة الداخلية كما يشير إليه الجدول أسفله:

المشهد	17/11	24/11	1/12	8/12	15/12	22/12	29/12	5/01	12/01	19/01	26/01	2/02	9/02
وزارة الداخلية	287710	166000	136000	136000	66000	38600	32000	50000	84000	84000	69000	58600	51400
العدد الأصفر							68110	123440	159160	147370	123150	115950	118220

التتمة في الصفحة 14

الدولية

(تتمة) بعد 50 سنة على انتفاضة الطلاب الجماهير الفرنسية تنتفض

مطالب الحراك

كانت الشعارات والمطالب المرفوعة متعددة وتترجم تطلعات مختلفة، لم ترتبط هذه الأخيرة بسعر المحروقات فقط، بل اعتبرت تبلورا لسخط ضخم في صفوف الفرنسيين حول القدرة الشرائية بصفة عامة؛ أفرزها ارتفاع سعر المحروقات حسب Fré-déric Dabi نائب المدير العام للمعهد الفرنسي للرأي العام.

بدأ الاحتجاج بالتمرد على ارتفاع مفرط لسعر المحروقات بسبب ارتفاع الضريبة الداخلية على استهلاك المنتوجات الطاقية، التي اضيفت إليها ضريبة على مكون الكربون منذ 2014، والضريبة على القيمة المضافة المرتبطة بالضريبة السابقة للنقص من تأثير الارتفاع الذي عرفه ثمن البترول. وانضاف إلى قائمة المطالب تحقيق ديمقراطية مباشرة والمطالبة بعرض التعديلات العامة على النظام الضريبي، وكذلك التوجهات الاجتماعية والمجتمعاتية الكبرى على استفتاء مباشر ؛ وكذلك تبني الاقتراع التناسبي في الانتخابات التشريعية كما ورد هذا في مقال أصدرته مجموعة سمت نفسها بالسترات الصفراء الحرة في الثاني من دجنبر 2018.

وفي نفس الشهر ظهر مطلب استفتاء المبادرة المواطنة كمطلب أساسي للحراك، ويهدف هذا النظام إلى إمكانية التشريع دون المرور من البرلمان وإقرار أدوات لديمقراطية مباشرة على الطريقة السويسرية. هذا بالإضافة إلى مطلب استقالة رئيس الجمهورية Emmanuel Macron الذي أيده نصف الفرنسيين في استطلاع نظمته YouGov في مطلع نفس الشهر.

اتسعت دائرة المطالب لتشمل إجراءات أخرى غير منصفة في حق مستعملي العربات، كثمن الدفع في الطرق السيارة وارتفاع ثمن الفحص التقني للعربات ، والحد المفروض في مجموعة من الطرق من السرعة إلى 80 كيلومتر في الساعة. وبعد مرور أسابيع طالب جزء من السترات الصفراء على عدم التوقيع على اتفاق مراكش حول الهجرة، الذي سموه بـ « تعويض الشعوب» خوفا من استفادة المهاجرين من مكاسب أخرى، وقد كان وراء هذا المطلب متعاطفون وأعضاء من اليمين المتطرف.

مصدر الصورة : موقع France bleu.

تجاوب السلطة التنفيذية مع الحراك:

منذ اندلاع الحراك، والحكومة تقوم بإنزال قوي لأجهزة الأمن في أيام السبت من كل أسبوع حيث وصل عددها إلى 89000 في المشهد الرابع على سبيل المثال. هذا بالإضافة إلى عربات مصفحة وقد اعتبر هذا أمرا استثنائيا بالنسبة لفرنسا. كما لجأت الحكومة إلى الإعلان عن مشروع قانون لمحاربة المحطِمين يمكن من معاقبة منظمي المظاهرات الغير معلن عنها لدى السلطات، وإنشاء ملف يتضمن أسماء تمنع حامليها من الحضور فيها، نظرا لسوابق معينة متعلقة بسلوكهم في احتجاجات سابقة. طرحت هذه الإجراءات المعلن عنها في مشروع هذا القانون عدة إشكالات قانونية، خصوصا ما يتعلق بالحق في التظاهر، حيث عبرت مفوضة حقوق الإنسان بمجلس أوربا Dunja Mijatovic عن قلقها تجاه مشروع هذا القانون، واعتبرته ضربا محتملا للحق في التظاهر السلمي.

في بداية الحراك أعلنت الحكومة في 14 نونبر أنها لن تتراجع عن الزيادة المعلن عنها في الضريبة على المحروقات؛ وفي المقابل سترفع من عدد المستفيدين من شيك الطاقة ونظام التعويض الكيلومتري. وفي نفس التوجه صرح الرئيس الفرنسي Emmanuel Macron خلال تقديم البرنامج المتعدد السنوات حول الطاقة، عن مجموعة من الإجراءات، لم يتراجع فيها للسترات الصفراء عن أي زيادة ضريبية مرتقبة، ثم عادت الحكومة في 18 دجنبر الموالي لتعلن تراجعها عن بعض الإجراءات وتسحب ذلك في نفس اليوم.

بعدما رفضت الحكومة إجراء أية مفاوضات مع السترات الصفراء، استقبل وزير الانتقال البيئي التضامني François de Rugy ممثلين عن المحتجين، لم يؤد إلى أي نتيجة لكون المحتجين اعتبروا أن المطالب المعبر عنها أكبر من أن تنحصر فيما يتعلق بالانتقال البيئي فقط. وفي 30 نونبر قام Edouard Phillipe الوزير الأول باستدعاء ثمانية أشخاص يمثلون السترات الصفراء قصد إجراء مفاوضات فانتهى الأمر إلى حضور شخص واحد في نهاية المطاف واعتبر اللقاء ملغى.

في العاشر من دجنبر ألقى الرئيس الفرنسي Emmanuel Macron خطابا رسميا، شوهد من طرف 28 مليون شخص بفرنسا، أعلن من خلاله عن مجموعة من الإجراءات التي تعتزم الحكومة القيام بها، لحل الأزمة التي تمر بها فرنسا. شملت هذه الإجراءات رفع دخل العامل بالحد الأدنى للأجور بـ 100 يورو شهريا وذلك انطلاقا من2019 بدون أن يكلف المشغل أي شيء، بالإضافة إلى حذف الضرائب على الساعات الإضافية، وإلغاء الزيادة في المساهمات الاجتماعية للتقاعد لمن يتوفر على راتب شهري أقل من 2000 يورو وإعفاء المقاولات من الضريبة على علاوات نهاية السنة. لم تتضمن هذه الإجراءات إعادة إقرار الضريبة التضامنية على الثروة التي طالب بها مجموعة من السترات الصفراء حيث اعترضت الحكومة عليها.

لم تلاق هذه الإجراءات تأييدا كبيرا من طرف السترات الصفراء، بل اعتبرت من طرف غالبيتهم بكونها غير كافية. فالرفع من دخل العاملين بالحد الأدنى للأجور سيعتمد في مجمله بنسبة 80% على تطبيق انطلاقا من 2019، كما هو الأمر بالنسبة لوعد ماكرون بالرفع من علاوة النشاط التي كان من المفترض تطبيقها تدريجيا خلال ثلاث سنوات. هذا بالإضافة إلى غياب أي إجراء لتحسين القدرة الشرائية للعاملين بالوظيفة العمومية.

ترجمت هذه الإجراءات على شكل قانون في 24 دجنبر 2018، متعلق بإجراءات طارئة اقتصادية واجتماعية وتم تقييم تكلفتها بـ 10,3 مليار يورو ستمول 4 مليارات منها بإجراءات تقشفية، وفرض ضريبة على عمالقة الويب، والتخفيض من النفقات العمومية ، وإلغاء بعض الامتيازات الضريبية لبعض المقاولات.

أما ما تبقى سيتم تغطيته بالسماح لعجز الميزانية بالوصول إلى 3,2% بينما كان 2,8% متجاوزا بذلك العتبة 3% المتفق عليها في معايير التقارب الأوربي وفقا لمعاهدة ماستريخت.

رغم كل هذه الإجراءات التي أعلنت عنها الحكومة، ظلت الاحتجاجات جارية وظل محتجو السترات الصفراء غير راضين عنها، ومتشبثين بمطالبهم ومواصلة مشاهدهم الأسبوعية، مما جعل الحكومة تطلق ما سمته المناظرة الوطنية الكبرى التي ستجري في ما بين منتصف دجنبر 2018 ومنتصف مارس 2019 من أجل التشاور وإيصال رغبات الفرنسيين إلى السلطة التنفيذية حول أربع مواضيع أساسية كبرى، وهي : الانتقال البيئي، النظام الضريبي، الخدمات العمومية والمناظرة الديمقراطية؛ وأضاف الرئيس موضوع الهجرة في رسالة وجهها للفرنسيين في إطار المناظرة الوطنية.

لازالت المناظرة جارية لحد الآن ولازالت هذه الخطوة تلقى انتقادات حادة من طرف السترات الصفراء، وتعتبرها وسيلة فقط للحكومة لخلق حوار من طرف واحد.

مميزات محتجي الحراك:

اعتبر الحراك على أنه غضب شعبي ضد نظام ضريبي غير عادل، وتميز بتلقائيته وغياب هيكلته ووضوح مطالبه. لقد عبر العديد من المحتجين الذين يمثلون أساسا الطبقة الوسطى، عن شعورهم بالاحتقار من طرف النخب الحضرية، ويعتبرون احتجاجاتهم انتفاضة للطبقة الوسطى التي تحس بالتهميش الاجتماعي والمجالي من طرف نخب المدن الكبرى. كما تميزت الاحتجاجات بغياب موضوع البطالة نهائيا.

تواجدت الاحتجاجات بشكل أكبر وأساسي في المناطق القروية والشبه حضرية، وتميز القاطنون بهذه المناطق بتمثيلية مفرطة في الحراك، كما شكل العمال والمستخدمون المعرضون للضرائب بشكل كبير والملزمون باستعمال العربات بسبب غياب النقل العمومي النسبة الأكبر من بين السترات الصفراء. لكن في المقابل كان للحراك صدى ضعيفا في المناطق الحضرية مثل Saint-Denis ، حيث لا تجد الساكنة نفسها في مجموعة من المطالب، كما أنها متخوفة من مشاركة مجموعات اليمين المتطرف، ومن القمع الأمني ويحتفظون بذكريات أليمة تعود إلى احتجاجات 2005.

أما بالنسبة لمشاركة النساء فقد كانت جد مهمة، وتقدر بنسبة 45% من عدد المتظاهرين، بالإضافة إلى كون العديد من أيقونات الحراك هن من النساء رغم غياب الحركات النسوية عن الاحتجاجات. ويفسر هذا بكون النساء وبشكل خاص معنيات بالمشاكل المتعلقة بمستوى المعيشة.

أظهر استطلاع أنجز من طرف Elabe في نهاية نونبر 2018 أن 42% من المصوتين على Marine le Pen في انتخابات 2017 يعتبرون أنفسهم منتمين إلى حراك السترات الصفراء. في المقابل 20% فقط من المصوتين على Jean-Luc Melenchon و5% من المصوتين على Emmanuel Macron. كما أظهرت دراسة أخرى أن المتعاطفين مع التجمع الوطني وفرنسا الجامحة، هم الأكثر قابلية لمساندة الحراك من غيرهم من المتعاطفين مع أحزاب أخرى.

التتمة في الصفحة 15

الدولية

(تتمة) بعد 50 سنة على انتفاضة الطلاب الجماهير الفرنسية تنتفض

بالرجوع إلى برامج المترشحين لانتخابات 2017 رجحت Le Mond أن مطالب الحراك، التي تتسم بعدم رسميتها وأفقيتها، قريبة جدا من اليسار الراديكالي ومتوافقة إلى حد ما مع اليمين المتطرف وبعيدة جدا عن البرامج الليبرالية لـ Emmanuel Macron و Francois Fillon.

تميز المحتجون أيضا، رغم اختلاف توجهاتهم السياسية والأيديولوجية، بخطاب معاد لوسائل الإعلام إلى حدود غير مسبوقة دفعهم للتواصل ونقل المعلومة عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، فبالنسبة لهم التغطية الإعلامية التي جرت ولازالت تجري للحراك لا تعبر عن واقع الوضعية بتاتا ويستنكرون كون هذه الأخيرة، مناصرة للحكومة وتقوم بترويج صورة خاطئة للحراك، عن طريق التركيز على أعمال العنف التي قام بها بعض المحتجين والتي ظلت محدودة. وفي هذا الصدد أشار موقع Ar-ret sur images، وهو موقع متخصص في الكشف عن مغالطات الصيغ الإعلامية في سرد الوقائع، إلى أن وسائل الإعلام ركزت بشكل كبير على العنف، الذي أقدم عليه بعض المحتجين ضد بعض الصحفيين رغم عدد الجرحى الكبير جدا في صفوف المحتجين من طرف قوى الأمن.

تأثير الحراك على الساحة السياسية والاقتصادية:

صرح المؤرخ Stephane Sirot في منتصف دجنبر بأن الدعم والتأييد الضخم الذي لقيه حراك السترات الصفراء من طرف الرأي العام الفرنسي، نادر جدا في تاريخ الحراكات الاجتماعية مشيرا إلى أن هذا راجع إلى كون الفرنسيين يحسون بأن الحراك يعنيهم بالفعل ودعمهم ليس دعما مبدئيا فقط. وفي الجدول التالي يظهر هذا التأييد جليا:

أما بالنسبة للسياسيين فقد أعلن مجموعة من قادة أحزاب سياسية، تأييدها للحراك وتضامنها معه مثل Marine Le Pen زعيمة التجمع الوطني،و Jean-Luc Melenchon زعيم فرنسا الجامحة وLaurent Wauquiez زعيم الجمهوريين. كما أعلن العديد من اليساريين عدم تأييدهم لعرقلة ووقف الطرق رغم دعمهم المبدئي للحراك. وفي 21 نونبر 2018 قام النائب Jean La-salle الغير منتمي إلى أي فريق برلماني بارتداء سترة صفراء في المجلس الوطني الشيء الذي أدى إلى وقف الجلسة والاقتطاع من تعويضاته البرلمانية. خمسة أيام بعد ذلك قام Jean-Hugues Ratenton بفعل نفس الشيء فلم يتم تركه يتابع كلمته التي كان يلقيها كما تم وقف الجلسة أيضا.

في نهاية نونبر ولحل الأزمة اقترحت فرنسا الجامحة بالإضافة إلى التجمع الوطني، حل المجلس الوطني بينما طالب الجمهوريون Emmanuel Macron أن يعرض مخطط الانتقال البيئي الذي عرضه في 27 نونبر للاستفتاء المباشر. من جهة أخرى قدم الحزب الشيوعي الفرنسي إضافة إلى فرنسا الجامحة ملتمس رقابة ضد الحكومة تم رفضه بشكل كبير في المجلس الوطني في 13 دجنبر.

أما النقابات المهنية فقد رفضت أن تحسب مباشرة على الحراك رغم دعمها وتأييدها له، متخوفة من أن يتم اتهامها بالاسترجاع السياسي، والركوب على الحراك. حيث أن الكاتب العام للكونفدرالية العامة للشغل Phillipe Martinez أكد أنه يريد تجنب أي استرجاع سياسي، بينما أعلن الكاتب العام للكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل Laurent Berger قبيل اندلاع الحراك أن عرقلة ووقف الطرق كانت تسترجع سياسيا من طرف اليمين المتطرف. وبالرغم من هذا فإن مجموعة من التنظيمات المحلية انخرطت في الحراك مخالفة بذلك التوجيهات الكونفدرالية.

أما بالنسبة للإعلام فما بين منتصف نونبر ومنتصف يناير ورد الحراك 645000 مرة في وسائل الإعلام الفرنسي أغلبها مضادة للحراك تروج للخوف وتركز على أعمال العنف المحدودة للسترات الصفراء، وقد غضت النظر عن تقرير منظمة العفو الدولي في الموضوع.

في العشرين من دجنبر أعلنت وزارة الداخلية عن حصيلة الجرحى التي وصلت إلى 2891 جريح 1843 منهم مدنيون و1048 منهم من قوات الأمن. كما قام الصحافي David Dufresne بنشر أرقام في 9 فبراير تتضمن حالة موت، و346جريحا، 183 منهم أصيبوا بجروح في رأسهم و19 فقدوا إحدى عينيهم و4 فقدوا أحد أذرعهم وذلك بسبب استعمال قوى الأمن لمجموعة من الأسلحة.

أما بالنسبة للاعتقالات فما بين 17 نونبر و17 دجنبر 2018 صرحت وزارة الداخلية باحتجاز الشرطة لـ 4570 شخص، 1567 منهم في باريس فقط حيث تم اعتقال 216 منهم ليحاكم في نهاية المطاف 56 بسجن نافذ.

وحسب الحكومة أيضا بث القضاء، في الفترة الممتدة ما بين 17 نونبر 2018 و12 فبراير 2019 في 1796 شخص، بينما 1422 لازالوا ينتظرون أحكامهم.

على المستوى الاقتصادي طرح المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، في 18 من دجنبر، فرضية كون الحراك سيضعف نمو الناتج الداخلي الخام بـ 0 ,1 في الثلث الأخير من 2018. أما بالنسبة لبنك فرنسا فهذا النمو أصبح 0,2% بدل 0,4%. وفي منتصف دجنبر، وأشارت وزارة الاقتصاد إلى انخفاض بنسبة 40% في رقم معاملات التجار الصغار و15% للموزعين الكبار ومن جهة أخرى سجل ارتفاع في رقم معاملات التجارة الرقمية.

انخفض أيضا استهلاك المحروقات بـ9% في المحطات منذ اندلاع الحراك، كما أن الخسائر الملحقة بالشبكة الطرقية قدرت بعشرات الملايين من اليورو بينما وصلت الى مئات الملايين في ما يتعلق بتخريب مجموعة من المحلات والمطاعم والعلامات التجارية خصوصا بباريس.

هشام بوسيف/ فرنسا

(تتمة) فنزويلا ومخطط الخراب الأمريكي

الأكيد أنه بعد ساعتين من التظاهر السلمي والذي لا مشكلة فيه بدأ نزول فرق موجهة من تيار اليمين المحافظ، مدربة ومسلحة بمسدساتها وأقنعتها والواقيات من الرصاص والغاز...

بدأ إطلاق الرصاص من طرف فرق اليمين المسلح في كل الاتجاهات لأن المطلوب سقوط أكبر عدد من القتلى لتوريط الجميع في الاقتتال ودفع السلطة للرد بالمثل، وكل هاته الإثباتات موثقة في موقع <ذاكرة النضالات*>، لقد وصل الأمر للهجوم على قاعدة عسكرية، إنه هجوم مسلح حقيقي.

بالموازاة مع سيناريو تسليح الاحتجاجات، فاليمين اشتغل على شل اقتصاد فنزويلا بشكل مدبر، ولتشريح اقتصاد البلد فالجميع يعلم أن 95% من العملة الصعبة مصدرها إنتاج وتصدير البترول والذي يعتبر مؤمما وتديره الدولة، القطاع الخاص لا يساهم إلا ب 1% من العملة الصعبة الواردة على البلاد، حتى قبل وصول تشافيز للسلطة فنزويلا تستورد 80% من حاجياتها الغذائية والاستهلاكية، تتم العملية بتمكين الدولة القطاع الخاص من العملة الصعبة بأثمنة تفضيلية مقابل العملة المحلية <البوليفار>، ويتكلف القطاع الخاص باستيراد هاته المواد الاستهلاكية وتوفيرها في الأسواق المحلية بأسعار معقولة، مادامت العملة الصعبة مدعومة في الأصل من طرف الدولة، رغم انهيار واردات البترول بانخفاض سعر البرميل عالميا. الخطير في الأمر أن القطاع الخاص دخل في لعبة التآمر لخنق اقتصاد فنزويلا، يتسلم الخواص العملة الصعبة من الدولة بثمن مدعم وفي المقابل يستوردون المواد الاستهلاكية ولا يضعونها في متاجر التسوق العمومية، إنهم يفرغون رفوف المتاجر من الأرز والدقيق واللحوم والحليب، الصابون.. وفي المقابل يبيعونها في السوق السوداء بأضعاف ثمنها لتشتعل الأسعار ويرتفع السخط الشعبي بانهيار القدرة الشرائية بسبب هاته المضاربة الموجهَة، إن القطاع الخاص ينفذ خطة محكمة للتسبب في انهيار اقتصاد فنزويلا وبالتالي إسقاط مادورو ورفع منسوب السخط المجتمعي من بوابة الدورة الاقتصادية، حيث الطوابير تمتد لساعات في انتظار حفنة أرز أو الورق الصحي.. إنه نفس الخنق الاقتصادي في سيناريو الشيلي قبل انقلاب بينوشي، فعلا فجزء من الأزمة نابع من بعض موظفي الدولة الذين يستفيدون من امتيازات السلطة، لكن الإخراج الأمريكي لتصدير الانهيار داخليا تَـمَّ تدبيره مع القطاع الخاص لمس أوسع شرائح الشعب الفنزولي في قوته اليومي، وحتى يتم الاستدلال على هاته المعطيات بالأرقام، فالقطاع الخاص توصل من الدولة في 2004 بدعم تفضيلي من العملة الصعبة لاقتناء الأدوية بلغ 608 مليون دولار وكانت الأدوية متوفرة في الأسواق بثمن في المتناول للعموم، في 2014 توصل القطاع الخاص ب 2 مليار و400 مليون لاستيراد الأدوية اللازمة، يعني المبلغ الأول مضاعف أربع مرات ورغم ذلك اختفت الأدوية من الأسواق والأزمة مهيكلة وفق السيناريو الأمريكي، وحين الإطلاع على الأرقام المالية لأربع شركات الكبرى للمواد الاستهلاكية ولا واحدة نقص رقم معاملاتها في معدلات البيع، وهذا دليل أحر على أن عملية إشعال الأسعار بتسويق المواد الغذائية في السوق السوداء كانت بفعل فاعل بتدمير خطوط التوزيع الطبيعية والمعتادة للعموم، لهذا من المهم الانتباه لما يتم تسويقه إعلاميا حول طبيعة الأزمة بفنزويلا.

في فنزويلا قبل أي انتخابات رئاسية أخرى هناك مؤشر قبلي للالتقاط، حيث أنه بعد الانتخابات التشريعية جرى انتخابين، انتخابات جهوية في يوليوز 2017 وقد فاز بها تيار تشافيز ـ مادورو، أمام استغراب اليمين المحافظ الذي ظن أن خطة دفع اقتصاد فنزويلا للانهيار ستدفع لسخط الناخبين من توجه مادورو، لكن حقيقة الأمر أن تيار اليمين المحافظ انقسم بشكل مهول بين طرفين، مما أربك وعوده الزائفة، وزاد من تيه كتلته الانتخابية، حيث فقد اليمين 3 ملايين من أصواته:

+ طرف يميني مغامر أذكى الاحتجاجات المسلحة وصرح بإسقاط مادورو بالقوة خلال 6 أشهر وضرب الشرعية الدستورية وخنق اقتصاد البلد.. لكن مادورو استمر ولازال يدير البلد بكامل سلطه الدستورية.

+ طرف يميني أخر يريد دخول غمار الانتخابات مرة أخرى من خلال المنظومة الدستورية القائمة، بشكل مناقض للطرح الانقلابي الأول، وبهذا فالدولة بهياكلها تسترجع اعتراف اليمين بشرعيتها.

نفس السيناريو وقع في الانتخابات البلدية، حيث فاز بها مرة أخرى تيار تشافيز ـ مادورو، وسط تيه الكتلة الانتخابية لليمين بين جزء قاطع تخوفا من هزيمة ثانية قبل الرئاسيات وجزء أخر شارك مرتبكا بدون استراتيجية.

إن المفاوضات الدائرة حاليا بين الدولة والمعارضة في جمهورية الدومينيك، تفتح المجال لانتخابات قادمة قبل أبريل 2019، وهناك تخوفات من الاستخبارات الأمريكية من إمكانية فوز مادورو بها، مما يفتح المجال لمزيد من محاولات التدخل الأمريكي وزرع فتيل القلاقل واللااستقرار، خصوصا وأن تحالف اليمين المعارض أضاع جزء من قوته بمقاطعة الانتخابات الجهوية والبلدية مما سيضطره وفق القانون الانتخابي لإعادة تأهيله ليمر للانتخابات الرئاسية، وهي ثغرة ليست في صالح اليمين ولن يدعها مادورو تمر بسهولة وفق صلاحياته الدستورية، والتخوف الأمريكي يكون أكبر من نجاح النموذج البوليفاري في فنزويلا، كبديل للنيوليبرالية، وتوسعه في دول أخرى ضد المصالح الأمريكية الضيقة، إن أمريكا تحاول إسقاط الدلالة الرمزية لتجربة فنزويلا أمام العالم، إن أمريكا تحاول إعادة سيناريو القتل المدبر للعمق الرمزي للولا بالبرازيل، لهذا فالمطروح لدى س.ي.أ هو إبادة الإرث المتراكم لتعلق شعب فنزويلا بتيار تشافيز، ولو بالعنف وتسليح الشارع، إن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول إحياء سيناريو اجتثاث اليسار وفق استنساخ نفس التدخل الدموي في السبعينات بالشيلي لقتل الأمل، وتجنبا لنموذج يساري ناجح قابل للإنجاز في دول أخرى.

أجرى الحوار الصحفي جيرار ميلر
ترجمة بتصرف : عماد القرمطي.

ومع ذلك.. نبني الطريق وتبنينا

لم نكن نعتقد، عندما صدر آخر عدد من جريدة الطريق في أبريل 2002، أنه سيكون آخر عدد كل هذه المدة الطويلة. لقد كان استئناف الصدور بشكل دائم ومستمر أحد أهدافنا ومبتغانا، لكن الذين يشتغلون في ميدان الاعلام أو القريبون منه، يعرفون الشروط الصعبة المحيطة بإصدار جريدة في المغرب، ليس فقط فيما يتعلق بالشروط المالية بل أيضا ما يتعلق بشروط التعجيز التي جعلت الترسانة القانونية تحد من تطور الاعلام في بلادنا.

نعتقد أن مبادئ وأخلاق الصحافة والقدرات المعنوية هي أساس ما يجب أن يعطيه القانون الأهمية القصوى وليس الرأسمال والأسهم والبطاقة، ولكن مع كل تلك الموانع التي اصطدمنا بها، بقينا وفين لما تفرضه علينا رسالة الصحافة النبيلة، أي استئناف الصدور بإمكانياتنا الذاتية المتواضعة حتى لا نسقط في المحظور المنافي لخطنا التحريري الذي سبق أن تعرف عليه قراؤنا في المسار وفي الطريق، الجريدتان اللتان كان مديرهما المسؤول الفقيد احمد بنجلون : خط البحث عن الحقيقة، والجهر بها، والدفاع عنها، والتخندق في صف الديمقراطيين والمحرومين والمضطهدين رجالا ونساء، في مواجهة كل أشكال الاستغلال والاستلاب.

ها نحن من جديد في هيئة التحرير نبني الطريق والطريق تبنينا، كما قال الشهيد المهدي بنبركة بمناسبة بناء طريق الوحدة، وهو يقصد الطريق الطويل لبناء مجتمع جديد، تحدونا رغبة قوية أن نواصل هذه الرسالة الإعلامية التي ورثناها والتي بنيت لبنة، بعد لبنة، ابتداء من الطليعة إلى التحرير إلى المحرر ثم المسار والطريق، تركة إعلامية مليئة بالصمود والثبات على المبادئ والقيم الإنسانية الكبرى.

إننا نعرف جيدا بأننا لسنا وحدنا من يحمل هموم الرسالة الصحافية النبيلة، وندرك أن الصحافة في المغرب ليست كلها سوداء وليست أيضا كلها بيضاء؛ يقينا فيها الصالح والطالح، وسنكون فخورين جدا للتعاون والتعاضد مع الصالح منها على تقوية دور الصحافة الشريفة وإعلاء تأثيرها وعلى تحصينها من أي محاولات لتدجين أو تمييع أهدافها.

كما لا يفوتنا في الأخير أن نشكر كل من رحب بعزمنا استئناف اصدار الطريق ونفتخر بكل التشجيعات التي توصلنا بها من أوساط أقلام صادقة وحرة كانت تشاركنا الهم الصحافي ومن شباب سمع فقط بتجربة المسار والطريق ونؤكد للجميع هؤلاء وأولائك أن الجريدة ستظل كما كانت مفتوحة لكل الأصوات الديمقراطية التي تحمل هموم الإنسان.

هيئة التحرير

شهادات بمناسبة استئناف إصدار الطريق:

تهنئة سورية لجريدة الطريق

كنت أؤمن أن هذه الجريدة ستعود ..
كنت أعرف أنها تعرف الطريق .. إلى قلوبنا وإلى عقول القراء. ..
تذهب الأشياء .. تطويها الأيام .. ترقد في منعطفات الذاكرة.. وقد تموت...
لكنني كنت دائما أهجس وعندي حدس داخلي بأنها ستعود ولا تموت...
كنت أتذكر قول فيليني العظيم .. الأحلام آخر ما يموت...
أنا من الآن مستعد لانتظام مساهماتي الشعرية بصفحتكم الثقافية بجانب الكتاب المغاربة الأعزاء.

مروان علي - شاعر سوري مقيم بألمانيا

جريدة الطريق.. «الجمعة»

دقيقة واحدة .. جريدة الطريق، وقبلها جريدة المسار التي تم توقيفها خلال الثمانينات من القرن الماضي، تم منعها بناء على شكايات ودعاوى كيدية ممن اعتقدوا انه تم مسهم من قبل صوتهما... نفذت الأحكام بعجالة في الشق المتعلق بالإيقاف، لأن التعويض المحكوم به والغرامة لم تنفذ نظرا للمبالغ الطائلة التي لم يكن بالمستطاع سدادها، لا من طرف المدير المسؤول أنداك، المناضل الراحل أحمد بنجلون، ولا من قبل الحزب، وهو ما اضطر لساناً صحفيا آنذاك للتوقف عن الكلام..

كنت من عشاق جريدة المسار وبعدها الطريق كانت هي نافذتنا على عالم محاصر لا تصله المعلومة، لم يكن هناك انترنيت... كنا ننجز تقارير ونرسلها، أحيانا تصل وأحيانا لا، بحكم متاهات البريد وانتهاك حرمته أنذاك، كان أمرا عاديا مستباحا، وكنا نتقبل الأمر ونذعن اضطرارا.....

أتذكر أن الطريق كانت تصدر يوم السبت، كنا ننتظرها حتى تصل عبر القطار، لا نتسلمها إلا يوم الأحد أو الاثنين إن كنا في تازة، أما إن كنا في وجدة فقد يتأخر الوصول إلى يوم الاثنين أو الثلاثاء، كنا نسميها أنا ورفيقة لي في وجدة .. محمد الصالحي : «الجمعة»، البعض كان يلتقي بجمعته وهي فتاته المحبوبة، ونحن كنا ننتظر الجريدة كما تنتظر «الجمعة» لأننا كنا متشوقين لما قد تحمله من أخبار ومن نشر لتغطيات وتقارير كنا نرسلها .. كنا في أقصى مراحل الحلم.

لقد لعبت الجريدتان دورا مبهرا في تجميع المناضلين، وفي تبديد الصورة التي رُوِّجَت عن كيان حزبي تقدمي كأنه انتهى، كانتا مثل جريدة البرافدا في عهد لينين، لقد لعبتا دورا رياديا يسارياً كما لعبته أنفاس والتحرير والمحرر وآفاق بالخارج وجريدة إلى الأمام.. إيه يا زمن..

خليل اليعكوبي

تداعياتٌ منَ الطَّريق

1-: الطريقُ .. و أنا.
بين السياسة و حب ممارستها، كان لـ " الطريق " خيط رفيعٌ ناظمٌ في الصَّنيعين. فمثلما يحتلُّ نبضُ الحبيبة موقعًا مُميَّزا بين الضلوع، صار لتداعي " الاسم " مُؤشِّراتٌ نوعية و ذبذبات مؤثرة. كنتُ ألِفْتُ اصْطحابَها معي ، بعد أن أُكْمِلَ ارْتشافَ مَا تَبَقَّى من فنجان قهوتي، هناك بمقهى " المحطة". فتَتَأَبَّطُ ذراعي، وتصعد معي شُقَّتي في الطابق الثالث بالعمارة، وبعد أن أُلْقي على السرير بجسدٍ مُنهكٍ بفعل صَخَب العمل جرعةً من الراحة بدءً من ظهيرة هذا "السبت". أُمسكُ بها، أتحسس حروفَها، ويكون التصفح... ف... " سبتٌ " بلا " طَريقٍ" كأسبوع بلا " جمعة." !!
2-: " الطريق " ... و " يحيى عمر ".
سنة 1990 تقاسمتُ و الرفيقَ العزيزَ حسن جبرون، لحظاتٍ فاصلةً في مدينة الشهداء : واد زم، وكان للإمتداد النضالي لـ " الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية- اللجنة الإدارية " دورهُ في هذا التلاقي النبيل. و أثناء " تداول " رَفيقِيٌّ، اِقْتَرحَ عليَّ أن تُخَيِّلَ كلُّ نصوصي الشعرية المُقبلة على صفحات " الطريق " بلقبٍ ذي دلالاتٍ عظيمة شامخة= " يحيى عمر " !! وللتاريخ أحكي، فقد رأى بنباهته المعهودة أن يكون الاسم حمَّالاً للمعنى الباطن، غير الظاهر، باعتماد " تَوْرِيَة " " ثَوْرِيَّةٍ " : (يحيى) كَعَلَم و (يَحْيَا) كَفِعْلٍ بزمن الحاضر ، يُضَارِعُ المقصودَيْن في النهاية. أما (عُمَرُ) فلكلمة وقعُها لدى كل مُتَلَقٍّ، ولا أَخالُ المُرادَ يغيب عن أحد : إنه عمر بن جلون شهيد الطبقة العاملة باختصار شديد... وكفى. و كما كان التوقُّعُ، فقد خلق الاسم بعضا من السؤال " المشروع " لكن ذلك لم يكن أبدا هو الغرض، وإنما الإسهام إلى جانب " الرفاق " في حفر بؤرة ضوءٍ بين الأصوات وَقْتَئِذٍ !!
3-: الطريق.. و أما بعد.
تواصَلَ المَسيرُ مع " الطريق " في سيدي سليمان، واختط له أُفُقَ "المُراسل". تفاعلَت الذَّاتُ و الموضوع و احْتَمَيَا ببعض. نَسَجَا تَعَالُقَ مَودةٍ إلى أن احْتَجبَ أحدُهما و " ذهبَ معَ ريح " صَرْصَرٍ عاتيةٍ"، شَدَّت الْخناقُ و ما كادَتْ تفعلُ إلى أن " اسْبعثَ الفنيق من رماده " مُتحدِّياً و مُعْلِناً صَوْتَهُ: " ها أنذا " ثانيةً، أُعْلِمُ الجراحاتِ و أُدْفِئُ اللِّقاءاتِ ، وما " صُبْحِي بِبَعيد..

جواد المومني

تهنئة جزائرية لجريدة الطريق

كل التهنئة والمباركة لصدور جريدة «الطريق» الشاملة وهي تضيء طريق الناس بالكلمة والنبض والأنفاس.
وجريدة الطريق تبقى سبيلا آمنا لسياسة والثقافة والحياة بكل أوجهها.
أهديكم نصي هذا وجريدة الطريق قيد الإعداد لصدورها.
قومي نرحل.. انهضي نقطع الطريق.
كلمات صدحت بها حنجرة المغني الجزائري عيسى الجرموني بإيقاع الشاوية، من عمق أوراس جبال الأطلس بقاعة الأولمبيا الفرنسية، وذلك في أربعينيات القرن الماضي، بيرنوسه وشاشه وقامته الفارهة، كلمات وحضور حمل الكثير من المعنى والمغزى.
فإذا كانت كل الطرق تؤدي إلى مكان ما، فإن طريق الثقافة هو بالأساس من يضيء عالم الناس. والوعي الذي يقود إلى حضارتهم. فمن لزم طريق الثقافة والفن والعلم يصل إلى عمق الإبداع، ومن غفل أخذته الهاوية. فلطالما كان الطريق مرادفا للتغيير، للثورة، للتجديد، للسعي.. ومتعة الترحال والاكتشاف.
فكل الجمال تكون مرآته الطريق، هو العماد الذي يرتكز عليه الوعي الإنساني.

عائشة حداد - كاتبة جزائرية.

جريدة الطريق.. ليلة ماطرة بالمطبعة

واكبت إصدار إحدى نسخ من أعداد جريدة « الطريق » من بداية التحرير إلى مرحلة الطبع، حيث قضيت ليلة كاملة بمقر الجريدة مع رفاقنا في هيئة التحرير وهم منهمكون في الكتابة والتصفيف... وبعدها اصطحبني رفيقي وصديقي الفقيد زهير التيجاني ولروحه ألف سلام وصاحب عمود «قف» إلى مطبعة الشرق الأوسط « الكائنة بعين السبع بالدار البيضاء في ليلة ممطرة وباردة... لقد كانت ليلة انتظار طويل، ومما لاحظته هو إعطاء الأسبقية لبعض الجرائد والمجلات المحسوبة على جهات معينة، وهو حيف مقصود ضدنا رغم أن الفقيد كان هو السباق في تسليم كل لوازم النسخة للمسؤول عن المطبعة، فقد تم إعطاء الأولوية في الطبع لـ «جريدة» متخصصة في القمار «التيرسي» !!! ؟ توجهت باستفسار للرفيق الفقيد زهير التيجاني عن هذا السلوك الصادر عن المطبعة أجابني مبتسما : « عاااادي جدا وماشتيش إلى قالوا لنا مانطبعوهاش كاع «...!!! ابتسمت أنا بدوري وابتلعت ريقي وما تبقى من رشفة القهوة في مقهى الانتظار!!! بعين السبع.
إنها مسؤولية جسيمة اختصرتها في ليلة واحدة يتحملها الرفاق ومن معهم في هيئة التحرير... فتحية نضالية عالية لكل من الرفيق سي ع.الغني عارف والرفيق سي اليزيد البركة والرفيق سي محمد بوشطو... الذين تحملوا ومازالوا مستمرين في تحمل هذه المسؤولية الجسيمة والنبيلة وأتمنى لهم الصحة والعافية وطول العمر... وتحية نضالية عالية لكل من سيساهم من جديد في عودة هذا المنبر الإعلامي الجاد... منبر وصوت الجماهير الشعبية...وتحية نضالية عالية للرفيق منعم اوحتي على الكرونولوجيا التي نشرها لمسار إعلامنا الحزبي....

الرحموحي عبد القادر (أبو أيمن)

بين جريدتي الطريق وأنوال

هناك نقطة مهمة آمل أن تبحثوا فيها جيدا وتكتبوا عنها، فبعد إطلاق جريدة الطريقة في ربيع 1989، وبعد الهجوم على منظمة العمل الديمقراطي الشعبي وعلى عموم الحركة الديمقراطية المغربية سنة 1992، سيتوج هذا الهجوم الذي كان يقود تنفيذه إدريس البصري بانطلاقة التضييق على الصحافة الوطنية وبداية محاكمة جريدة أنوال ابتداء من يوم 4 ماي 1992، ما زلت أتذكر جيدا أن الخطوة التصعيدية الموالية هي الإعلان عن محاكمة جريدة الطريق بدورها، وقد جرى الإعلان عن ذلك أعتقد في يونيو 1992 قبل أن تُعلق جلسات محاكمة أنوال إلى أجل غير مسمى ونفس المآل كان لجريدة الطريق... من المهم جدا للرفاق الذين عايشوا المرحلة أن يستعيدوا هذا التاريخ (ماي أو يونيو 1992) لبحث تفاصيل الهجوم على جريدة الطريق ومحاولة إسكات صوتها بجرها للمحاكمة.

أحمد النشاطي

مجلة السؤال.. مواكبة لجريدتي المسار والطريق:

أعتز كامل الاعتزاز بمساهمتي وحضوري إلى جانب الرفيقة الراحل أحمد بنجلون في تأسيس وإنجاز جريدة «المسار»، كما أعتز بفك الحصار الإعلامي على حركة مناضلي «اللجنة الإدارية للاتحاد الاشتراكي»، من خلال الملف التاريخي الذي نشرته مجلة «السؤال».

عبد الرحيم التوراني / المدير المسؤول لمجلة السؤال

جريدة الطريق .. من خلال ذاكرة نقابية

سعدت كثيرا لخبر عودة جريدة «الطريق» لسان حال حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي إلى الصدور، خاصة في هذه المرحلة التي ما أحوجنا فيها إلى إعلام ملتزم بقضايا شعبنا ومدافع عن حقه في الحرية والكرامة والديمقراطية.
إنها مناسبة أستحضر فيها بصفتي كنت مسؤولا نقابيا بالكونفدرالية الديمقراطية للشغل مكلفا بالإعلام، الدور الذي قامت به في تغطية النضالات العمالية و دعم مواقف منظمتنا النقابية، والتي هي مواقف كل القوى الحية والديمقراطية ببلادنا التي تدافع و قضايا شعبنا عن حقه في العيش الكريم.
كما أني أستحضر هنا أمرين:
+ الأمر الأول و عشته كتجربة شخصية، و هو أن جريدة «الطريق» ذكرتني كثيرا بجريدة «المحرر» ذات التاريخ العريق في مجال الإعلام الملتزم و المناضل، من حيث أنني كنت أنتظرهما ليلة صدورهما بساحة السراغنة بدرب السلطان بالدار البيضاء، وهي تجربة أظن أن مئات المناضلين قد عاشوها مثلي، وسيتذكرونها بعودة الطريق.
+ أما الأمر الثاني، والذي لم أنسه هو الآخر، وهو أنه في أحد الأعداد صدرت تغطية أنجزتها عن النقابة الوطنية للتبغ المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والتي كانت تتعرض وقتها لمؤامرة كبيرة من خلال انعقاد مؤتمر غير شرعي مدعم من عدة جهات هدفه الانقلاب على القيادة الشرعية و المناضلة للنقابة، وبمجرد صدور العدد قامت تلك الجهات بشراء كل الأعداد من عدة نقط للبيع بالدار البيضاء، وخاصة بساحة السراغنة.
إنها مناسبة جعلتني أسترجع كثيرا من الذكريات التي ربطتني بهذه الجريدة، والتي ذكرتني بتجربة مماثلة عشتها مع جريدة « المحرر «، خاصة على مستوى تناول القضايا التي كانت تستأثر باهتمامي كمسؤول نقابي.
إنه الدور الفعال الذي لعبته دائما جريدة الطريق، ما جعل محيطها يتعبؤ لاستقبالها.
بالتوفيق، سنشتغل معاً.

محمد عطيف

جريدة الطريق .. لقد بكيت فرحا

قسما بدم الشهداء لقد بكيت في صمت عندما علمت بالخبر..
قلت لم يخب ظن اليساريين الذين وضعوا الحجر الأساس لكلمة يسار عندما علمونا مقولة: نربي الأمل في يسار رفاق الشهداء..
في خضم يأس عصف بي، ظهرت الطريق كي تنير لنا طريقاً مظلما إلا من بعض الشموع وهي أنتم رفاقي، رفاق الشهداء ورفاق الغالي.. أكيد أن روحه وأرواح من رحلوا سيشعرون بهذا الانجاز وسيرتاحون في تربتهم ... بالطريق.
أعدتم لنا أيام أقلام والمحرر، وأنرتم هذا السواد العظيم.
بوركتم وتحية عالية لكل من ساهم في هذا الأمل..

حفيظة بوجنان

لا أنسى

لا أنسى أن بداياتي الإبداعية احتضنتها المسار ومن بعد ذلك الطريق، وكم سنكون سعداء بعودتها لأننا قلنا حين توقفت أنها باقية ولن تزول .. في انتظارها بإقليم الحوز بكل قوة.

محمد منير

الاقتصادية

ميزانية الضرائب

ميزانية الدولة، او ميزانية الحكومة، هي وثيقة موازناتية سنوية (السنة المالية) تعدها أي حكومة، لتحدد من خلالها مجموع الإيرادات والنفقات التي تتوقعها خلال سنة مالية، يوافق عليها رئيس الدولة، وتصادق عليها السلطة التشريعية لذلك البلد، أخذا بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد واعتمادا أيضا على البرنامج الحكومي الذي تكون قد تقدمت به الحكومة.

بالنسبة للمغرب، جرت عادة الدولة أن تخضعها في أهم أبوابها إلى إملاءات المؤسسات المالية الدولية، وإلى الجباية، وتأخذ بالتوازنات الماكرواقتصادية دون أي اعتبار للتأثيرات السلبية على المستوى المعيشي لأوسع الجماهير الشعبية؛.

فميزانية سنة 2019 جاءت في نفس السياق وبنفس الاختيارات اللاشعبية وبنفس التوجهات التي حكمت سابقاتها. أكيد أن العديد من المختصين والفاعلين والمنابر الورقية والالكترونية تناولت بالنقد والتحليل عناصر هذه الميزانية، لذا سأعمل فقط على إثارة ثلاث ملاحظات وهي:

-1 عند تقديم مشروع الميزانية أمام البرلمان، أكد وزير المالية والاقتصاد، أن مشروعه جاء اعتمادا على التوجيهات الملكية السامية واستجابة لتطلعاته الرامية إلى النهوض بالبلاد وتقدمها، دون أن يؤكد على أنها الترجمة الحسابية والمالية للتصريح أو البرنامج الحكومي الذي لم يكن قد اطلع عليه أصلا لكونه لا يمث للأغلبية الحكومية بأية صلة.

-2 ميزانية الدولة المغربية لسنة 2019 كسابقاتها ميزانية ضريبية بامتياز، خاصة فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الطبقة المتوسطة والقاعدة العريضة من المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل، بحيث أن مجموع إيرادات ميزانية الدولة التي تصل الى حوالي 253 مليار درهم خارج الإقتراضات بطبيعة الحال، حوالي 229 مليار كلها ضرائب أي 90,50 في المائة من الإرادات، في حين أن حصيلة مؤسسات الاحتكار وعائدات أملاك الدولة والهبات والوصايا وموارد مختلفة مجتمعة تشكل حوالي 24 مليار درهم، أي كل ما يملكه المغرب من خيرات طبيعية في البحر وفوق الأرض وتحتها ومختلف المؤسسات العمومية وشبه العمومية تساهم فقط بحوالي 9,5 في المائة في مداخل الميزانية، أي أقل من الضريبة على الدخل لوحدها، التي تبلغ حوالي 45 مليار درهم، وأقل من الضريبة على القيمة المضافة، التي تصل الى حوالي 61 مليار درهم، وأقل من الضريبة على الشركات التي تصل إلى حوالي 29 مليار درهم، وأقل من الرسوم الجمركية ورسوم التسجيل التي تبلغ حوالي 27,5 مليار درهم. الى جانب هذه القاعدة الواسعة من الضرائب تستكمل الدولة إيرادات ميزانيتها بالإقتراضات التي تصل إلى 76,20 مليار درهم كل هذا يفرض علينا طرح سؤال ملح : أين عائدات خيرات بلادنا على غرار سؤال أين الثروة ؟ ألا يحس المخزن ومعه حكومته المحكومة من طرفه بأي حرج عند تقديم هذه الميزانية الهشة بأرقام فاضحة معتمدة على جيوب المواطنين والدين الخارجي فقط مع حوالي 9 في المائة من كل ما تملك الدولة وما يصدق عليها من بعض دول الخليج وغيرها؟.

-3 فعوض أن تبذل الدولة جهدا في البحث عن الاختلالات الحاصلة في تدبير وتسيير مؤسسات الاحتكار والنزيف الحاد الحاصل في عائدات أملاكها وبالتالي أملاك الشعب المغربي، ونهج سياسة تهدف محاربة الفساد ونهب المال العام وتهريب الأموال، والتهرب الضريبي، وترشيد النفقات وحذف الغير ضروري منها، وتخفيض أجور مدراء مؤسسات الاحتكار، وإلغاء تقاعد الوزراء والبرلمانيين والحد من الاستفراد بتعدد الوظائف والأجور من طرف أشخاص معينين ... عوض ذلك لجأت مرة أخرى إلى الحائط القصير بالنسبة لها وهو الطبقات الشعبية لسن ضرائب جديدة حيث أقرت:

- الضريبة على بيع السكن الرئيسي، على أن لا تقل على 3 في المائة من الأرباح، أي الفرق بين ثمن الشراء وثمن البيع؛

-الضريبة على القيمة المضافة على البناء الذاتي بالنسبة للأشخاص الذاتيين

والتعاونيات والشركات المدنية العقارية على ان تتعدى المساحة المبنية 300 متر

- رفع الضريبة الداخلية على الاستهلاك على السجائر لتصل الى 60 في المائة من ثمن بيع كل نوع من السجائر كحد أدنى؛

- إدخال تعديل على الضريبة على الشركات بتخفيض معدل الضريبة على الأرباح من 20 في المائة الى 17,5 في المائة بالنسبة لشطر من الأرباح بين 300001 درهم ومليون درهم والرفع من 30 في المائة الى 31 في المائة بالنسبة للشطر الذي يتعدى مليون درهم.

ملحوظة :

حسب تقارير وتصريحات الجهات المعنية بالمالية والضرائب تؤكد على أن نسبة هامة من الضريبة على القيمة المضافة، التي يؤديها المواطن لا تصل الى خزينة الدولة بل تبقى تحت تصرف التجار الكبار والشركات، أمام عجز وضعف أو تواطئ الدولة وأجهزتها أمام هذه اللوبيات.

لحسن خطار

بالمديونية المغرب يفقد سيادته الاقتصادية

قصة المغرب مع الاستدانة، ليست وليدة اليوم؛ لقد كان سلاطين المغرب ، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، يسمحون للاستعمارين الفرنسي والاسباني من بسط سيطرتهم من باب المديونية الخارجية، وبعد مرور قرن ونيف من الزمن، مازال المغرب يتأرجح داخل دوامة المديونية.

اليوم، تغيرالفاعلون، وتغيرت التسميات، وبقيت أداة المديونية تلعب نفس الدور الجهنمي وهو سلب السيادة السياسية والاقتصادية من الشعوب، وتحويلها لصالح مراكز القرار المالية الإمبريالية وخدامهم من النخب محلية التي تستفيد من منظومة الدين العمومي. وبهذا الدور الخطير نعتبر أن المديونية نظام متكامل من العلاقات المتشعبة لتجعل من العلاقة بين الدائن والمدين علاقة استغلالية فظيعة تمتد إلى الشعوب لتمتص خيراتها من ثروات وفوائض. فرنسا والبنك الدولي أكبر الدائنين

تصل المديونية العمومية بالمغرب إلى 900 مليار درهم؛ رقم مخيف ، ويضم في طياته العديد من الخبايا حول التدبير الاقتصادي والمالي بالمغرب ، وما لها من أثار مباشرة على الاختيارات الاجتماعية للدولة.

وتتوزع هذه المديونية بين دين داخلي يمثل 63 في المائة من إجمالي الدين، و مديونية خارجية تستحوذ على 37 في المائة الباقية. الصنف الأول من الدائنين ، هم الأبناك المتواجدة بالمغرب، وكذا الصناديق الائتمانية وصناديق التقاعد. ويعتبر الاستثمار في أصول الدين المغربي ، عملية مربحة ومضمونة، لكون هاته المؤسسات المالية هي على يقين تام من كون الخزينة العامة ستسدد ما بذمتها على رأس كل شهر. الصنف الثاني، يضمن الدائنين المتعددي الأطراف كالأبناك الخاصة، وأبناك «التنمية (البنك الأفريقي، البنك الإسلامي، البنك الأوروبي، الخ.) وأبرزال دائنين في هذا الصنف هو البنك الدولي الذي يمثل لوحده 34 في المائة من إجمالي الدين الخارجي المتعدد الأطراف.ويقترض المغرب أيضا من عند دول الجوار، وأكبر دائن للمغرب، هو فرنسا وذلك لا يشكل أي مفاجأة، فهو تأكيد على استمرار العلاقة الاستعمارية بين الطرفين. للإشارة عرفت المديونية الخارجية ارتفاعا مضطردا خلال الخمس السنوات الأخيرة جراء المشاريع الضخمة المقررة من طرف الاستبداد ، و التي تنجزها الشركات العمومية بدون أي قرار ديمقراطي. فمثلا، مديونية المكتب الوطني للسكك الحديدية وصلت مستويات قياسية بسبب مشروع القطار الفائق السرعة؛ ولهذا كله فإن وزن المديونية الخارجي والداخلي المتزايد يؤثر على القرارات الاقتصادية منذ عقود.

مخطط التقويم الهيكلي الدائم

ضمان تسديد الديون أولوية الأولويات ،عند كل الحكومات المتعاقبة بالمغرب، على حساب أي اختيارات اجتماعية. وأمام العجز البنيوي في الميزانية بالمغرب، فكل الحكومات كانت مهووسة بسداد الديون. منظومة المديونية ليست أرقام و تحويلات مالية فحسب، فهي في جوهرها حاملة لمشروع رأسمالي عنيف يستفيد منه الرأسمال الكبير بالمغرب. فانطلاقا من الوازع الليبرالي التقشفي، تعتمد الدولة منذ الثمانينات على برنامج تقويم هيكلي دائم سماته الأساسية هي كالتالي: تقليص الميزانيات الاجتماعية، حذف مناصب الشغل في الوظيفة العمومية، فرض العمل بالعقدة ، تجميد الأجور، خفض التقاعد، خصخصة المقاولات والمؤسسات العمومية المربحة للرأسمال الكبير المحلي والأجنبي، ضرب الطابع العمومي للخدمات العمومية ومنحها للمقاولات الأجنبية والمحلية الكبرى عبر ما يسمى بالتدبير المفوض والشراكة بين القطاعين العام والخاص، تسهيل استحواذ الرأسمال الكبير على ثرواتنا الطبيعية في البحر وفوق الأرض وباطنها (المناجم والماء) والسماء (محطات الطاقة الشمسية ومحطات طاقة الرياح)، توجيه الإنتاج الى التصدير ودعم التجمعات الصناعية والفلاحية وتدمير الزراعة المعاشية وربط غذائنا الرئيسي بمضاربات حفنة من المحتكرين والمقامرين بقوت ملايين البشر. حصيلة أربع عقود من هاته السياسات المستندة الى المديونية (اقتراضا وتسديدا) و المملاة من طرف المؤسسات المالية الدولية حصيلة كارثية. تقييم يمكن أن نلخصه بسرعة في أربع نقاط :

1. اغتناء فاحش لأقلية من العائلات المعروفة تاريخيا باستحواذها على الثروات، ودخول عدد منها لنادي أثرياء العالم ؛

2. ارتفاع في الفوارق الاجتماعية والمجالية ، وانحسار، وضعف الدخل الفردي السنوي لغالبية الشرائح العمالية والشعبية ؛

3. فقدان المغرب لسيادته السياسية والاقتصادية والمالية والغذائية والبيئية والثقافية (مثال الخط الائتماني للسيولة مع صندوق النقد منذ 6 سنوات)؛

4. احتداد المديونية البنكية للأسر اتجاه البنوك ومؤسسات القروض الصغرى التي تقوم بممارسات فظيعة في حق الفقراء ، خصوصا النساء منهم.

نحو فحص المديونية

هذا التقييم السلبي « للنموذج التنموي» المغربي، أصبح يلتقي حتى مع الخطاب الرسمي الذي ينتقد عطاء الاقتصاد الوطني إلتقاء ليس من نفس المنطلقات، لكنه يصل – تقريبا لنفس الحصيلة السلبية. أمام كل هذه المعطيات، نعتبر داخل جمعية أطاك أن « نظام المديونية « ليس إذن مجرد قروض وجب استردادها، بل هي نظام استعباد وقهر وإخضاع لشعبنا ولشعوب العالم في الدول النامية، ونهب واسع لثرواته من قبل الرأسمال الكبير المحلي والأجنبي. وكأعضاء في الشبكة الدولية من أجل إلغاء الديون، نؤكد على أن مطلب إلغاء الديون العمومية الداخلية والخارجية يعني بالأساس استعادة السيادة الاقتصادية والغذائية وفك الارتباط بمراكز القرار الأجنبية من مؤسسات مالية وتجارية دولية وقوى امبريالية.

يتيح إلغاء الديون العمومية، توفير موارد مالية ضرورية لتنمية مبنية على تلبية الحاجيات الأساسية للشرائح الشعبية الواسعة ، وسن سياسات عمومية، تقوم على ضمان العيش الكريم ودعم مواد الاستهلاك الرئيسية وربط الأجور بضرورات الحياة، وتوفير السكن اللائق، والخدمات العمومية مجانا ، مع ضمان جودتها، وصون حقوق النساء، وفرض ضريبة تصاعدية على الثروات، واحترام البيئة، إلخ. ولابد من إرساء مؤسسات ديمقراطية حقيقية تكون مستقلة في قرارها وتضمن رقابة شعبية فعلية على تنفيذ برامجها. وأول خطوة لكل ذلك، يمكن أن تكون من خلال عملية فحص وتدقيق شعبي للمديونية العمومية المغربية. خطوة ستفيد في الإجابة عن أسئلة جوهرية، نادرا ما تطرح في النقاش العمومي: من اقترض هذه الديون باسمنا؟ مع من استشار؟ من أقرضه؟ بأية شروط وفي أية ظروف؟ أين صرفت هذه الديون وكيف؟ ماذا استفدنا أو بالأحرى ماذا خسرنا؟ أسئلة ملحة ، سيكون الجواب عنها في صدر هذه الصفحة على فترات .

صلاح الدين المعيزي
باحث في الاقتصاد/أطاك

البوكر : أين الموهبة ؟

أعلنت لجنة تحكيم الجائزة العالمية للرواية العربية (البوكر)، عن قائمتها القصيرة لهذه السنة. وقد تضمنت هذه القائمة رواية « بأي ذنب رحلت « لصاحبها المغربي محمد المعزوز؛ وسيتفاجأ كل من قرأ هذه الرواية بمرورها إلى القائمة القصيرة، لأنها رواية تفتقد الحبكة الروائية المحكمة، وشخصياتها تفتقر إلى خصائص ومواصفات الشخصية الروائية، لأن بناء هذه الشخصيات لم يكن موفقا، وفيه كثير من الافتعال والتعصب اللذين يجعلانها تفقد كثيرا من نسغ الحياة، كما تتكلم لغة واحدة، حتى وإن اختلفت خلفياتها، وهو ما يجعلها تفقد كثيرا من المصداقية حين تتحدث وتتحاور. وهي في الحقيقة تذكر القارئ بأبطال الميلودراما الهندية الرديئة، حيث يلتقي الأب وابنته التي ظل يبحث عنها منذ فقدها، ولا يعلمان برابط القرابة البيولوجية التي تجمعهما، ويحدث بينهما انجذاب غير مفهوم تماما كما يحصل في الأفلام الهندية.

تحاول الرواية أن تعزف على موضوع انهيار القيم، وتفشي الانتهازية وسط النخبة، ولهاثها وراء المواقع والمناصب، ولكنها تفشل في وضع هذه التيمة ضمن بنية روائية محكمة، حيث كان البناء السردي ضحية صياغة لغوية، غلبت عليها كثرة الاستعارات إلى حد التضخم، استعارات ممجوجة وفقيرة يغلب عليها التكلف و تنعدم فيها لمسة الموهبة، وتحضر في منطوق كل الشخصيات الروائية، مما جعل الرواية تفقد خاصية التشويق والامتاع وتصيب قارئها بالملل الشديد.

حاول الكاتب أن يطبع روايته بطابع فلسفي، ولكن هيهات فالإبداع الفلسفي ضمن الصياغة الروائية، لا يتأتى لمن لا يساوره قلق وجودي، ولمن تغلب على سيرته عدد المناصب الإدارية التي تولاها بدل عدد الأبحاث الفلسفية الرصينة التي تنم عن انشغال جدي بالفلسفة وقضاياها. ولذلك كانت الحوارات التي أريد لها أن تكون فلسفية بعيدة تماما عن الفلسفة لأنها كانت سطحية ومصطنعة، وأغرقها القالب الاستعاري المتضخم والمفتعل الذي صيغت فيه، في السطحية والابتذال.
إن التكلف هو السمة البارزة في هذا العمل «الروائي». وكم هو غير مستساغ ذلك المشهد الذي يعلم فيه عبد الله الفيلسوف ، أحد شخصيات الرواية بموت أحد المشردين في زاوية من الشارع الذي يقطن فيه، والذي يتبين له بعد ذلك أنه أحد رفاقه القدامى، في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. لقد أراد الكاتب تكثيف حضور البعد الدرامي في الرواية، ولكنه لم ينجح في ذلك، لأنه لم يضع الشخصية ضمن مسار روائي يبرر نهايتها المأساوية. وجاء ذكر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ليلمح إلى ارتباط ما بالحقل اليساري، إذ بدا أن الكاتب لم تكن له علاقة به حتى وإن حاول الإيحاء بها إلى المتلقي من خلال كثرة التباكي على مصير البلاد ومآل النخب وانحسار القيم وخيبة الآمال والتطلعات.

.حتى اسم البطلة الرئيسية لم يخل من الافتعال والتصنع، ذلك أن اسم راحيل الذي تحمله البطلة يفتقر إلى خاصية الإيهام بالواقع،الذي يجعل العمل الروائي ينجح في أن يكون شهادة إبداعية عن مرحلة متولدة عن انهمام حقيقي وصميمي بقضاياها، وانحياز وجداني وفكري لهذه القضايا. و لا يمكن لكاتب أن يكون منحازا لقضايا الديمقراطية والعدالة والكرامة وهو يتموقع سياسيا في الجهة المناهضة لهذه القيم من خلال الانتماء إلى حزب يميني يدعم الاستبداد ويكرس نفسه، كواجهة سياسية له. بل أكثر من ذلك فالكاتب معروف عنه أنه حاضر وأنتج خطابات تتمسح بمفاهيم علم الاجتماع لتنظر لاحتكار السلطة والثروة تحت يافطة الأنثروبولوجيا السياسية.

لقد سبق للكاتب أن فازت روايته « رفيف الفصول « بجائزة المغرب للكتاب، ونتذكر الضجة التي أحدثها ذلك الفوز، حيث طعن فيه كثير من النقاد، وشككوا في مصداقية لجنة التحكيم، وتساءلوا عن الدوافع الحقيقة التي كانت وراء تمكينه من ذلك الفوز.

واليوم، يبدو ان لجنة تحكيم جائزة البوكر لهذه السنة تعاني من خلل ما، لعله خلل قلة المراس بالأعمال الروائية على الصعيدين العالمي والعربي، إذ من المعروف أن الجوائز تبقى قيمتها ، مع ذلك، نسبية إلى حد بعيد، خاصة إذا أبانت عن تحيز أو عن اختيار غير موفق يسائل كفاءة ومصداقية أعضاء لجنها ويضع قيمة الجائزة موضع تساؤل.

والخلاصة أن هذه الرواية رديئة حتى وهي تمر إلى القائمة القصيرة، بل حتى ولو فازت بالجائزة في هذه الدورة. إنها رواية لا يمكن أن تقارن مثلا بالرواية الرائعة ليوسف فاضل "طائر أزرق يطير معي" التي سبق لها أن مرت إلى القائمة القصيرة لهذه الجائزة في دورة سابقة؛ أو برواية محمد الأشعري "القوس والفراشة" التي سبق لها التتويج بهذه الجائزة.

والواقع أنه في المجال الإبداعي ليس مهما الحظ مع الجوائز، ولكن المهم والأهم هو الحظ مع الموهبة. فالجوائز مهما كان بريقها لا يمكن أن ترفع من قيمة عمل روائي يفتقد إلى الحد الأدنى من مواصفات الإبداع الحقيقي.

عبد الإله إصباح

علاء مشذوب في مقهاه بفاس...يتذكر..

قامت جهة متطرفة ومتعصبة غير محددة، من بين الجهات المتعصبة الكثيرة، باغتيال الروائي العراقي علاء مشذوب في وسط المدينة القديمة ببغداد، بعد خروجه من لقاء أدبي مع مجموعة من الكتاب والصحافيين والروائيين، وقد عرف العراق موجة جديدة من الاغتيالات في السنتين الأخيرتين، وركزت بالخصوص على أصحاب الكلمة الراقية والمدافعة عن الانسان ضد الظلم الاجتماعي والثقافي والسياسي، هي قصيدة في وداع الأديب علاء مشذوب شهيد الكلمة الحرة.

تراودك الكلمات
تقد تلابيبك من فرح البلابل
تشق لك الطريق صعيدا
تخبئ فسحة الأمل ماء
في عيون زيتونك
جسدك نشيد
خيزران لأغنيات العراق
والرايات ظنون جزر
ليست سوى خرائط لاسعة المذاق
واحدة هي الراية
مؤمن أنت برايتك الواحدة
أنت..وأنت
موطن لها يا مجد العراق
تمر على مراكش
يتراكض الأطفال
علاء هناك
مر ىمن هنا
كل القلوب تتنفسك
كل القلوب تعشقك
وأنت تحتسي قهوتك اليمنية
بالمقهى العتيقة
في شهيق فاس عبير النسمات
تتذكر أن لبغداد جميلاتها
وجميلتك
على أكتافها طيور الجنة
تغرد بلسم وداد
حيث شهرزاد
أتقنت حكاياتها التي
حمت ظهر البلاد
جميلات بغداد
تخض حناءها من رطب الفرات
الذي حكى وما اشتكى
الذي نهرته خوذات الجندي الأعجمي
جنراله يلكن العربية بصدر
لا يطيق سعة خيال الفرات
دجلة ينسج الماء مرايا
ليبصر العدل في الضفاف
ليمعن السماء سماء
والأرض حدائق غناء
دجلة يهب سخاءه للسماء
يستقطر لمع القمر
يكور ضوءه هتافات،هتافات
تحسبا لزحف الرطب والكلأ
ودخان التنانير الأصيلة..
يازهر الرياحين.يانجد العراق
تلعب تهفو في السنين
سمرة الناس وذويك الطيبين
يمازحون ظل النخيل الوقور
بسبحة الحنين والأنين

نسائمهم سنابل بيدر وعبق شاي
رائحتهم خبز عفيف من شعير أريج
مزاجهم لحن قصيد زجل وتليد ناي
فكيف لنا أن نعدك
يامجد العراق..يازهر الرياحين
أنت ..وأنت
العدد المشاكس لجحود الأرقام
ابتسمت هامزا جنون الرصاص
ابتسمت لعيون بغداد السعيدة
لوحت بيديك لبغداد البعيدة
بغدادك القريبة...بغداد فيك عيد
بغداد التي صمت آذان الحاقدين
وهم يرتبون شهوتهم على عجل
قبل آذان الفجر
ليسعدوا بفحولة كاتم الصوت
بكرم البنادق المعاصرة
أدركوا في الذاكرة
أنك لست رقما
يصطك في الزحام
يتعدد في الألوان
وأنت الأثير
تلحظ فيزياء ثلات عشرة رصاصة
مسعورة ماثلة في صرة القضاء
أفعى محشورة في كيس الوباء
يا مجد العراق....يانجد الرافدين
لقد أحكمت الكيس بإتقان
عريت شروح السم الزعاف
بين ثنايا العصائب والعمائم
أنبأت الحمام غداة الفجر
أن لا فرق بين عمامة ساهية
وخودات حراس الشهوات
ياإكسير العراق،
عدد أنت في مثواه حضارة
لاتحصيها نساء آشور وأكاد
جميلات سومر يغزلن الألواح
فتفيض الحروف كونا
وبابل تتلو عليك بيانها
بكل عيوبك البريئة تعلن
الشهادة سجادك وندیمك
كم هللت فجرا باسم الساهرين
في أكف الضارعين يطهرون
بيوت الله بزهر الوطن بعزه وجلاله
شهيدا.....وشهيدا.... بشراك
فنم مطمئنا قرير العين...ياعلاء العراق
نجومك أفلحت في حرق يابسات
ا لطو ا ئف
من معلقات الشعراء والساسة
من كياسة رواية الرواية...

عبد الغني حيدان

الثقافيــة

منتخبات شعريّة لناظم حكمت

ترجمة وتقديم: رشيد وَحتِي

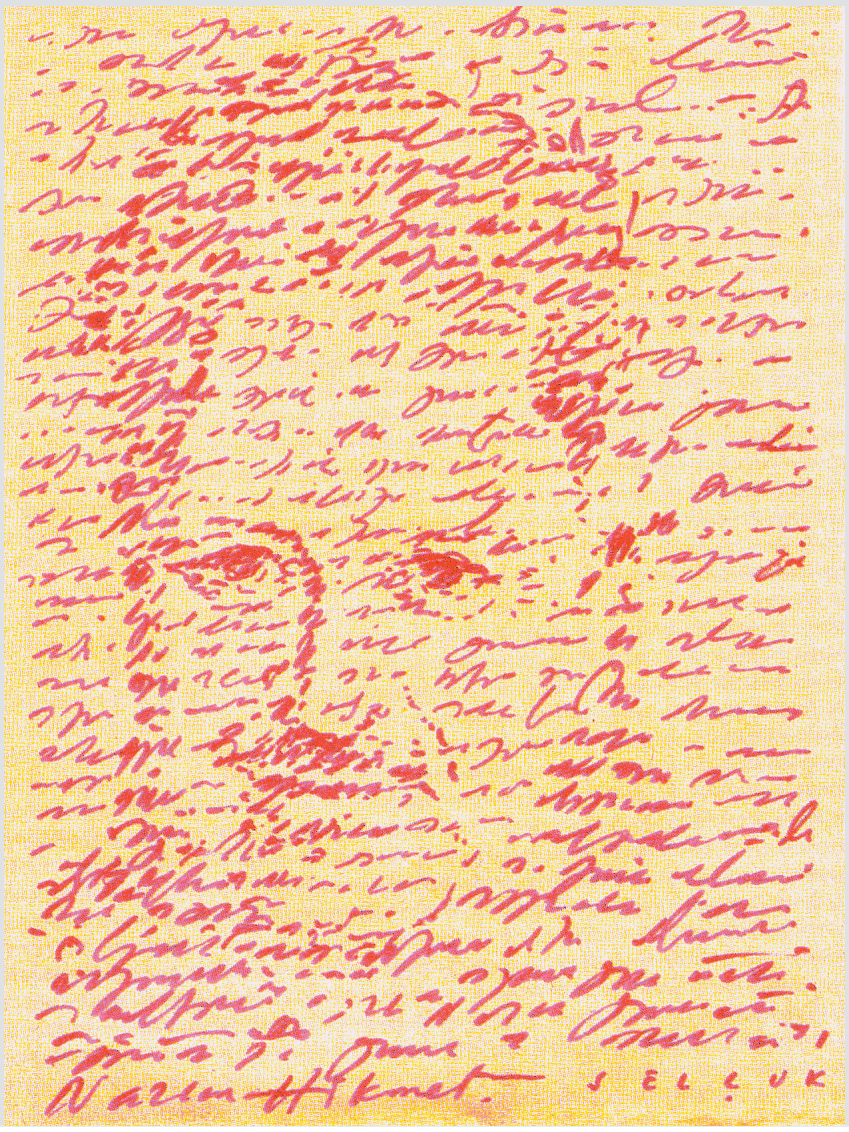

مقدمة لا بد منها:

لا نشيدَ بدون لغةٍ للنشيد

اختزلت غالبية الترجمات التي صدرت لناظم حكمت في الصحافة الثقافية العربية ودور النشر العربية، نصوصه في صورة مناضل تقدمي في الدفاع عن قيم الحرية والتنوير، لكن ناظم حكمت، حتى من وجهة نظرية جمالية ماركسية، هو أكثر من هذا، هو اشتعال لغوي ثوري على تراث شعري وملحمي وأسطوري تركي، بتخليصه من ارتكاسيته وتثويره عبر ابتكار لغة جديدة، عبر إيقاعات وصور تتوافق مع روح العصر. بهذه الروح ترجمنا، ها هُنَا، مجموعة من قصائده التي تتراوح بين النشيد العام [إصغاءً للمحرومين] ونشيد الجسد [إصغاءً للذات]. وسنعمل على نشرها تباعا في هذه الصفحات الثقافية.

سِيرَةٌ ذَاتِيَّةٌ

وُلِدْتُ فِي 1902. لَمْ أَعُدْ قَطُّ لِمَسْقِطِ رَأْسِي. لَا أُحِبُّ الْعَوْدَاتِ. فِي سِنِّ الثَّالِثَةِ امْتَهَنْتُ، بِحَلَبَ، أَنْ أَكُونَ حَفِيدًا لِبَاشَا؛ فِي التَّاسِعَةِ عَشْرَةَ، طَالِبًا فِي الْجَامِعَةِ الشُّيُوعِيَّةِ لِمُوسْكُو؛ فِي التَّاسِعَةِ وَالْأَرْبَعِينَ، بِمُوسْكُو، ضَيْفًا عَلَى اللَّجْنَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ؛ وَمُنْذُ سَنَتِي الرَّابِعَةِ عَشْرَةَ، أُمَارِسُ مِهْنَةَ الشَّاعِرِ.. ثَمَّةَ أُنَاسٌ يَعْرِفُونَ كُلَّ أَنْوَاعِ النَّبَاتَاتِ؛ آخَرُونَ، أَنْوَاعَ الْأَسْمَاكِ؛ أَمَّا أَنَا، فَأَنْوَاعَ الْفِرَاقَاتِ. ثَمَّةَ أُنَاسٌ يَسْتَطِيعُونَ عَدَّ أَسْمَاءِ الْأَنْجُمِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ؛ أَمَّا أَنَا، فَأَسْمَاءَ الْحَنِينِ. نِمْتُ فِي مُعْتَقَلَاتٍ، وَفِي فَنَادِقَ فَخْمَةٍ أَيْضًا. عَرِفْتُ الْجُوعَ، وَالْإِضْرَابَ عَنِ الطَّعَامِ أَيْضًا؛ وَلَيْسَ ثَمَّةَ مَأْكَلٌ لَمْ أَذُقْهُ. فِي سِنِّ الثَّلَاثِينَ، أَرَادُوا شَنْقِي. وَفِي الثَّامِنَةِ وَالْأَرْبَعِينَ، أَرَادُوا مَنْحِي الْجَائِزَةَ الْعَالَمِيَّةَ لِلسَّلَامِ، وَمَنَحُونِي إِيَّاهَا. سَنَةَ بُلُوغِي السَّادِسَةَ وَالثَّلَاثِينَ، قَطَعْتُ فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَرْبَعَةَ أَمْتَارٍ مُرَبَّعَةٍ مِنَ الْخَرَسَانَةِ. فِي سَنَتِي التَّاسِعَةِ وَالْخَمْسِينَ، حُمْتُ مِنْ بَرَاغْ إِلَى هَافَانَا خِلَالَ ثَمَانِيَ عَشْرَةَ سَاعَةً. لَمْ أُصَبْ، لِحَدِّ السَّاعَةِ، بِأَيِّ سَرَطَانٍ، وَلَسْتُ مُجْبَرًا عَلَى أَنْ أُصَابَ بِهِ. لَنْ أَكُونَ رَئِيسَ وُزَرَاءٍ، أَلخ. لَا أُطِيقُ بَتَاتًا مِثْلَ هَذَا الْعَمَلِ. لَمْ أَخُضْ حَرْبًا، وَلَمْ أَنْزِلْ أَيْضًا، فِي عِزِّ اللَّيْلِ، إِلَى مَلْجَأٍ، وَلَا وَجَدْتُ نَفْسِي عَلَى الطُّرُقَاتِ تَحْتَ حَوْمِ طَائِرَاتٍ تَنْزِلُ شَاقُولِيًّا. لَكِنْ، مَعَ دُنُوِّ سِنِّ السِّتِّينَ، وَقَعْتُ فِي الْحُبِّ.

إدغار ألان بو
في صورة مختلفة

بعد الهيمنة المطلقة التي دامت 150 عاما للترجمة الشهيرة التي قام بها الشاعر الفرنسي الكبير شارل بودلير Charles Baudelaire لقصص إدغار آلان بو Edgar Allan Poe.
تظهر ترجمة جديدة وب»جلد» مختلف لنصوص الكاتب الأمريكي تكشف عن «خيانات» الشاعر الفرنسي الكبير

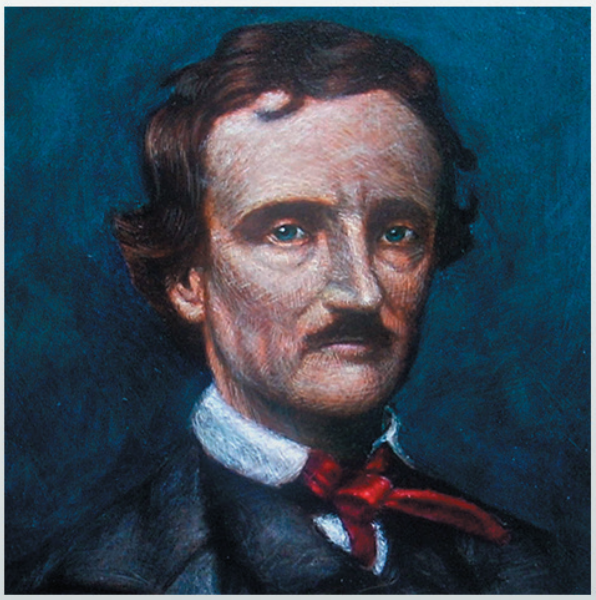

مصدر الصورة : موقع Biography.

من مدة طويلة والتسويق الأدبي الفرنسي يقدم لنا الأمريكي إدغار آلان بو Edgar Allan Poe (19 يناير 1809 - 7 أكتوبر 1849)، على أنه كاتب ملعون بتعبيراته البليغة والغامضة الملغزة، غارق في الكحول والأفيون والاستيهامات المرعبة، كاتب جيد لقصص الرعب القاتمة المروعة.. هذه الصورة النمطية بكل تفاصيلها ورثناها من مترجمه الشاعر الفرنسي الكبير شارل بودلير (9 أبريل 1821 – 31 غشت 1867)، ففي مقدمة «قصص غير عادية - Histoires extraordinaires» التي قام بترجمتها يرسم لنا بودلير الكاتب الأمريكي كما يراه، سوداوي كئيب، سريع التأثر، غير مندمج في هذا العالم الفظ، باختصار، رسمه وقدمه لنا على شاكلته هو وعلى صورته، ومنذ ذلك الحين أصبح إدغار آلان بو بالنسبة لنا معلما ومقياسا لكل الظلال السوداء في الأدب، ثم بشكل موسع للرعب.

فالقراء الذين سيطالعون الترجمة الجديدة والجيدة التي قاما بها كلا من الكاتبين والمترجمين الفرنسيين Christian Garcin و Thierry Gillybœuf تنتظرهم مفاجأة غير متوقعة ومذهلة عن إدغار آلان بو آخر، مختلف أيما اختلاف عن « الأسطورة البودليرية » التي هيمنت طويلا، فهذا الجزء الأول من الأعمال الكاملة يحتوي على القصص التي كتبها وأرسلها للجرائد الكاتب الأمريكي عندما كان عمره ما بين 22 سنة و30 سنة ، ومن ضمن هذه المجاميع تلك التي تعتبر من الكلاسيكيات التي انتقاها بودلير نجد مثلا القصة المثيرة (مخطوطة في زجاجة) بأجوائها البوليسية الغامضة ولكنها محتفظة بروح من الدعابة والمرح، وقصة (انهيار منزل أشر- la chute de la mai- son usher)، كما نجد أيضا قطع باروديا، محاكاة ساخرة ومضحكة تجاهلها الشاعر الكبير صاحب «أزهار الشر» مثل القصة المزدوجة (comment écrire un article façon Blackood) ...

بعض النقاد للكاتب الأمريكي كتبوا أكثر من مرة على أن إدغار آلان بو هو أيضا شاعر يمتلك ذائقة وموهبة في مزج نكهات مختلفة ومتباينة، كما أنه يؤلف قصصه بعناية فائقة ومنظمة، وأن كتاباته تمتلك فعلا عناصر خيالية قوطية، ولكنها أيضا باروديا، محاكاة ساخرة، كاريكاتورية تهكمية وهزلية، يستعملها خاصة كألوان جمالية، وبالنسبة لهؤلاء الباحثين في كتابات إدغار آلان بو وفي الأدب الأمريكي مثل (Henri Justin) يمثل الرعب بالنسبة للكاتب وسيلة وليس غاية (...)

ففي هذا الإصدار الجديد لقصص إدغار آلان بو، تم تصنيف القصص وتوزيعها على حسب الترتيب الزمني - الكرونولوجي وتعطينا بذلك الصورة الحقيقية لزمن الكتابة على عكس الترجمة البودليرية التي أخفت ذلك عنا.. وهنا نكتشف مرة أخرى كاتبا يمتلك أساليبا متعددة مركبة مغايرا للشبح المصاب بالهذيان الذي صنعه بودلير وقدمه لنا..

وهنا نطرح سؤالا : كيف نجرؤ على القيام بإعادة ترجمة إدغار آلان بو بعد بودلير ؟

وما هي الجوانب التي يجب اعتمادها في ذلك ؟

يجيب المترجمان، يجب الاعتماد على كل المعايير اللغوية / اللسانية، والأدبية، والثقافية والتاريخية التي تحدد « الإحساس/ الشعور، الأثر / الفعل، والتفكير « للكاتب مع معاييرنا الخاصة نحن، وإعادة دمج الكل وتملكه في لغة متاحة للجميع يسهل الوصول إليها اليوم ...

فإدغار آلان بو يتحدث إلينا اليوم من نافذة عصره، لكن بصوت ولغة نفهمها جميعا، وخاصة أنه يبدو « كما هو فعلا « وليس كما يراه بودلير.

-المجلة الأدبية الجديدة – دجنبر 2018
ترجمة: عبد الكريم وشاشا

حوار مع جريدة الطريق

فريـد بوجيـدة أسـتاذ السوسـيولوجيا بكليـة الآداب والعلـوم الإنسـانية بوجـدة، ناقـد سـينمائي وباحـث في مجـال سوسـيولوجيا الصـورة، و فاعـل جمعـوي لـه عـدة إصـدارات مـن بينهـا، الثقافـة والسياسـة : المسـار الفكـري للفعـل الثقـافي، الثقافـة الشـعبية والسـينما المغربيـة، الصـورة والمجتمـع مـن المحاكاة إلى السـينما.. لـه مسـاهمات كثـيرة في المجـال السـينمائي سـواء كباحـث أو مؤطـر ورشـات، أو عضـو في لجـن التحكيـم...

س1 : لا شك أن المتأمل في المشهد السينمائي المغربي سيلاحظ تراكما مهما على صعيد وفرة الإنتاج السينمائي. هل من الممكن القول إن هذا التراكم و الوفرة مؤشران على تصالح الجمهور المغربي مع السينما؟

ج1 : بالفعل هناك وفرة بالمقارنة مع السنوات السابقة إذا حسبناها بعدد الأفلام، أما التراكم فيقاس بشكل آخر، أي بخصوصية التجربة وأثرها الملموس على المستوى الفني والثقافي، فلم يكن المنطق الكمي هو المعيار الأساسي للحكم على مسار السينما المغربية، وفي هذا الصدد لايمكن أن نقول إن هناك تصالحا بين الجمهور المغربي وسينماه إلا في حدود معينة لأن التجربة بينت أننا في البداية فقط، ويبقى الحكم في مدى نجاحها أو فشلها بعد أن يكون لنا سينما وطنية، أي راسخة في المجتمع. كما أن الوفرة التي تتحدث عنها لايمكن أن تحجب مفارقة عجيبة؛ من جهة نلاحظ «وفرة» على مستوى الإنتاج والمهرجانات، ومن جهة أخرى، تراجع دور الأندية السينمائية، و التدمير التدريجي للقاعات السينمائية، وغياب الدرس السينمائي بالجامعات، بمعنى أن التطور الكمي لم يتمكن من إيجاد بدائل ملموسة حتى يكون التصالح حقيقيا.

س2 : أية قراءة ممكنة للإنتاج السينمائي على صعيد التيمات و المعنى؟ وهل تمكن من الإمساك سينمائيا بالتحولات القيمية و السوسيوثقافية للمجتمع المغربي و ديناميات الاحتجاجية في بعديها الفردي و الجماعي؟

ج2 : لا شك أنّ الإنتاج السينمائي قدّم لنا على المستوى السوسيو ثقافي ما لم تقدمه لنا الوسائط الأخرى. لقد ارتبطت الأفلام الأولى التي صورت في المغرب بما يسمى بالسينما الكولونيالية. ولعبت الأشرطة المصورة في هذه الحقبة دورا كبيرا في التعريف بالمغرب وأحوال ساكنته، وشكلت وثيقة ضرورية لتأكيد بعض الأحكام الخاصة بحضور الاستعمار في هذه الفترة، حضور خلخل البنيات التقليدية، وجعل الواقع المغربي يدخل تاريخا جديدا باستقباله قيما وأفكارا وتقاليد جديدة.

شكّلت بعض المغامرات الفردية في الستينات منحى جديدا تجلى في البحث عن أدوات تعبير جديدة حاولت أن تتجاوز المنحى الأثنوغرافي الاستعماري، والمنحى التعليمي الوطني لتستفيد من إمكانيات الصورة وما تختزنه من عمق، خاصة مع النجاح الذي حققته السينما في العالم. أما في سبعينات القرن الماضي فقد عاش المغرب تحولات مهمة على صعيد المجتمع والسياسة، ومن بين اختيارات المستقبل، سيختار المغرب الرسمي طريقا سيجعله رهينة للتبعية الاقتصادية، وستظهر حركات احتجاجية ومعارضة قوية تتفاوت في وتيرتها بين الاعتدال والراديكالية، أما الصورة السينمائية فسترسم ثورتها في أفق آخر؛ في إنتاج أفلام مؤسسة لتوجه واقعي جاد في مضمونه ومجدّد في أدوات تعبيره خاصة في الثمانيات، و شكّل الانفتاح الذي عرفه المغرب في التسعينات انعطافة حقيقية في تعامل الصورة مع الواقع المغربي، وتحولا مهما في الثقافة الفنية. لقد عكست السينما بوضوح تلك الانعطافة، وذلك التحول مما جعل موضوعات مقبورة تعود إلى السطح لتأخذ مكانها داخل إطار الصورة وتعبر عن تحولات حقيقية على صعيد المجتمع والثقافة.

س3 : حاولت الدولة أن تتصالح مع المجتمع على الصعيد الحقوقي من خلال تجربة الإنصاف و المصالحة مما نتج عنه أرشيف مهم من حيث المعاناة الفردية و الجماعية و المجالية المرتبطة بسنوات الجمر و الرصاص. في اعتقادكم هل تمت قراءة هذه الصفحة قراءة سينمائية عميقة؟

ج3 : ارتبطت السينما بشكل كبير بالانفتاح الذي عرفه المغرب، والذي جعل المجال الفني عموما يعرف متنفسا للابداع خصوصا في مجال السينما الذي عرف اهتماما بشكل واضح بقضايا كانت إلى عهد قريب تعدّ «طابوهات» كسنوات الرصاص، أو التعبير عن بعض القضايا الحرجة والمخجلة في بنيتنا الاجتماعية. لقد تم كسر حاجز الخوف و ارتسمت في الأفق معالم مجتمع جديد تكسر الخوف بداخله، وخرج إلى العلن كل ما كان خفيا . وفي هذا الإطار اهتمت السينما المغربية بتجربة الاعتقال السياسي وتعرضت عدة أفلام بالإشارة الواضحة إلى أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب خلال ما يسمى بسنوات الرصاص، و حاولت أن تقربنا من معاناة الضحايا وذويهم خلال ما يسمّى بسنوات الرصاص، غير أن تقييما نقديا لهذه التجربة قد تعرضت لها في مقالات سابقة حول أعطاب السينما المغربية، وفيها أكدت على الطابع المتسرع لهذه الأفلام، وإذا استثنينا فيلما أو فيلمين، فأغلب المخرجين ركبوا الموجة لأسباب تسويقية. أرى أن تجربة الاعتقال السياسي في حاجة إلى رؤية أعمق بالإرتكاز إلى كتابة جيدة وأنفاس متعددة، وبالاخص فهم المرحلة بشكل واف...

س4: أمام النزيف الذي تعرفه دور السينما من خلال تقلص القاعات السينمائية وكذلك مشكلتي الإنتاج والتسويق، في نظركم وانطلاقا من دوركم الحيوي في الحقل السينمائي الوطني والمحلي من موقع الباحث والناقد والفاعل الجمعوي السينمائي، أية روافع ممكنة قادرة على أن تجعل من السينما المغربية تحلق بعيدا؟

ج4 : أبدأ بما أسميه أعطاب السينما المغربية، لا بد من تجاوز هذه الأعطاب إذا أردنا أن نتقدم إلى الأمام، أول هذه الأعطاب هو كيفية امتلاك رؤية وطنية للقطاع السينمائي، رؤية ترتبط بالثقافة عموما ودورها ووظيفتها، وقبل التفكير في أفق بعيد علينا أن نقنع أنفسنا بما ننتج ولمن ننتج، هناك إصلاحات لا بد منها لكي ترافق كل المبادرات التي تقوم بها الدولة خاصة وضع قوانين للقضاء على المحسوبية والزبونية وكل أشكال التسيب، وزجر كل شكل من أشكال انتحال الصفة، والتلاعب بالمشاريع المقترحة للدعم، وكذا عملية المتابعة والمحاسبة... أكيد هناك أموال تصرف في هذا المجال، لكن يجب أن نعرف أن السينما يجب أن تتجاوز ماهو عابر لتترسخ كخطاب حداثي يحمل أسس التنوير في بعده الفني الجمالي، ولهذا يجب أن يكون لدينا إدراك واضح للمفارقات الموجودة في الواقع... أرى أن التحليق الحقيقي هو كيفية إيجاد البدائل الممكنة لاحتضان هذه السينما والتي تبدأ من اعتبار السينما أولا فن وثقافة لأننا لا يمكن أن ننافس الدول التي لها صناعة سينمائية، ثانيا الاهتمام بالتكوين السينمائي وهذا يعني تشجيع الحرف السينمائية، ثالثا التحديد الواضح لمعنى جمهور السينما، والفصل بين السينما واللاسينما، ولكي نحلق يجب أن تكون لدينا كذلك حرية الإبداع.

حاوره محمد امباركي

1 - حول الانكفـــــــــاء على الهوية

مع نهاية الصراع ، بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، عادت الى الواجهة نزاعات ذات طابع ديني او عرقي، داخل الدول، وانتعشت النزعات العنصرية والحركات الانفصالية، مهددة وحدة الشعوب ذات التنوع الثقافي والديني.. وقد اتخذت هذه النزاعات طابعا جد عنيف ، وصل الى مستوى التطهير العرقي في عدد من الدول، وأدى ذلك الى تفكك عدد منها مثل السودان ويوغوسلافيا.

اتخذت هذه الفورة الهوياتية عدة اشكال حسب طبيعة كل مجتمع، ولم تسلم منها حتى الديموقراطيات العريقة و الحركات العنصرية المعادية للمهاجرين. التي عرفت عودة قوية لليمين المتطرف ؛ كما ان التطرف الديني قد بلغ مستويات غير مسبوقة من العنف والتعصب والظلامية.

إن فهم هذه العودة القوية «للهويات القاتلة»، كما يسميها أمين معلوف، يستدعي العودة الي فهم معنى الهوية و الثقافة ، قبل البحث في أسبابها والعوامل المتحكمة فيها وسبل تجاوزها لبناء مجتمعات خالية من العنف والكراهية .

-1 الهوية مشروع تاريخي.

الهوية ليست معطى نهائيا، إنها مشروع تاريخي مفتوح يتكون ويتغير باستمرار، وهي مكونة من عناصر ومتغيرات ومن أحياز فارغة يمكنها استقبال عناصر جديدة.. وهناك من المتغيرات والعناصر المشكلة للهوية، ما يمكن أن يسقط ، مثل بعض التقاليد والممارسات والعادات التي تندثر ولا يبقى لها وجود مع التطور التاريخي للمجتمعات.

الهوية إذن هجينة ، وقد ساهمت التحولات الكبرى في عصر الثورة التكنولوجية وانفتاح العالم على تعزيز هجانة الهويات، بحيث يمكن لأغنية مثلا أو زي معين، أن ينتشرا خارج حدود بلدهما عبر العالم في دقائق معدودة.

إن العناصر المشكلة لهوية معينة، ليست لها نفس الأهمية في حياة الأفراد و المجتمعات؛ إنها مرتبطة بحياة الناس ، وبالمراحل التاريخية التي تعيشها المجتمعات. فإذا أخذنا الجنس في حياة الفرد مثلا فإن هذا المتغير لن تكون له أهمية كبرى في حياة الإنسان إذا كان يعيش كامرأة في مجتمع كالدانمارك أو النرويج لكن حياته ستنقلب رأسا على عقب إذا كانت كامرأة تعيش في مجتمع كالسعودية أو أفغانستان...

في مقابل هذا الفهم التاريخي للهوية هناك ما يسميه محمد أركون «المفهوم القبلي للهوية»، وهو المفهوم الذي يختصر الهوية في عنصر واحد أو اثنين كاللغة والأرض أو الدين مثلا مما تجعل أصحاب هذا الفهم يضعون أنفسهم في وضعية انعزالية وإقصائية ويعيشون وفق منطق «نحن « و»الأخر»، بحيث تقوم منذ البداية علاقة اختلاف وتمايز مع الأخر وعلاقة انسجام تام مع أفراد المجموعة.

في حين لو تم اعتماد المفهوم التاريخي للهوية فإن علاقة جديدة تقوم ››بيننا‹‹ وبين «الآخرين» ويظهر أننا نشترك معهم في أشياء وعناصر كثيرة وأن هناك اختلافات كثيرة داخل الجماعة التي كنا نعتقد انها منسجمة.

-2 لا وجود لثقافة خالصة.

كما أن الهوية الثقافة أيضا ليست معطى خالصا ونهائيا ، فإذا اعتمدنا التعريف الأنثروبولوجي المحايد للثقافة نجد أنها مجموع العادات والتقاليد و الموروثات والقيم وأساليب العيش والأعراف والمعتقدات والفنون الخ... إنها أيضا معطى غير ثابت الصفات وغير متجانس المكونات، إنها مرتبطة بالشروط التاريخية التي يعيشها المجتمع مما يجعلنا في الواقع أمام ثقافات متعددة داخل نفس المجتمع.

إن هذا الطابع المركب للثقافة ، يجعلها تجمع بين العناصر الدافعة للحركة والمحفزة على التغيير ، وبين العناصر الكابحة للحركة، والتي تنزع نحو التقليد والجمود بحيث يمكن القول واختصارا أن هناك ثقافتين متناقضتين على الأقل:

-ثقافة رجعية تدعو إلى السكون والجمود والانغلاق

-ثقافة تقدمية متحركة منفتحة تنظر إلى المستقبل

وهكذا إذا اعتبارنا التراث الثقافي، أو حضارة شعب معين، فإننا لن نجد ثقافة خالصة أو حضارة مقفلة وخالصة، إن «التاريخ لا يحفظ في ذاكرته ثقافة مقفلة، لا نجد ثقافة لاحقة تنفي ثقافة سابقة أو تلغيها بل-بالعكس-تؤكدها بالتداخل معها ثم بتكييف عناصرها وفق مقتضيات الظروف الخاصة بها».

-3 العولمة تخلق نمطية تفقيرية.

مع انهيار النموذج السوفياتي أو الصيني -الذي شكل ولفترة معينة نموذجان يعتد بهما ،وكانا بديلا مؤقتا للهمجية الرأسمالية ، دخل العالم مرحلة جديدة هي مرحلة العولمة التي تميزت بثورة تكنولوجية كبيرة ،خاصة في مجال وسائل الاتصال، وبتحولات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة أثرت كثيرا على المعارف والنظرة للحياة ،وشملت السلوك اليومي و النظرة للنفس والانتماءات والهويات. إن ما بنته المجتمعات على امتداد قرون من الزمن لتؤكد به تميزها واختلافها وكل الحدود التي رسمتها بينها وبين العالم الخارجي كلها أصبحت مهددة بالاندثار. نحن إذن أمام نمطية لكنها تفقيرية، لأنها تهدد التنوع الثقافي الذي بدونه سيتوقف التفاعل الايجابي بين الثقافات وتسمح بهيمنة الفكر الأحادي الدوغمائي.

ستؤدي هذه التحولات في ظل غياب مشروع مجتمعي بديل عن الاشتراكية، وبعد أن تأكد أيضا فشل الرأسمالية في حل المشاكل التي يعيشها العالم، إلى تقوية الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة، وذلك بسبب الخوف الوجودي الذي يشعر به الإنسان أمام تحولات كبرى لا يفهمها فهما حقيقيا ولا يستطيع التحكم فيها.

القسم الثاني في العدد القادم.

محمد غريب

تغطية

في ندوة لقطاع المحامين لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
المحاماة بين المتطلبات القانونية والشروط الاجتماعية لمهنة المحاماة

انعقدت يوم السبت 16 فبراير 2019، بمقر نادي هيئة المحامين بالرباط، ندوة وطنية حول موضوع: "المحاماة بين المتطلبات القانونية والشروط الاجتماعية لمهنة المحاماة"، من تنظيم قطاع المحامين لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي. وقد اختير لهذه الندوة شعار: "المحاماة بين المتطلبات القانونية والشروط الاجتماعية".

وقد تم الاستماع، في إطار الجلسة الافتتاحية للندوة، لكلمات كل من قطاع المحامين لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي ووزارة العدل والجمعيات والهيئات والمؤسسات المهنية، وبحضور وازن لمجموعة كبيرة من المحامين، وفي مقدمتهم رؤساء سابقون لجمعية هيئات المحامين بالمغرب ونقباء سابقون وممارسون، وأعضاء بعض هيئات المحامين بالمغرب.

ومباشرة بعد الجلسة الافتتاحية انطلقت أشغال الجلسة العامة التي قدمت خلالها مجموعة من المداخلات، استهلها النقيب عبد الرحمان بنعمرو بعرض حول موضوع: « متطلبات حصانة المحامي واستقلاله « ركز فيها على طبيعة الضمانات الدستورية والقانونية سواء في بعدها المحلي او في القوانين المقارنة والمواثيق الدولية.

أما المداخلة الثانية، فقد بسط فيها النقيب عبد الرحيم الجامعي تأثير المعوقات القانونية والواقعية في عمل المحامي، وبالتالي في وضعه المادي، وأهمهما عدم ضمان استقلال حقيقي للقضاء وغياب التواصل وأثر الرشوة في إضعاف دور المحامي.

وفي المداخلة الثالثة من الندوة تناول النقيب حسن وهبي موضوع « التأديب والمساءلة، من حيث متطلباته ومدلول الخطأ المهني وسلطة الاختصاص في التأديب والمساءلة.»

وفي تعقيب على المداخلات السابقة أعطيت الكلمة للأستاذ خالد الماروني، من هيئة المحامين بالقنيطرة، للتعقيب على المداخلات السابقة، مركزا في تعقيبه على إبراز مجموعة من الفصول القانونية في مسودة قانون المهنة المقدم من لدن جمعية هيئات المحامين مع التأكيد على ضرورة تحيين هذا القانون ليكون في مستوى انتظارات وتطلعات المحامين بالمغرب.

واختتمت أشغال الندوة بفتح النقاش بين الحاضرين وبتعهد من الجهة المنظمة بتجميع مداخلات ومناقشات وتوصيات الندوة وطبعها مستقبلا.

محمد الهرادي

في الرحيل القاسي

حلت الذكرى الرابعة لرحيل القائد الفذ أحمد بنجلون.. مرت أربع سنوات على رحيل سيد الحلم وعاشق الحرية التي خبأها بين ضلوعه حتى لا تسقط بين يد جلاد فقد آدميته، كان أحمد الإنسان هو أحمد القائد السياسي، صادق في مشاعره كما في مواقفه.

أحمد صاحب القامة الشامخة، النظرة المتقدة والثقافة الواسعة والموسوعية والذكاء اللامع والشخصية القوية التي نسجتها ظروف وتجارب ومعاناة، لكن أبرز شيء فيها هو تلك الشجاعة النادرة، شجاعة انسان وشجاعة سياسية، يقول موقفه المؤمن به وينصرف، له قدرة على الإبداع في صياغته اللغوية المتجددة دائما، وأعطائه معاني تاريخية، فالتاريخ وخصوصا تاريخ كفاح الشعوب، الذي كان بالنسبة إليه منبعا وموجها، ولذلك كانت أمميته بارزة في كتابته وتحليلاته ومواقفه.. مؤمنا أن الاشتراكية هي أفق ومستقبل كخيار بديل لنظام الاستغلال والظلم.

ولذلك كان دائما يربط الفعل السياسي بالخيار الاستراتيجي بعمقه الفكري والثقافي، وكان حازما في مواجهة وخوض الصراع الفكري والأيديولوجي مع الفكر البورجوازي بكل تلاوينه الليبرالية والمحافظة حاسما في فضح مختلف أوجه النزعة الاستبدادية والرجعية في الحياة السياسية والثقافية، خصوصا انه عاش مأساة اغتيال شقيقه عمر بنجلون وهو الاغتيال الذي كشف تحالف الاستبداد والظلامية وهو التحالف الذي تواصل وتقاسم الأدوار في مواجهة تطلعات الشعب التحررية التي هي في عمقها منافية لكل ماهو رجعي وتسلطي وظلامي.

ولأنه كان واعيا ان تاريخ البلاد لم يكن حافلا بالنضالات والتجارب والتضحيات فقط، بل عاش الانتكاسات التي لم يكن سببها الأخطاء فقط، بل تسرب الأفكار الانهزامية والوصولية والانتهازية وأضرارها الفادحة على مجمل الحركة التقدمية، ولذلك كان حاسما في نقدها، وفضحها فكريا وسياسيا وعدم التسامح معها ومع رموزها، وهو في كل ذلك وفي لمبادئه ومنطلقاته الثورية، رغم أن ذلك كان يجلب له دائما خصومات، إلا انه كان يدرك أن العمل السياسي الحقيقي يستلزم الوضوح، وأنه لا مصلحة له خارج مصلحة الانتصار لكفاح الشعب، وهو ما جعله يعيش مبادئه يوميا وفي كل لحظة في مسار حياته ومهنته وعلاقاته.. ومع ذلك كان منحازا لكل ما هو إنساني، كيف لا وهو الانسان المرهف والعاطفي الذي تفضحه دموعه في لحظات انسانية وخصوصا أثناء توديع ورثاء رفاقه الذين يختطفهم الموت، حيث تكتشف أن قوة شخصيته تخفي وراءها انسانا مرهف الإحساس والمشاعر النابعة من عمق إنساني متميز، والذي يقترب منه يدرك ذلك ويدرك

وفاءه لرفاقه، الذين شكلوا له حضنه وسنده وبيته العائلي الكبير، ولذلك كان يحب أن ينادي رفاقه بالإخوان لما تحمل هذه الكلمة من دلالات ومعاني انسانية، معاني المحبة والتضامن والتضحية...

كان أحمد وحدويا يعتبر وحدة اليسار المناضل هي أفق مستقبلي، وان العمل من أجل ذلك يتطلب المثابرة والحوار والعمل المشترك وتجاوز أخطاء الماضي الذي لم يكن في مصلحة نضال الشعب الكادح، ولذلك كان يشعر بالسعادة الداخلية أمام كل تقدم، أو إنجاز، رغم الصعوبات إلا أنه كان صادقا في التزاماته وتعهداته، وانضباطه الذي كان حريصا عليه، كأي ثوري ملتزم مسؤول.

كانت لأحمد قدرة هائلة في كشف شعارات وأضاليل النظام وجوقته، ولم ينخدع يوما بالكثير من الخدع التي كان ينظر لها أنها مثل الافخاخ تسقط باستمرار الضحايا في شباكها، حيث كانت له قدرة خارقة على كشف تلك الوجوه الانتهازية ولو كانت لا زالت في بدايتها، وحتى ولو أخفت وجهها برداء الشعارات واللغة الثورية المزيفة، والحماسية المبالغ فيه...

كان قائدا سياسيا وفكريا وتنظيميا، صهرته التجارب والمعارك، ومع ذلك يقف الإنسان مشدودا لغنى مساره وتنوعه، ولكن أهم شيء هو روح التجديد والقدرة على مواكبة حركية المجتمع والفكر والمعرفة، خصوصا أنه كان قارئا كبيرا باللغتين العربية والفرنسية لجديد الفكر والثقافة، مهتما بالفن والإبداع بكل أشكاله.

لقد كان رحيله قاسيا ومؤلما وخسارة لا تعوض، لكن ذكراه وما يرمز إليه من قيم ومبادئ وخصال سيظل نبراسا يضيء مسيرة النضال من أجل الحرية والديمقراطية.

رشيد الادريسي

الإلتراس المغربية: مقاربة للفهم

تقديم

الكثير من الأحكام المسبقة، والآثمة أحيانا، تطال مجموعات الإلتراس، البعض يتصيد الفرصة لوضعها وقولبتها ثم تنميطها في قالب نهائي كي يستريح من هذه الحركات الفوارة بعنفوان الشبيبة المغربية المبدعة الملتزمة والتي ملأت مدرجات الملاعب وعقول وأفئدة الشباب وشغلت الناس وأرقت كثيرا أم الوزارات، وتعاملت معها الصحافة السيارة بتوجس أحيانا وبالتحريض أحيانا كثيرة.. والكل تقريبا تعامل معها باختزال شديد.. شبيبة خارج المؤسسات، جميعها ترسل رسائلها الخاصة في الفضاءات العمومية والافتراضية حول الحرية والكرامة والعدالة والاستقلالية بوسائل جديدة في غاية الدهشة والجمال..

.. جيل جديد صاعد من الشبيبة المغربية (ما بين 18 و20 سنة) أتى من رحم المجتمع المغربي، جيل عانى كثيرا من "الحكرة" ومن الخذلان ومن إفلاس جميع المشاريع خاصة التعليمية منها..

تحتاج حركات الإلتراس من أجل مقاربتها وفهمها.. تحتاج إلى الإنصات.. أولا وأخيرا...

سياقات التأسيس والهوية

البدايات (2004 / 2006 و2007..) كانت بدائية وبدون تنظيم، وقد لعب الفايسبوك ومنصات التواصل الاجتماعي دورا مهما في بلورة الصيغة المغربية حتى وصلت تضاهي الصيغ العالمية .. وقد لعبت الصيغة الإيطالية، دورا مؤثرا وكبيرا في ميلاد الحركات، بعد أن كان الهاجس الأول هو البحث عن تأسيس إطار بديل عن جمعيات المشجعين الموازية للفرق الوطنية بعد تراجعها، وكذا حجم الفساد المستشري والإقصاء الممنهج داخل الأندية الكروية؛ ولعب الرواد المؤسسون دور المعلم الأول في الإعداد والتكوين والتلقين ومنح لكل حركة خصوصيتها وبصمتها المعروفة، لما يتوفرون عليه من خلفية ثقافية وقوة اقتراحية هائلة ومؤثرة، كما لعب المسار الكروي للفريق الذي يجب تشجيعه وظروف إنشائه والمدينة أيضا وخصوصيتها التاريخية في تحديد الكثير من السمات .. فهذه الحركات إذن ليست كتلة منسجمة كما يعتقد الكثيرون..

فهذه المجموعات لا تتبع لأي تنظيم سياسي أو عرقي ولا تخضع لأي تيار إيديولوجي كما هو حاصل في العديد من دول أوروبا التي يسيطر اليمين المتطرف على الكثير من مجموعاتها.. كما أنها طبقا لمبادئها لا تمثل جمهور الكرة كله ولا تؤطره، فهي جزء فقط من هذا الجمهور الذي يأتي إلى مدرجات الملاعب لغاية واحدة ووحيدة، هي تشجيع الفريق؛ فمن المبادئ الأولية في قواعد الإلتراس هو تشجيع الفريق بطرق هسترية وبأشكال وألوان متعصبة وإبداع لوحات جسدية هائلة على المدرجات تخيف الخصوم وتبعث الرهبة في نفوسهم، ولكن مع مرور الوقت، طرأ تحول مهم، وهذا هو الجدير بالوقوف عنده، التعبير عن قضايا وانشغالات مجتمعية آنية ومصيرية تستأثر بالاهتمام، وتناولها بطريقة فنية كرسائل لمن يهمهم الأمر؛ فالإلتراس يعتبرون أنفسهم، الأبناء البررة لهذا المجتمع، وهم المرآة التي تعكس ما يعتمل داخله.. الإلتراس هم جسور موصولة بين الشارع والمدرج.

فعندما اندلعت شرارة الحركات الاحتجاجية التي قادتها حركة 20 فبراير في شوارع المغرب سنة 2011 وخروج فئات واسعة من الشعب المغربي إلى الشارع بقيادة الحركة الشبابية، مطالبة بإسقاط الفساد والاستبداد في أكثر من 20 مدينة مغربية بشعارات خلاقة ساخرة وصادمة.. انطلقت وسط المجموعات نقاشات ساخنة ومستفيضة حول المواقف التي يجب اتخاذها من هذا الحراك الاحتجاجي الاجتماعي والسياسي العارم، ولقد قامت بعض مجموعات الإلتراس، بالفعل، بترديد نفس الشعارات وخاصة الشعار الشهير «عاش الشعب» وارتداء قمصان ورفع لافتات مساندة لحركة 20 فبراير في المدرجات.. أما القضية الفلسطينية فهي من القضايا المركزية في الاهتمامات التعبيرية لكل مجموعات الإلتراس المغربية..

فمن هو الإلتراس الحقيقي؟ فبحسب التصريحات المستقاة من داخل صفوفه؛ هو عنوان للرجولة والشجاعة وكي يكون ناجحا في مدرجات الملاعب عليه أن يكون ناجحا في حياته، يؤمن بالحرية والنقد والنقد الذاتي والاختلاف والحوار ويكره العنف.. فهو زبدة الجمهور، ولا يمكنه أن يتورط في أعمال شغب لأنه يحمل مبادئ سامية - فمجموعة الإلتراس لا تقبل الفاشلين والمنحرفين - .. فهو مستعد للبذل والعطاء بلا حدود لأنه يشعر عميقا بالانتماء وحب الوطن.. وتجيش مشاعره بدون خجل ولا مواربة، معبرا بالهتافات والأغاني والشعارات واللوحات.. يحترم شعار فريقه المختوم (اللوغو) إلى حدود القداسة.. أما اللافتة الكبيرة للمجموعة أو ما يسمى ب الباش Bâche)) فهي الهوية وهي من « المحرمات « الكبرى التي لا يمكن المساس بها إلى درجة أنه عندما يتم لمسها من طرف « الخصوم « أي من أحد المجموعات المنافسة فكأنما تم تدنيس المجموعة بأكملها ووجب عندئذ حلها فورا وتلقائيا؛ وهذا من أغرب الأشياء وأكثرها تطرفا.. ويمتلك كل فريق نوعين من الباش Bâche)) رسمي ومتنقل، فالرسمي دائم لا يمكن نقله من مدينة الفريق عكس المتنقل وكلاهما لهما نفس « التبجيل والاحترام والتوقير « ..

إشكالية التنظيم

أشكال التنظيم لدى مجموعات الإلتراس بشكل عام هلامية وعصية على القبض وهي من مكامن قوتها وصلابتها فلا أحد يمكن أن ينطق باسمها أو يمثلها، وهذا ما حير وزارة الداخلية طويلا وأتعب المخبرين وأجهدهم.. ويخضع شكل التنظيم بدوره لخصوصية كل مجموعة وظروف ومكان وملابسات تأسيسها، يعتبر المؤسسون دائما النواة الصلبة ، لكنهم يتراجعون إلى الخلف بعد وقوف الحركة واستوائها ليفسحون المجال للأجيال الأخرى وللكفاءات الصاعدة، تليهم العناصر الفعالة والنشيطة التي تصبح مع مرور الوقت والتجربة والحنكة والدربة والقوة الاقتراحية مسؤولة ومؤثرة داخل الحركة.. كما أن الحجم والعدد يلعب دورا مهما في شكل التنظيم، فهناك مجموعات تتوفر على خلايا، وعلى كل رأس كل خلية مسؤول، وهناك المتعاطفين والنصيرين ثم المنخرطين.. وهناك مجموعات قوتها فقط في قاعدتها المتشكلة غالبا من المتعاطفين.. فالتنظيم هو أيضا يخضع لخصوصية كل مجموعة؛ وتتخذ القرارات بديمقراطية في شكلها اليوناني الدائري القديم يشارك فيها كل أفراد المجموعة.. وتلعب كاريزما الأفراد تأثيرا كبيرا في اتخاذ القرارات النهائية.

وحفاظا على استقلالية المجموعات وصيانة لها من جميع التأثيرات الخارجية لا يمكن القبول بالهبات والمنح والتمويل الخارجي، فكل مجموعة تعتمد على مواردها المالية الخاصة المتمثلة أساسا في بيع منتوجاتها التي يقوم أعضاؤها في إبداعها وإنتاجها.

قرار منع وزارة الداخلية: ورب ضارة نافعة

خلال بطولة موسم 2016 وبالضبط يوم السبت 19 مارس 2016، وعقب مباراة جمعت بين فريق شباب الريف الحسيمي والرجاء البيضاوي، اندلعت أحداث دامية بين أنصار الفريقين قتل فيها شخصان وجرح العديد ، بإصابات بليغة وخطيرة ،سميت تلك المباراة في «حوليات» كرة القدم المغربية بالسبت الأسود.. وكانت مناسبة هائلة سنحت لوزارة الداخلية التي كانت تتحين الفرص، بمقاربتها الأمنية الضيقة للانقضاض على مجموعات الإلتراس وفرضت حظر دخولها إلى المدرجات ببلاغ ناري يقول:

«نظرا لكون المجموعة المسماة «الإلتراس» تعدّ غير موجودة من الناحية القانونية لكونها غير مصرح بها طبقا لمقتضيات الظهير الشريف، والمتعلق بحق تأسيس الجمعيات، وبالتالي تبقى كافة أنشطتها غير مشروعة وخاضعة للعقوبات المقررة بمقتضى القانون».

.. واعتبارا لكون العامل هو الساهر على تطبيق القوانين والأنظمة والمكلف بالحفاظ على النظام العام بتراب المملكة أو الإقليم، وله أن يتخذ تدابير ذات صبغة تنظيمية أو فردية فقد تقرر منع كافة أنشطة المجموعة المسماة «الإلتراس»، وكذا أنشطة جميع أعضائها كيفما كان شكلها وطبيعتها».

فبجرة قلم وبدون تحريات ميدانية، تمت إدانة مجموعات الإلتراس وتحميلها المسؤولية عن الأحداث، لكن وزارة الداخلية وجدت صعوبة كبيرة في تبليغ قرار المنع، وقامت فعلا باعتقالات في صفوف بعض المجموعات التي انتفضت ضد هذا القرار، مما دفع مثلا مجموعات مدن أخرى في رفع لافتاتها المركزية بشكل مقلوب احتجاجا على هذه الاعتقالات التعسفية، وتضامنا مع المعتقلين؛ بل والدعوة إلى مقاطعة جماعية للمباريات.. كما دعت وزارة الداخلية إلى التراجع عن هذا القرار الجائر..

لكنها طبقا لمبادئها السلمية دعت إلى التهدئة وضبط النفس معتبرة بأن شغب الملاعب موجود في كل مدرجات العالم، بل قامت بمقاربة حول الشغب والعنف الموجود في كل ثنايا ومفاصل المجتمع المغربي واعتباره ظاهرة مركبة تحتاج إلى مجهودات الكثير من الفاعلين.. بل والأكثر من ذلك ولأول مرة اجتمعت بعض الفصائل ووضعت ميثاقا حول المبادئ والحدود والاختلاف... بذلك قدمت حركات الإلتراس نفسها كجزء لا يتجزأ من المجتمع المدني على عاتقها مهام صعبة في ميدان أصعب وأكبر من دعم وتشجيع الفريق.. منفتحة على قضايا المجتمع...

حاولنا جاهدين التواصل مع بعض الأعضاء من حركات الإلتراس لفتح ثغرة في الطوق المضروب عليها، ففي كل «حوارات» الإعلام الرسمي التي تناولتها، سواء كانت تلفزية أو عبر الأثير، لم تكن الإلتراس حاضرة، كانت هي دائما الغائبة المغيبة، وهذا ما أراده الكثيرون لتمرير المغالطات وبث الغموض، ولتضييق الخناق ومراقبة كل حركاتها وسكناتها، لكن من جهة أخرى فالإلتراس أيضا مسؤولة عن هذا الحوار الأصم، فقد حملنا أسئلتنا طويلا وطرقنا أبواب كثيرة لكن لا أحد يريد أن يتكلم أو يتفاعل معنا..

فتضخيم شعور الذات الجماعية وشيطنة الأحزاب والجمعيات ووضعها في خانة واحدة والأحكام المسبقة ومعاداة الجميع وضبابية الرؤية والتنظيم المعقد.. كل هذا سيزيد من عزلتها ومن عدد أعدائها.. ففي البيان الرسمي الأخير الذي أصدرته مجموعة « مدرسة إتحاد الإلتراس المغربية « يوم 28 يناير 2019 والذي جاء فيه:

في أرضِ تضييعِ الطاقاتِ و الشباب ، في أرضِ الإهمالِ و مُستقبلٍ ضباب ، في أرضٍ عقلُها ضاع بسببِ مسؤولينَ جِيَاع ، في أرضٍ حتى من إعلامُهاَ باع ... وُلِدَ تحدي العقلِ و الحضارة ، و كتبَ التاريخ بأسطُرٍ فخرٍ عن من لم يرض بوضعِ نهايةٍ غير ناصِفة لإبداعاتِ حياتِه ، فارتبط الشمال بالجنوب ، و الشرق بالغرب ، و تحول البُعدُ لِقُرب ، تحتَ لِواءِ شباب « إتحاد الألتراس المغربية » ، من حطمت إختلاف التصوراتِ و الإيديولوجيات لِتستطيع تحويلها لِوحدةٍ مُشِعة لم تستطع مكاتِبُ الدولةِ تحقيقَها . إجتِماعاتٌ سِرية و بحثٌ عن حلولٍ تُزيل المنعَ بِصورتِهِ التجريمية ، نُكرانٌ للذات و توحيدٌ للعقلِ والقرار .....

شرعية الجمعيات أو الأحزاب السياسية، لم تقدم اليوم ما قدمته « الألتراس « الغير الشرعية ، من دروس في وحدة الشباب و الشعب ، حيث لن يستطيع أي طرف كيفما كان نوعه الآن ، أن يحقق ذلك الحجم من الإتحاد و في وقتٍ وجيز .

و لكي نضع النقط على الحروف ، الألتراس المغربية هي ليست ظاهِرة للدراسة ، بقدر ما هي مصدر للعِبرة و الإبداع و الروح المسؤولة التي لا يحملها أي مسؤول .

ستبقى مرحلة الإتحاد ، من أرقى التعابير الفكرية و الحضارية ....

في تواصل مع أحد الطاقات الشبابية القريبة جدا والمتابعة إعلاميا لتموجات حركات الإلتراس محمد حمزة حشلاف يرى بأن على الإعلام الجاد الذي يريد الاشتغال على هذا الموضوع أن يقوم بالبحث والتقصي، قبل تناوله إعلاميا تفاديا للأحكام المتسرعة والمزيفة ولإبراز صورة حقيقية وصادقة للإلتراس.. وعلى فصائل الإلتراس بدورها الخروج من قوقعتها والتعريف بنفسها.. كما أنه أكد بأن كل فصائل الإلتراس تعتبر الأحزاب كيفما كانت يمينية، أو يسارية، خطا أحمر، بالنسبة لها.

في جواب على الشكل الفيدرالي أو التنسيقي بين الفصائل وخاصة بعد تجربة قرار المنع، رد بأنه بدأ يتشكل منذ مقاطعة المباريات وأن هناك تكتلات أخرى مثل التكتل بين إلتراس الرجاء والوداد - وتوج بمجموعة « مدرسة إتحاد الإلتراس المغربية « - ..

أما بالنسبة لمحاربة وفضح الفساد داخل كرة القدم المغربية فهو يعتبره من أولى الأولويات لدى كل الفصائل، التي تقوم الآن بالتشهير بالأسماء المرتبطة به داخل الملاعب ورفع شعارات «ارحل» في وجوه مسيري الأندية ..

إعداد وتركيب: عبد الكريم وشاشا

ترفيه

كلمات متقاطعة

إعداد : أبو يسار.

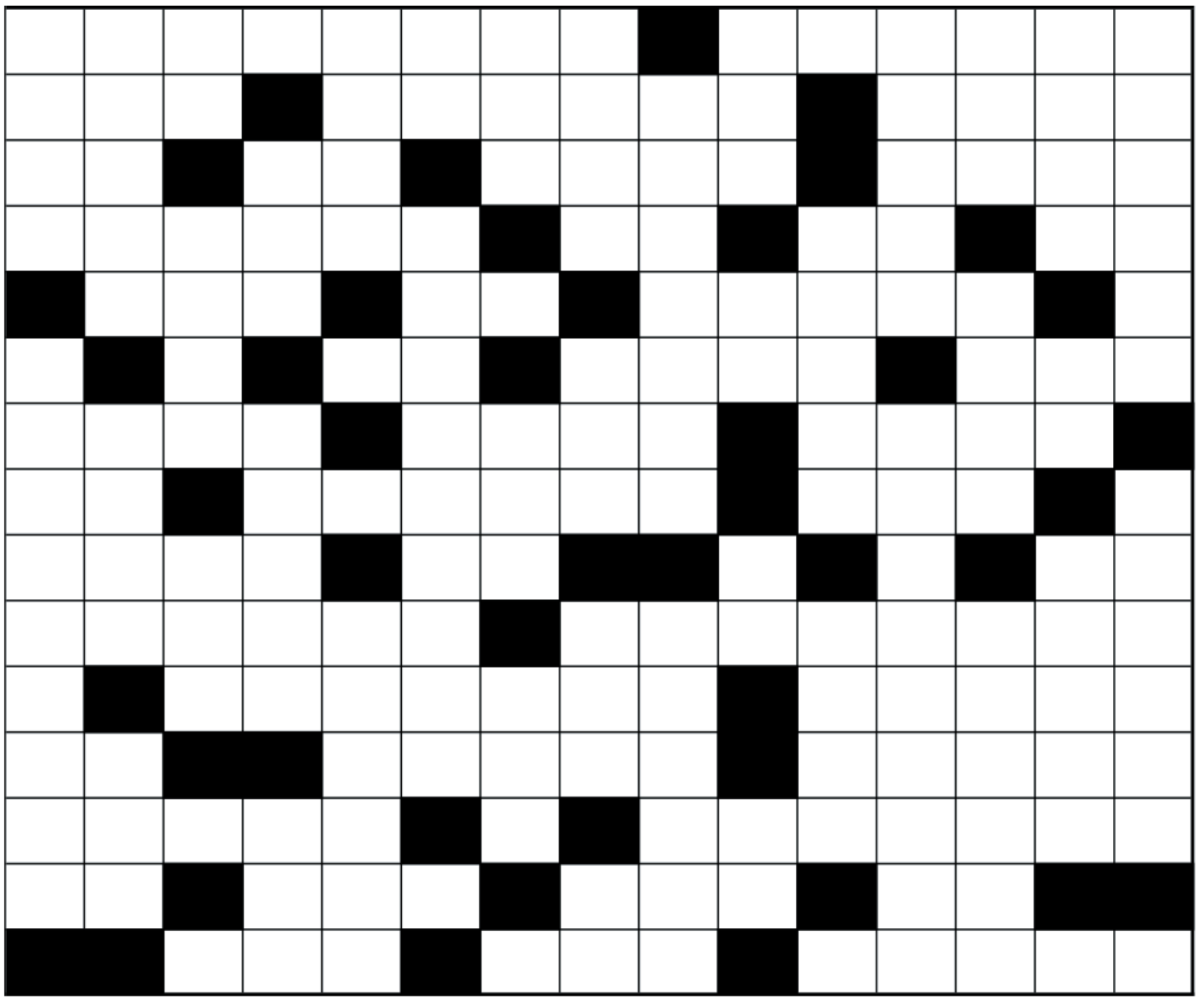

أفقي

.1ـ كاتب بلسان الحيوان [معكوسة] ـ مدينة التهمتها القنبلة النووية [معكوسة] .
.2ـ نَقُود ـ بَالِغان ـ أصغر [معكوسة].
.3ـ مضحك ـ مادة كيماوية ـ حرف عطف ـ حبوب القهوة .
.4ـ عملة ـ متشابهان ـ نصف فساد ـ دفاتر.
.5ـ صعوبة [معكوسة] ـ متشابهان ـ قيل إن الغريق يمكن أن يتشبث بها.
.6ـ يم ـ جمال ـ سقي.
.7ـ أحرزا ـ من مرادفات اسم جريدتنا ـ مكث.
.8ـ مرض [معكوسة] ـ مأدبته الفخم ـ علقم.
.9ـ في عروقنا ـ حرف نداء ـ معطي.
.10ـ يستضيفان ـ رسام بصيغة المثنى.
.11ـ بِهَمَا سُم ـ رئيس أمريكا عُرِفَ بإعلان تحرير العبيد.
.12ـ مدينة مغربية أثرية ـ رموز سحرية ـ حرف استفهام.
.13ـ نُحَدِثُهما ـ غرفة استقبال الضيوف [معرفة].
.14ـ حب ـ وُجِهَ له السؤال ـ قانون غير مكتوب ـ للإشارة لجمع الإناث
.15ـ يمكن أن يكون أدبيا أو سينمائيا أو ذاتيا ـ دولة تحت عدوان قصف مشايخ الخليج ـ يعطف.

عمودي

1ـ جريان ـ مكتشف المصباح.
2ـ لسان ـ متشابهان ـ ممرات.
3ـ نسيج من صوف ـ [معكوسة] ـ تنحرفون.
4ـ إثبات ـ رواية لنجيب محفوظ.
5ـ جبال جزائرية ـ جسم.
6ـ للمكان والزمان ـ ثلثا عود ـ سئم ـ جنون.
7ـ ملك قتل بوادي المخازن ـ حاتم.
8ـ مدينة روسية [معكوسة] ـ عكس بعد ـ نهر مصري ـ نافية.
9ـ جوابك [معكوسة] ـ متشابه ـ الة موسيقية.
10ـ متشابهان ـ صاحب رأس المال.
11ـ حزام ـ ينتمي لحضارة مسمارية قديمة.
12ـ حام ـ مخاطر ـ حرق.
13ـ تعب ـ مَرِنُ الجسم ـ سِلم.
14ـ جمع قبو ـ والدتها ـ متشابهة.
15ـ رماح ـ [معكوسة] ـ شهيد يساري مغربي اغتيل سنة 1975.

أرقام مهمة في حالات المرض أو الطوارئ

- خدمة المساعدة الطبية بالدارالبيضاء: 05.22.25.25.25
- المغرب إنجاد الدولية: 0522.30.30.30
- مونديال المساعدة: 0522.97.47.47
- معهد باستور: 0522.26.20.62
- أطباء المغرب: SOS: 0522.98.98.98
- أطباء الدارالبيضاء: SOS: 0522.44.44.44
- مركز محاربة التسمم: 0537.68.64.64

مدير النشر : عبد الواحد المهتاني.
رئيس التحرير : يزيد البركة.
سكرتير التحرير : عريف عبد الغني.
المسؤول الفني والتقني : إسماعيل المتقي.
المدير الإداري والمالي : لحسن الخطار.

ISSN:0851-6413.
المطبعة : ايكوبرينت.
التوزيع : سابريس.
المقر المركزي : رقم1، زنقة أحمد الكرناوي، الطابق الأول، ساحة ماريشال، الدار البيضاء.

مكتب الطريق بالرباط : شارع المقاومة، العمارة 54، الرقم1، حي المحيط، الرباط.
البريد الالكتروني: attarik.journal@gmail.com
الهاتف : 06 44 37 40 15.

من تاريخ التحف الفنية:

غيرنيكا

غيرنيكا لوحة جدارية، من أشهر الإبداعات العالمية الزيتية، تنتمي للمدرسة التكعيبية، انتهى بابلو بيكاسو من إعدادها سنة 1937، في خضم الحرب الأهلية الإسبانية، وهي تجسيد لرفض الحرب وويلاتها، رسمها بيكاسو ليصور وحشية إبادة قرية بمنطقة غيرنيكا الإسبانية، والتي قامت بتدميرها 44 طائرة تابعة للنازية الألمانية، و13 طائرة موالية للفاشية الإيطالية، حملت اللوحة اسم غيرنيكا (Guernica)، وأصبحت رمزاً للسلام في العالم.

عيطة:

«مْقابْلة البحر لا يرحل»

إن بلداً كالمغرب، غني بثروته الطبيعية، يحتاج لمراجعات حقيقية في تدبير موارده البحرية، بلد على واجهتين بحريتين، الأطلسي والمتوسط، تمتدان على طول 3500 كلم، من أغنى السواحل السمكية عالميا كمّاً وجودةً، فما بال السمك يعد من أغلى المنتوجات على المستهلك المغربي ؟؟!، لدرجة أن القدرة الشرائية للمغربي لا تستطيع وضعه على مائدته إلا ناذراً، نظراً لغلاء غير مبرر يحرم الأسر المغربية من مادة حيوية من المنطقي أن تكون في المتناول، حيث لا يتجاوز معدل الاستهلاك السنوي 10 كيلوغرامات للفرد.. مأساة فعلا، وحتى في استراتيجية تسويق الثروة السمكية المغربية، فلا يمكن إلا أن نردد مع الحاجة الحمداوية : «مْقابْلة البحر لا يرحل»، حيث في كل مرة يتم تفويت ثروتنا السمكية للإتحاد الأوربي والأساطيل الأجنبية برُخْصِ التراب، مقابل تسويق مكاسب ديبلوماسية غير مضمونة تهم وحدتنا الترابية، ونخشى أن يرحل البحر مع عيطة الحمداوية، فلا أورو ولا توازن غذائي للمغاربة..

بكل عمق ترميز كلام الحمداوية، نحاكي عيطتها بقولنا : «آجي نحضيو بحرنا لا يرحل»، فلماذا منذ الاستقلال الشكلي، لم تضع الدولة استراتيجية واضحة لبناء أسطول بحري مغربي لسفن الصيد الضخمة ؟؟!، ولما لا حتى التي تحمل مصانع للتعليب اللحظي في قلب هاته البواخر، وكذا وضع مخطط لبناء موانئ مغربية للصيد بمواصفات عالمية للتفريغ والتعليب والتصبير والتصدير وتغذية السوق المحلية، وبهاته الأوراش الطموحة سوف لن نضطر لركوب مخاطر فتح مفرطٍ لمياهنا الإقليمية لاستنزاف ثرواتنا السمكية، وبنفس السطوة الكولونيالية التي لا تغذي لا خزينة المغرب ولا بطون المغاربة، أسئلة إشكالية لا تجد أجوبتها إلا في كشف المتنفذين المحليين على رخص الصيد البحري، وريع تحكمهم في وساطات بيع السمك محلياً ودوليا والتحكم في أثمانه وغلق الدائرة السرية للأيادي التي تعبث بثروتنا السمكية.

في ذات السياق، وبالرجوع للتاريخ، فالحضارة البحرية المغربية كانت رائدة منذ القدم، واشتهرت موانئ الصيد بالمغرب بتسويق السمك وتجفيفه، وبتسمياتها الأجنبية : لاغوس، مازاغان، سانتاكروز، مليلية، رأس بوجدور وواد الذهب..، ما أسال لعاب القوتين الإيبيريتين في المرحلة : إسبانيا والبرتغال للهيمنة على هاته المراسي الاستراتيجية بُغية التحكم في الثروة السمكية ومنافذ التسويق وتأمين سفنها، لهذا فحرب الاستيلاء على مقدراتنا البحرية هي ذاتها ولو غيرت جلدها من ذوي المدافع إلى هيمنة أقسى عن طريق ديبلوماسية التفاوض الكولونيالي المفروض.

ولا يسعنا إلا أن نهمس في أذن انفصاليي «البوليساريو» أن ارتكازهم على قوانين الاتحاد الأوروبي للضغط على المغرب في محاولاتهم المتكررة ليفقد المغاربة سيادتهم على الشواطئ الجنوبية، ما هو إلا سيناريو آخر لدعم تمكن الكولونيالية الأجنبية من شواطئنا، ولن نسمح بذلك تحت أي مبرر كان، مادامت سيادة المغرب بدكالييه وصحراوييه وريفييه و ملالييه ووجدييه، هي سيادة على المقدرات ومعركة مشتركة لتوزيعها العادل بين بنات وأبناء الوطن الواحد دون نزعات انفصالية، ووحدة المصير في بناء وطن ديمقراطي يتسع للجميع أولى خطوات قطع الطريق على الاستعمار الجديد الذي يحاول الدخول من النافذة وابتلاع سمكنا.

منعم وحتي.

زوم :

تجربة «المسرح المحكور»

إن تجربة «المسرح المحكور» والتي اكتسحت الساحات، بإنزال الفن المسرحي للشارع، والتي عرفت انطلاقها بساحات البيضاء، تتطلب منا زوما حقيقيا لتقديم هاته الجرأة الإبداعية للقارئ.

شباب من تجارب إبداعية مختلفة، تجري دماء أب الفنون في عروقهم مجرى الدم، كسروا كل طابوهات القوالب المسرحية، تجدهم متأبطين لديكورهم البسيط / العميق، وأكياس ملابسهم، وأدوات ماكياجهم، لا تعرف في أي ساحة سيحطون الرحال، يمكن أن تكون بفضاء شعبي بالحواري القديمة لمكناس، أو تحت أسوار سور عتيق بورزازات، أو في إحدى ساحات البيضاء.. كما يمكن أن تشارك مسرحيات تجربة «المسرح المحكور» في مهرجانات غير معتادة على الأضواء، كمشاركتهم في الدورة 14 لمهرجان داكار للمسرح بالسينغال بمسرحية «حكاية النيوف».

مسرح في قوالب جديدة، وكما قال أحد مؤسسي التجربة، المسرحي حسني مخلص : «إذا غادر الجمهور المسارح، فعلى المسرح النزول عند الناس في الشوارع».

لا تقتصر تجربة «المسرح المحكور» على عرض مسرحياتها، والتي كانت آخرها مسرحية «كوبي كولي»، بل على تكاوين مكثفة للشباب والأطفال حول تقنيات الفن المسرحي، وباختلاط جنسيات المؤطرين والخبراء، فهي تجربة مسرحية فريدة لا تؤمن بالحدود، هي ورشات في صلب الإبداع المسرحي حول : حركة الجسد، الإضاءة، الملابس، الكتابة المسرحية، الارتجال، الأدوار، تقنيات الخشبة،... وأغلب المواضيع التي تثيرها تجربة المسرح المحكور تمس المعيش اليومي للفئات البسيطة بدون قيود : الهجرة، المساوات بين الجنسين، الفقر، الحكرة، الحب، الحلم، العدالة،... إنها تجربة رائدة لا تسلط عليها كثيرا أضواء الإعلام، لكن جمهورها في الحواري المغربية يتذوق ويحتضن فنا من هذا النوع في قمة الإبداع وقريب من نبضه اليومي.

الى روح أحمد بنجلون..

صامدون للحياة / الخلود

أحيانا يسير الانسان نحو الكتابة مجبرا، تماما كم في الولادة، يأتي الكائن الى هذا الكون من حيث لا يدري، يبحث عن وتر حقيقي ليعزف عليه أحاسيسه اتجاه الأفراد والطبيعة والمجتمع، وسرعان ما يتأبط خطوات بداخلها البدايات والممرات والأشخاص والحكايات والأفكار ... ثم يرحل في دروب الأشياء وشذرات السؤال تلازمه، ما معنى الرحيل؟

هل الرحيل هو الانتقال من جغرافية الى أخرى، من بلد لآخر؟ هل الرحيل هو أن تترك عالمك الضيق وترحل الى عالم الناس، أن تغادر ذاتك وتصبح ملكا لذات أو ذوات أخرى؟ .... الرحيل هو عنوان كل البدايات والنهايات، يكون في أغلب الحالات اضطراريا حين يجد المرء نفسه يشق الأرض باحثا عن جرعة ماء في صحراء لا مياه فيها، أو حين يكون صبرك وعنادك السيزيفي لا يتحملان قساوة الرحيل فتكون مجبرا عن التوقف مرات متعددة كي تراجع حساباتك في ما تبقى من المسار ... أحيانا تكون العاصفة عاتية وينبغي فعل كل شيء لتفادي الفجيعة، لأن الانهزام في منتصف الطريق سقوط مأساوي ونهاية مؤجلة.

هل الرحيل هو عندما يغادر عالمنا شيخ ضرير تعب فيه كل شيء وسقط ككل الفقراء البؤساء الذين يدفنون بدون ضجيج ثم يواصل الناس بعده ابحارهم في المتاعب اليومية، يبكون في صمت، ويستسلمون لصلابة التمزق والانهيار والنسيان وخداع القبيلة، آخرون يرحلون ونعجز عن مقاومة غيابهم، والكلمات هي أيضا لا تستطيع أن تزيل الرماد عن ركام الأسئلة المشتعلة في أذهاننا حول شهامتهم وكبريائهم وأفكارهم ... ورحيلهم المستعصي على الزمن، لأنك تدرك بعد رحيلهم ما معنى الخلاء وما معنى العراء، يرحل الأصدقاء والأحبة والمناضلون ... وبين هذا وذاك تكمن التفاصيل، وفي كل تفاصيل هذا الرحيل سواء لدى رجال الدين أو الفلاسفة أو الشعراء أو الموسيقيين أو غيرهم يبحث الانسان عن يابسة يعيد فيها كتابة الأحلام القديمة و تموجات الماضي بجراح الحاضر ودلالات المستقبل الواعد و المخيف في آن واحد، يحمل كل واحد منا زادا ومتاعا ليحتمي به في تضاريس الرحيل، وآخرون يحملون الارادة والمعرفة والإيمان بمواصلة الرحيل.

لماذا الرحيل؟ هل لأنه الوسيلة الوحيدة لكي تستمر الأشياء ويكون للتفكير جدوى؟ لكي نجعل من طموحاتنا مسافات لا متناهية من السراب وننطلق باحثين عن المعنى في كل شيء وعن الحقيقة في كل أمر؟ لكي يستمر حديث الناس عن الناس، ويعترف الانسان بالآخر؟

الرحيل، هو أن تسير وحدك صوب كل الاحتمالات وأن لا تصدق من الأشياء إلا ما يحمل تقاسيم الصدق، تواصل السير متى تشاء ، لكي تشعر بالسيادة على نفسك وتتحمل وحدك أعباء رحلتك ...

الرحيل هو أن تصمد حتى النفس الأخير أمام كل ما يصادفك من قهر وابتزاز، تصمد حتى آخر درجات الصمود متمسكا بأقدس مبادئ الاستمرار في الطريق، أن تظل وقفا، وأن لا تستسلم الى الأبد.

أقوال خالدة :

« يجب أن نبين لأولئك الذين يركبون ظهورنا، ويضعون العصابة في ذات الوقت على عيوننا، أننا نرى كل شيء. نحن لسنا أغبياء، وكذلك لسنا حيوانات لا تطلب إلا معدة ممتلئة. نحن نريد أن نعيش حياة جديرة بكائنات بشرية! يجب أن نبرهن لأعدائنا أن حياة العبودية التي ألجمونا بها لا تمنعنا أن نكون مساوين لهم فكرياً، لا بل متفوقين عليهم أيضاً !».

غوركي